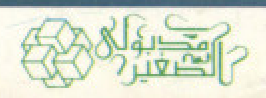
مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلى



قصتي مع السادات



مذكرات الفريق
سعد الدين الشاذلى

قصتى مع السادات

الناشر : مدبولى الصغير

الناشــر : مكتبة مدبـولى الصغير
٤٥ شـارع البطـل أحمـد عبد العزيـز
تليفون : ٣٤٧٧٤١٠ ـ ٣٤٤٢٢٥٠
ميدان سفنكس ت : ٣٤٦٣٥٣٥
رقـم الإيـداع : ١١٦٩٩ / ٩٤
الترقيم الدولى : 6 - 82 - 5193 - 977

الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م
الطبعة الثانيه : ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م

المدير الفنى : محمد الصباغ

رسوم الغلاف : عمرو فهمى

الأهـــداء

إلى أبنى أحمد

ولأحبائى أطفال مصر

ليكن كتابى هذا

جزءاً من ذاكرة التاريخ

سوسن أبو حسين

تقديم

لقد مضى عشرون عاماً على حرب أكتوبر المجيدة ، تلك الحرب التى حقق فيها آباؤنا وأجدادنا أول نصر على إسرائيل بعد سلسلة من الهزائم بدأت عام ١٩٤٨ ثم ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ و كان تعداد مصر حينئذ ٣٥ مليون وهى اليوم ٦٠ مليون . . وهذا يعنى أن منِ هم دون ٣٨ عاماً من عمرهم وأنا منهم ـ وهؤلاء ـ يمثلون حوالى ٨٠ ٪من تعداد السكان ـ لم يشاركوا فى تلك الحرب/ ولم يكونوا في سن تسمح لهم بمتابعة أحداث تلك الحرب متابعة واعية بأمجادها وأخطائها . وتكاد تنحصر كل معلوماتهم عن حرب اكتوبر فيما يشاهدونه ويسمعونه في وسائل الاعلام التى تجرى سنوياً بمناسبة الاحتفال بذكرى هذه الحرب .

ـ وقد لفت نظري في احتفالات ٦ اكتوبر ١٩٩٣ ، أن هذه الاحتفالات قد خلت من أحاديث وتعليقات القادة الذين كانوا يشغلون مناصب قيادتة حساسة خلال تلك الحرب وقد شغل الافراج عن الفريق سعد الدين الشاذلى من السجن بمناسبة ٦ اكتوبر ١٩٩٣ جميع وسائل الاعلام المحلية والعالمية ـ « وكانت لفتة كريمة من الرئيس محمد حسنى مبارك » وقد دفعني هذا الى

أن أتوجه الى الفريق الشاذلى ، وأسأله عما هي تلك الأسرار التى كانت هى السبب في المحاكمة وما تبعها من توقيع عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ؛ فأجاب بأنه لم يذع أي أسرار وأنه حتى هذه اللحظة لا يعرف ما هو السر الذي استندت اليه المحكمة فى حكمها عليه وقد زاد ذلك من فضولى لكي أسأله عن تساؤلات أخرى كثيرة مازال الناس حائرون في ايجاد الاجابة لها .

واعترف الرجل لأنه فعلاً لم يطلب الإذن من وزارة الدفاع بنشر كتابه عن حرب اكتوبر ولكنه فعل ذلك لأن كتابه كان فيه نقداً لبعض تصرفات الرئيس السادات وتصرفات القائد العام للقوات المسلحة ـ أحمد اسماعيل ـ ويؤكد الرجل بأن كتابه لم يحتوى على أي معلومة سرية يمكن أن تفيد العدو ـ وأن سرده للاحداث لا تختلف عما جاء فى كتب أخرى مثل كتاب المشير الجمسى ، والمشير محمد على فهمى وكتب أخرى ـ وقد أثارت هذه الاجابات فضولى . . هل معنى ذلك أن الدولة توافق على نشر كتاب الجمسى وكتاب محمد علي فهمي ـ لأن ما ورد فيهما يتطابق على وجهة نظر الرئيس السادات ، وأنها لا توافق على ما جاء في كتاب الفريق الشاذلى لأنه لا يؤييد وجهة النظر هذه .

من هنا قررت أن أبحث عن حقيقة الخلاف في وجهات النظر التي وردت في كتاب الشاذلى ووجهات النظر التي وردت في كتب

القادة الآخرين ـ وقد توصلت الى أن الخلاف الرئيسي في وجهات النظر هذه يدور حول النقاط الرئيسية التالية :

● قرار تطوير الهجوم نحو المضايق يوم ١٤ اكتوبر .

● ثغرة الدفرسوار .

● توصية الشاذلى بسحب جزء من القوات يوم ٢٠/ ١٠ .

● أسرار الدولة وأسرار الحكومة وما هو الحد الفاصل بينهما .

وتحقيقاً لهذا الهدف اتصلت بكل من :

● الفريق سعد الدين الشاذلى ـ الذي كان يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إبان حرب اكتوبر .

● والمشير عبد الغنى الجمسي الذي كان يشغل وقتها رئيس هيئة العمليات ـ واللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني ـ واللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث والمشير محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي سابقاً ، والفريق سعيد الماحي قائد المدفعية سابقاً واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربيه سابقاً .

ـ ولكي يكتمل هذا البحث اتصلت برجال القانون لكي نعرف وجهة نظرهم فيما يتعلق بأسرار الدولة وأسرار الحكومة ـ فتحدث كل من :

● الدكتور احمد فتحى سرور ـ رئيس مجلس الشعب .

- الدكتور محمد عصفور .
- الدكتورة سعاد الشرقاوي ـ أستاذة القانون الدستوري ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة .
- الدكتور عاطف البنا ـ أستاذ القانون الدستورى ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة .

ـ واستعنت في هذا الباب بكل من الفريق سعد الدين الشاذلي ـ واللواء سعيد الماحي ، لتحديد واقعة معينة ذكرت تفاصيلها في معرض الأحداث .

ـ وإني أتعشم أن أكون قد قدمت لجيل الشباب والجيل الوسط ما لم يكن يعرفه عن ملابسات تلك الحرب وأترك لكل واحد منهم أن يبحث بنفسه عن الحقيقة على ضوء ما يقرأه على لسان القادة ورجال القانون الذي وردت أسماؤهم في هذا الكتاب .

سوسن أبو حسين

الفصل الأول

تطوير هجوم قواتنا نحو المضايق يوم ١٤ أكتوبر

■ كثر الحديث وتضاربت الآراء حول مدى صحة القرار المصري الخاص بتطوير هجوم قواتنا نحو المضايق يوم ١٤ اكتوبر ١٩٧٣ فبعض القادة والمحللين العسكريين يرون أنه قرار سليم وآخرون يرون أنه كان قراراً خاطئاً - وأنه كان السبب الرئيسي لكل الكوارث التي أصابت القوات المصرية بعد ذلك، بينما يرى البعض الآخر أن الخطأ لم يكن خطأ القرار المصري ولكن كان في توقيته - ويرى هذا الفريق أن هذا الهجوم لو أنه بدأ يوم «٩، ١٠» اكتوبر فإنه كان سيكون له فرصة أفضل في النجاح.

* وجهنا هذا السؤال الى كل من الفريق «سعد الدين الشاذلي»

الذي كان يشغل ـ رئيس أركان ـ حرب القوات المسلحة إبان حرب اكتوبر ـ وكل من كان يشغل رئيس هيئة العمليات الواء «عبدالغني الجمسي» وقائد الجيش الثاني «اللواء سعد مأمون» وقائد الجيش الثالث اللواء «عبدالمنعم واصل».

فكانت اجابة كل منهم كما يلي:

ماذا يقول الفريق الشاذلي

★ الأسس الرئيسية للخطة:

الشاذلي: لكي أجيب على هذا السؤال فإنه يتحتم عليّ أولاً أن أوضح لك الأسس التي بنيت عليها الخطة الهجومية التي دخلنا بها الحرب في اكتوبر. وبداية أقول أنه عندما عينت رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة في ١٦ مايو ٧١، لم يكن لدى القيادة العامة للقوات المسلحة أي خطة هجومية. وبعد دراستي للموقف واجراء مقارنة بين امكانيتنا القتالية وامكانيات العدو، اتضح لي أن قواتنا المسلحة لا تستطيع اقيام بعملية هجومية شاملة يكون هدفها تحرير سيناء... ولكن في استطاعتها أن تقوم بعملية هجومية محدودة يكون هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط

بارليف واتخاذ مواقع دفاعية شرق اقناة بعمق يتراوح ما بين ١٠ - ١٢ كيلومتر شرق القناة. وذلك للأسباب التالية:

١ - كان العامل الأول هو ضعف قواتنا الجوية بالمقارنة للقوات الجوية الاسرائيلية - وبالتالي فان قواتنا الجوية لا تستطيع أن توفر الغطاء الجوي لقواتنا البرية اذا ما تقدمت عبر سيناء.

٢ - وكان العامل الثاني هو عدم توفر منصات صواريخ مادة للطائرات SAM ذاتية الحركة (أي تسير على جنزير، ولديها القدرة على أن تقوم بتغيير مواقعها بعد كل إطلاق، فيتعذر بذلك على طائرات العدو تحديد أماكنها والعمل على تدميرها). فلو أمكن توفر هذه المنصات بالأعداد الكافية لأمكن بذلك التغلب - الى حد ما - على ضعف قواتنا الجوية. ولكن في ظل التفوق الجوي الاسرائيلي، وعدم توفر الدفاع الجوي الصاروخي ذاتي الحركة.. فإن أي تقدم لقواتنا البرية عبر سيناء سوف يعطي الفرصة للقوات الجوية المعادية بتدمير وتشتيت قواتنا البرية.

٣ - أما العامل الثالث فكان هو الرغبة في أن نرغم اسرائيل على القتال تحت ظروف ليست مواتية لها. فاسرائيل لها مقتلين. المقتل الأول هو عدم قدرتها على تحمل خسائر بشرية كبيرة

وذلك نظراً لقلة عدد سكانها.. والمقتل الثاني هو عدم قدرتها على تحمل حرب طويلة. فهي تقوم أثناء الحرب بتعبئة ١٨٪ من تعداد سكانها من اليهود وهي نسبة عالية جداً لا تستطيع أن تتحملها أكثر من بضعة أسابيع. وفي خلال فترة التعبئة تكاد تتوقف الحياة في اسرائيل.

فالجندي والضابط الذي يستدعى في التعبئة هو نفسه العامل والمهندس في المصنع. وهو نفسه الأستاذ والطالب في الجامعة. وهو نفسه اذي يقوم بجميع الأنشطة الأخرى في الدولة.. حيث أن جميع الرجال حتى سن ٥٤ والنساء حتى سن ٢٤ ينضمون الى صفوف القوات المسلحة. وبالتالي فان الخطة المصرية المقترحة تضع اسرائيل أمام خيارين كلاهما مُر بالنسبة لها، وكلاهما حلو بالنسبة لنا. لقد كانت اسرائيل في جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة. ولذلك فقد كان في صالحنا أن نفرض عليها حرباً بأسلوب ليس في صالحها.

فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كيلو متر فاننا سنضعها في موقف صعب. فاذا هي قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فسيكون لنا الفرصة لأن نحدث في قواتها المهاجمة خسائر بشرية كبيرة.. وهذا هو المقتل الأول. وإذا هي عزفت عن الهجوم فسوف تجد نفسها

مضطرة الى الاستمرار في تعبئة قواتها المسلحة، وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية. وهذا هو المقتل الثاني (إطالة الحرب هو السم الذي يضعف مقاومة إسرائيل يوماً بعد يوم).

٤ ـ أما العامل الرابع الذي أثر على تفكيري عند وضع هذه الخطة فقد كان «تعلم الحرب بواسطة الحرب» .أو بمعنى آخر تدريب الضباط والجنود على الحرب الكبيرة التي سوف تتم في مراحل تالية عن طريق الزج بهم في حرب محدودة يستطيعون من خلالها أن يكتشفوا ذواتهم وأن يكتسبوا خبراتهم بأنفسهم. كنت أتوقع أن نجاحنا في هذه الحرب المحدودة سوف يلعب دوراً هاماً في رفع معنويات قواتنا المسلحة بعد أن تكبدت ثلاث هزائم أمام اسرائيل خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. ولهذا كنت أرى أن الحرب القادمة يجب أن تكون مخاطرة محسوبة. ويجب ألا تكون بأي حال من الأحوال نوعاً من المقامرة.

*** سوسن: ولكن هناك من يقول أنه كانت هناك خطط هجومية قبل تعيينكم رئيساً للأركان في مايو ١٩٧١ ؟**

ـ الشاذلي: هذا غير حقيقي. ويبدو أن هناك خلط في المفهوم بين خطة للحرب توضع على أساس الإمكانيات القتالية الحقيقية

لقواتنا وقوات العدو.. وبين خطة للحرب توضع على أساس افتراض أن لدينا قوات وامكانيات لا تتطابق مع امكانياتنا الحقيقية. فالنوع الأول هو الخطة القابلة للتنفيذ.. أما النوع الثاني فيتم تجهيزها على شكل مشروعات استراتيجية يكون الهدف منها هو تدريب القادة واظهار النواقص في قواتنا المسلحة.. والتي اذا استكملت فان قواتنا المسلحة تصبح قادرة على تنفيذ تلك الخطط. وعلى سبيل المثال كانت القيادة العامة للقوات المسلحة تجري مشاريع استراتيجية بمعدل مشروع واحد كل عام. وكانت قواتنا تنجح في هذه المشاريع في تحرير سيناء خلال مدة ١٢ يوم. ومن الخطأ البيِّن الخلط بين تلك المشاريع وبين خطط العمليات بصفة عامة، أو بينها وبين خطة المآذن العالية التي وضعت وأصبحت كاملة الإعداد، اعتباراً من شهر أغسطس ٧١.

*** سوسن: هل يعني ذلك أن خطة المآذن العالية كان من الممكن تنفيذها اعتباراً من أغسطس ٧١ ؟ واذا كان الأمر كذلك، فما هو سبب الانتظار حتى اكتوبر ٧٣ ؟**

- الشاذلي: بعد وضع أي خطة فمن المفروض أن يتم تدريب القيادات والوحدات على تنفيذ هذه الخطة. وحيث ان عملية اقتحام مانع مائي في مواجهة مواقع دفاعية حصينة تعتبر من

العمليات المعقدة، فان نجاح مثل هذه العمليات يحتاج الى تدريب مكثف. وفي أثناء التدريب يتم اكتشاف الكثير من المشاكل. وعلى ضوء الدروس المستفادة من التجارب والمشاريع التدريبية، تقوم القيادات العسكرية على جميع المستويات بايجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل. نعم كان لدينا القوات... ولكن كان هناك الكثير من المشاكل التي تؤثر على كفاءة أداء تلك القوات. وعلى سبيل المثال، ففي خلال الفترة من أغسطس ٧١ وحتى اكتوبر ٧٢، تم اتخاذ اجراءات كثيرة ترمي الى تحسين أسلوب استخدام قواتنا المسلحة في عملية العبور... نذكر منها الاجراءات التالية:

١ ـ فتح الثغرات في الساتر الترابي للعدو بواسطة التجريف بالمياه، وتم شراء ٤٥٠ مضخة لهذا الغرض.

٢ ـ تصنيع ٢٠٠٠ عربة جر يدوي (تم تصنيع ١٠٠٠ أخرى بعد اكتوبر ٧٢). وتستطيع كل عربة نقل ١٥٠ كيلوجرام، ويجرها جنديان، وهذا يعني أن قواتنا من المشاه المكلفة باقتحام القناة والتي كان يقدر عددها بحوالي ٢٩٠٠٠ ضابط وجندي... والتي كان عليها أن تعتمد على ما تستطيع أن تحمله من معدات وذخيرة لمدة حوالي ٨ ساعات الى أن يصل اليها الامدادات الإدارية عبر المعديات والكباري... كان في استطاعتها أن تصطحب معها حوالي ٢٠٠٠٠٠ كيلوجرام من الاحتياجات الإدارية الإضافية... فإذا علمنا

أن متوسط ما يحمله كل جندي على ظهره من أسلحة ومعدات واحتياجات إدارية هو ٢٥ كجم فإن هذا يعنى أن تلك العربات قد وفرت لكل جندي ١٠ كيلوجرام إضافية من الاحتياطات.

٣ - أصبح أسلوب تعاملنا تجاه السوائل المشتعلة التي يطلقها العدو على سطح القناة، هو إبطال استخدامها قبل تشغيلهما... بعد أن كان التعامل معها يتم على أساس مقاومتها، والعمل على إطفائها بعد أن يكون العدو قد قام بإطلاقها وإشعالها. فقد تم تدريب أفراد من المهندسين والقوات الخاصة على القيام بمهمة إغلاق الأنابيب التي تقوم بتغذية تلك السوائل... على أن يقوم هؤلاء الأفراد بمهمة إغلاق تلك الأنابيب قبل بدء العمليات.

٤ - تم تشغيل ٥٠٠٠٠ شدة ميدانية بمواصفات جديدة تتناسب مع الأحمال التي سيحملها الضباط والجنود أثناء العملية الهجومية. ولكي يصبح لكل ضابط وجندي اكتفاء ذاتياً لمدة ٢٤ ساعة، استبدلت زمزمية المياه التقليدية التي تصرف لكل جندى والتي عبوتها ثلاثه أرباع لتر بزمزمية مياه عبوتها لتران ونصف .

٥ - تغيرت عقيدتنا تجاه القنابل التي لم تنفجر والقنابل الزمنية التي تسقط على الطرق والكباري أو بالقرب منها، من

التوقف والانتظار الى الاستمرار في التحرك والعبور... حتى لا يؤثر ذلك على سرعة العبور... وحتى لا تصبح القنابل التي لا تنفجر أكبر أثراً في تعطيل تدفق قواتنا نحو الشرق عن تلك التي تنفجر لحظة اصطدامها بالأرض. ويقوم المختصون من المهندسين بالتعامل مع تلك القنابل التي لم تنفجر فور اكتشافها أو البلاغ عنها.

٦ـ أضيف الى حجم قوتنا المسلحة ٣٠٠٠٠ ضابط، ٢٧٠٠٠٠ من الرتب الأخرى. وقد أتاح لنا ذلك استكمال النقص الشديد في عدد الضباط والذي كان يتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠٪.. كما أتاح لنا إنشاء وحدات جديدة كان من بينها إنشاء لواء برمائي Amphibious Brigade ، واستكمال وحدات المهندسين وانشاء وحدات جديدة من المهندسين حتى وصل عدد وحدات المهندسين التي ساهمت في عملية العبور الى حوالي ٣٥ كتيبة أو ما يعادلها.

ـ ونتيجة لتلك الإجراءات، فإنه يمكن القول أن القدرات القتالية لقواتنا المسلحة كانت تزداد يوماً بعد يوم... حتى ولو افترضنا أنها لم تتلق أسلحة جديدة خلال فترة الانتظار حتى اكتوبر ٧٣. فاذا علمنا أننا حصلنا خلال تلك الفترة على أسلحة ومعدات جديدة في شتى المجالات ولاسيما في مجال الدفاع الجوي ومعدات العبور، فإن ذلك يؤكد أن فترة الانتظار حتى

اكتوبر ٧٣ لم تكن فترة ميتة. ولكن الذي أريد أن أؤكده، هو أن الزيادة التي أضيفت الى أسلحتنا وعتادنا خلال تلك الفترة، كان يقابلها زيادة مماثلة لدى إسرائيل.. وبالتالي بقيت القوى النسبية للطرفين ثابتة. ولم يحدث أي تغيير يذكر في العوامل التي فرضت علينا أن يتوقف هجومنا بعد احتلال شريحة محدودة من الأرض شرق القناة . فقد بقي التفوق الجوى الاسرائيلي الساحق على ما هو عليه . كما أنه لم يصل الينا خلال تلك الفترة وحدات صواريخ مضادة للطائرات ذاتية الحركة بالأعداد التي تكفي لتعويض ضعف قواتنا الجوية .

القائد العام يعارض الخطة

□ وبالرغم من أن خطة المآذن العالية، هي أول خطة هجومية مصرية يتم وضعها في حدود إمكانات القوات المسلحة، إلا أنه لم يكن من السهل اقناع الفريق أول محمد أحمد صادق الذي كان يشغل حينئذ منصب القائد العام للقوات المسلحة بهذه الخطة. فعندما عرضت عليه أفكاري عن تلك الخطة في شهر يوليو ١٩٧١، عارضها بشدة، وقال إن تنفيذها لا يحقق أي هدف سياسي أو عسكري، فهي من الناحية السياسية لا تحقق شيئاً، وسوف يبقى ما يزيد عن ٦٠٠٠٠ كيلومتر مربع من

سيناء بالإضافة الى قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن الناحية العسكرية فانها سوف تخلق لنا موقفاً صعباً... حيث أننا بهذه الخطة نستبدل خطنا الدفاعي الحالي الذي يستند على مانع مائي جيد، بخط دفاعي جديد في العراء، وتكون أجناب هذا الخط معرضة للتطويق. وبالإضافة الى ذلك فسوف تكون خطوط مواصلاتنا عبر كباري القناة معرضة للقصف الجوي والقصف المدفعي المعادي. وكان البديل من وجهة نظره هو القيام بعملية هجومية كبيرة يكون هدفها تدمير التجمع الرئيسي للعدو وتحرير سيناء وغزة في عملية هجومية واحدة.. ولما قلت له «ولكن هل لديك القوات التي تستطيع أن تنفذ ذلك؟ أجاب «لا. ولكن لو أن الاتحاد السوفيتي أعطانا الأسلحة التي نطلبها فإننا نستطيع أن نقوم بهذا الهجوم في خلال عام أو أقل» لم أوافقه على رأيه وقلت له «حتى لو افترضنا جدلاً أن السوفيت سيعطونا كل ما نطلبه ـ وهذا أمر مشكوك فيه ولاسيما في مجال القوات الجوية ـ فاننا سوف نحتاج الى عدة سنوات لكي نستوعب تلك الأسلحة.

- وبعد مناقشات طويلة وصلنا الى حل وسط، هو تجهيز خطتين، خطة تهدف الى الاستيلاء على المضايق. وخطة أخرى تهدف الى الاستيلاء على خط بارليف واتخاذ خط دفاعي شرق القناة بحوالي ١٠ ـ ١٢ كيلومتر.. أطلقنا على الخطة الأولى اسم

العملية ٤١. وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفيت بهدف إطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكي نصبح قادرين على تنفيذ هذه الخطة.

أما الخطة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودي «المآذن العالية»، وكنا نقوم بتحضيرها في سرية تامة. ولم يكن يعلم بها أي من المستشارين السوفيت، كما ان عدد القادة المصريين الذين سمح لهم بالاشتراك في مناقشتها كان محدوداً للغاية. وفي خلال يوليو وأغسطس ١٩٧١ كانت الخطتان قد تم استكمالهما. كانت الخطة ٤١ غير قابلة للتنفيذ إلاّ اذا توفرت أسلحة ووحدات افترضنا وجودها. أي انها كانت خطة ورقية شأنها في ذلك شأن الخطط التي توضع خلال المشاريع الاستراتيجية أما خطة المآذن العالية فقد كانت هي أول خطة هجومية مصرية واقعية.

ورئيس جهاز المخابرات العامة يعارض الخطة

☐ في ٦ يونيو ١٩٧٢، اجتمعنا في استراحة رئيس الجمهورية في القناطر الخيرية. كان اجتماعاً مصغراً حضره كل من الفريق أول صادق، الفريق الشاذلي، اللواء محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي، اللواء محمود علي فهمي قائد القوات

البحرية، اللواء المسيري رئيس أركان القوات الجوية، اللواء محرز مدير المخابرات الحربية، اللواء الجمسي رئيس هيئة العمليات، اللواء علي عبدالخبير قائد المنطقة المركزية، اللواء عمر جوهر رئيس هيئة التنظيم والإدارة، اللواء حسن الجريدلي للسكرتارية... كان الهدف من هذا اللقاء هو الاستماع الى التقرير اذي رفعه الواء أحمد اسماعيل الذي كان يشغل حينئذ منصب رئيس جهاز المخابرات العامة الى رئيس الجمهورية (تولى أحمد اسماعيل منصب القائد العام للقوات المسلحة بعد أربعة أشهر من هذا القاء خلفاً للفريق أول صادق).. وكان أحمد اسماعيل يحذر في هذا التقرير من قيام القوات المسلحة بأي عملية هجومية لأسباب متعددة أهمها ضعف قواتنا الجوية وضعف امكانياتنا في الدفاع الجوي الصاروخي ذاتي الحركة.

- بعد الاستماع الى التقرير علقت بما يلي: «إن ما ورد في التقرير حقائق لا يمكن انكارها أو المجادلة في صحتها. ولكن السؤال الآن هو ما العمل؟ وماهو الممكن عمله؟ إن ربط المعركة بامداد القوات الجوية المصرية يعني تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مداها. إن الفجوة التي بين القوات الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل بمضي الوقت الى الاتساع لا الى الضيق. إن الاستراتيجية الأمريكية المعلنة والمنفذة هي الإبقاء على التفوق الجوي الاسرائيلي، وبحيث

تكون القوات الجوية الاسرائيلية أكثر قوة من القوات إلجوية للدول العربية المجاورة مجتمعة. وحتى لو حصلنا اليوم من السوفيت على طائرة متقدمة تعادل مثيلتها لدى اسرائيل فاننا سنحتاج الى فترة طويلة لاستيعاب هذه الطائرة تكون اسرائيل قد حصلت خلالها على طائرة أخرى أكثر تقدماً. وهكذا فاني لا أرى أملاً في اغلاق أو تضييق الفجوة التي بيننا وبين اسرائيل في المستقبل القريب. ولذلك فاني أرى أنه يجب علينا أن نخطط لمعركة هجومية محدودة في ظل ظروف التفوق الجوي الاسرائيلي. ويمكننا أن نعتمد في تحدينا للتفوق الجوي الاسرائيلي خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات» وبعد انتهائي من هذا التعليق عقب اللواء المسيري رئيس أركان القوات الجوية قائلاً أوافق تماماً على ما قاله الفريق الشاذلي».

السادات لا يحسم الموقف

□ لم يحدد السادات موقفه في هذا المؤتمر بوضوح، وكان تعقيبه لا يعني الرفض ولا يعني القبول. فقد عقب قائلاً «أنا والفريق صادق يشاركني الرأي (وهو في نفس الوقت رأي اللواء أحمد اسماعيل مدير المخابرات العامة طبقاً لما ورد في التقرير) أنه

يجب علينا ألا نقوم بعملية هجومية إلاّ بعد أن يكون لدينا قوة الردع. أي يكون لدينا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو. ولكن يجب أن نفكر ماهو العمل اذا اضطرنا لموقف السياسي الى بدء المعركة قبل الانتهاء من بناء قوة الردع».

- ومن هذه الاجابة يتضح أن العملية الهجومية المحدودة التي اقترحتها، كانت - من وجهة نظر السادات - مجرد خطة طوارىء يمكن اللجوء إليها اذا اضطررنا الى ذلك. أما من وجهة نظر كل من الفريق صادق القائد العام للقوات المسلحة ومن وجهة نظر اللواء أحمد اسماعيل مدير المخابرات العامة (والقائد العام للقوات المسلحة اعتباراً من ٢٦/١٠/٧٢) فقد كان كل منهما يرفض فكرة هذه الحرب المحدودة بالامكانيات المتاحة رفضاً باتاً.

* **سوسن: ولكنك سيادة الفريق لم تحدثنا عن رأيك في قرار تطوير الهجوم المصري نحو المضايق يوم ١٤/١٠؟**

- الشاذلي: إن رجلا هذه هي أفكاره حول الحرب المحدودة بالامكانيات المتاحة، لا يمكن أن يكون مؤيداً لتطوير هجوم قواتنا نحو المضايق يوم ١٤. إنه قرار خاطيء ويتعارض مع أسس وفلسفة الخطة التي دخلنا بها الحرب. وبالتالي فقد عارضت هذا

القرار. ولكن معارضتي لم تمنع تنفيذه حيث أن القائد العام يملك حق النقض لأي رأي يتقدم به رئيس الأركان.

*** سوسن: ولكن قيل أنك وقعت علي توجيهات العمليات التى أصدرتها القيادة العامة لقادة الجيوش لتنفيذ قرار التطوير؟**

- الشاذلى : طبقاً للأسلوب المتبع فان رئيس الأركان هو الذى يقترح الخطط وبعد أن يستمع اليها القائد العام فانه إما أن يقول «تصدق» أو يقول « تصدق فيما عدا كذا » أو يقول «لم يتصدق » ويقوم هو باصدار تعليمات بخطة جديدة . والحوار والخلاف فى الرأى مسموح به فى مراحل ما قبل اتخاذ القرار . أما بعد أن يصدر القائد العام قراره سواء بالتصديق على الخطة المقترحة من رئيس الأركان أو بناء على خطة جديدة يكون هو واضعها ، فان الحوار يتوقف ويصبح رئيس الاركان ملتزماً بتنفيذ الخطة التى أقرها القائد العام . وتوقيع رئيس الأركان مع القائد العام على توجيهات العمليات لا يعنى مطلقاً أنه مسؤول عن فشل أى خطة وقع عليها ، إذا ثبت أنه عارض هذه الخطة قبل اتخاذ القائد العام قراره النهائى بتنفيذ تلك الخطة ، وإنى أقر أني وقعت على توجيهات العمليات للتطوير .ولكن بعد معارضه شديدة من جانبى ، وبعد أن أصر القائد العام على تنفيذ خطة التطوير التي وضعها بنفسه .

*** سوسن: كيف صدر الأمر لك من القائد العام أحمد اسماعيل بتطوير الهجوم يوم ١٤!. وماهو وقع هذا القرار عليك؟**

. الشاذلي: بعد عودتي من الجبهة يوم الخميس ١١ اكتوبر فاتحني أحمد اسماعيل في تطوير هجومنا نحو المضايق، ولكني عارضت الفكرة للأسباب التي سبق أن ذكرتها. وأضفت قائلاً «مازالت القوات الجوية الاسرائيلية قوية وتشكل تهديداً خطيراً لأية قوات برية تتحرك في العراء دون غطاء جوي. ويجب أن نأخذ درساً من التجربة القاسية التي مر بها اللواء الأول المشاة ليلة أمس (كان اللواء الأول المشاه مكلفاً بالتحرك آخر ضوء يوم ١٠ اكتوبر من رأس كوبري الجيش الثالث، وأن يتقدم ليلاً في اتجاه سدر. ولكن قائد اللواء بدأ التحرك قبل آخر ضوء بحوالي ساعتين مما أتاح للقوات الجوية الاسرائيلية أن تنقض عليه وتشتته بمجرد خروجه من تحت المظلة التي كانت توفرها كتائب صواريخنا المضادة للطائرات لقواتنا المتمركزة شرق القناة.). وبدى لي وكأنه اقتنع بهذا وأغلق الموضوع. ولكنه عاد وفاتحني بالموضوع مرة أخرى صباح اليوم التالي مدعياً هذه المرة أن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط عن سوريا. ولكني كررت معارضتي للفكرة وأوضحت له أن لدى العدو ٨ ألوية مدرعة أمام الجبهة المصرية، ٦ ألوية مدرعة أمام الجبهة السورية وأن أي هجوم تقوم به قواتنا

سيكون مصيره الفشل ولن يرغم العدو على سحب أي قوات من الجبهة السورية.

- وحوالي الظهر من نفس اليوم تطرق القائد العام لهذا الموضوع للمرة الثالثة، ولكنه أضاف هذه المرة «القرار السياسي يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم الى المضايق ويجب أن يبدأ الهجوم صباح باكر ١٣. ولم تفلح في هذه المرة أي محاولات من جانبي لإثنائه عن هذا القرار. كانت الخطة التي أمر القائد العام بتنفيذها تتلخص في عبور افرقة ٢١ المدرعة والفرقة الرابعة عدا لواء مدرع، من مواقعهما غرب القناة الى شرق القناة ليلة ١٢/١٣ وأن تنطلق القوات التالية في اتجاه المضايق فجر يوم ١٣ اكتوبر:

١ لواء مدرع في اتجاه ممر متلا (من الفرقة الرابعة المدرعة).

١ لواء مشاه ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي (من الفرقة الرابعة المدرعة).

٢ لواء مدرع في اتجاه الطاسة (الفرقة ٢١ المدرعة).

١ لواء مدرع في اتجاه بالوطة (اللواء ١٥ مدرع مستقل).

- وحوالي الساعة ١٣٣٠ كانت التعليمات الخاصة بتطوير

الهجوم قد تم إعدادها. وتحرك اللواء غنيم الى الجيش الثاني واللواء طه المجدوب الى الجيش الثالث حاملين معهم تلك الأوامر الى قائدي الجيشين. وفور وصول تلك التعليمات اتصل بي تليفونياً كل من اللواء سعد مأمون واللواء عبدالمنعم واصل وأعربا عن معارضتهما الشديدة لتلك التعليمات وعدم قدرتهما على تنفيذها بنجاح،وقد وجدت في معارضة قائدي الجيشين الفرصة لمعاودة الضغط على أحمد اسماعيل أملاً في إلغاء تلك التعليمات التي يعلن المكلفون بتنفيذها سلفاً عدم قدرتهم على تنفيذها. ونتيجة الحاح مني تقرر استدعاء كل من اللواء سعد مأمون واللواء عبدالمنعم واصل الى القيادة في الساعة ١٨٠٠ من نفس اليوم. وفي خلال المؤتمر اذي امتد حتى الساعة ٢٣٠٠ كرر كل منا وجهة نظره مراراً وتكراراً. ولكن كان هناك إصرار من أحمد اسماعيل على أن القرار سياسي ويجب أن نلتزم به. وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم ١٤ بدلاً من فر يوم ١٣ كما كان محدداً.

- كان قرار التطوير قراراً خاطئاً من كل الوجوه.. فقد كان علينا أن نشن هجوماً بقوة حوالي ٤٠٠ دبابة ضد العدو الذي كان قوامه حوالي ٩٠٠ دبابة فوق أرض من اختيار العدو، وفي ظل تفوق جوي معادي ساحق، وعدم توفر وسائل دفاع جوي صاروخي لقواتنا المهاجمة. وكانت النتيجة الحتمية هي فشل

هذا الهجوم. وخسرت قواتنا ٢٥٠ دبابة. وحوالي ظهر يوم ١٤ انسحبت قواتنا مرة أخرى الى رؤوس كباري الجيش الثاني والجيش الثالث.

*** سوسن: هناك من يقول أن قرار التطوير لم يكن خطأ من ناحية المبدأ ولكنه كان خطأ من ناحية التوقيت - ولو أن هذا القرار اتخذ يوم ٩ أو يوم ١٠ فانه كان سيكون له فرصة أفضل فى النجاح.**

- الشاذلي: لا أتفق مع أصحاب هذا الرأي - وأصحاب هذا الرأي لا يقدمون مبررات مقنعة لتبرير وجهة نظرهم. فهل كانت القوات الجوية الاسرائيلية في هذين اليومين أضعف مما كانت عليه يوم ١٣ أو ١٤؟ الاجابة هي لا. وهل كانت القوات المدرعة التي أمام الجبهة المصرية يوم ٩ أو ١٠ أقل مما كانت عليه يوم ١٣ أو ١٤؟ الاجابة هي لا.. حيث أنه اعتباراً من صباح يوم ٨ كان العدو يحشد أمام الجبهة المصرية، ٨ ألوية مدرعة. واستمر هذا الوضع في الأيام التالية. وهل كانت قواتنا المسلحة تمتلك صواريخ مضادة للطائرات ذاتية الحركة من طراز سام ٦ خلال الأيام ٩ و١٠ أكثر مما كانت تمتلكه يوم ١٣، ١٤؟ الاجابة هي لا. وبالتالي فانى لا أجد سبباً واحداً مقنعاً يؤيد وجهة نظر أصحاب هذا الرأي. وبالاضافة الى كل ذلك فان التطوير يتعارض تماماً

مع فلسفة الخطة التي دخلنا بها الحرب... والتي تهدف كما سبق أن أسلفت الى إحداث أكبر قدر من الخسائر البشرية في صفوف العدو. وإطالة الحرب الى أطول مدة ممكنة. وبالتالي فان اكتساب أي مساحة من الأرض يعتبر عملاً غير مرغوب فيه اذا كان ذلك يتعارض مع الخيارين اللذين نريد أن نفرضهما على العدو.

*** سوسن: هناك من يرى أن قرار التطوير كان ضرورة سياسية. وأن هجومنا يوم ١٤ قد خفف فعلاً الضغط على سوريا.**

- الشاذلي: أختلف مع أصحاب هذا الرأي للأسباب الآتية:

١ - من الناحية العملية، فان بعد المسافة بين الجبهتين والذي يصل الى حوالي ٢٥٠كم، وتواجد اسرائيل في وضع مركزي بين الجبهتين، والتفوق الجوي الاسرائيلي الساحق على مجموع القوات الجوية في الدولتين... فإن ذلك يتيح لاسرائيل الفرصة لكي تحتوي إحدى الجبهتين، بقوات قليلة نسبياً، في الوقت الذي تركز فيه هجومها على الجبهة الأخرى، وقد أوضحت ذلك في تقرير قدمته بصفتي الأمين العام المساعد العسكري الى مجلس الدفاع العربي المشترك الذي انعقد في القاهرة في دورته الثانية عشرة في الفترة من ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ٧١. وقد قلت في هذا التقرير أن أياً من الجبهة المصرية أو الجبهة الشرقية لا

تستطيع أن تخفف الضغط عن الجبهة الأخرى، وبالتالي فان كل جبهة يجب أن يكون لها اقدرة على صد أي هجوم مركز تقوم به اسرائيل ضدها. وبالتالي فان القول بأن شن هجوم في الجبهة المصرية يمكن أن يخفف الضغط على الجبهة السورية هو قول لا يستند على أي أساس علمي. وقد أثبتت الأحداث ان هجوم يوم ١٤ لم يترتب عليه سحب أي قوات من الجبهة السورية.

٢ ـ عند بداية الحرب كانت اسرائيل تمتلك ١٥ لواء مدرع واعتباراً من يوم ٨ اكتوبر كانت اسرائيل تحشد ٨ ألوية مدرعة أمام الجبهة المصرية، ٦ ألوية مدرعة أمام الجبهة السورية، وتحتفظ بلواء مدرع واحد كاحتياطي اسرائيلي. واذا أجرينا مقارنة بين القوات العربية المدرعة والقوات المدرعة الاسرائيلية المحتشدة أمام كل جبهة نجد أن الموقف على الجبهة السورية كان أفضل كثيراً مما كان عليه الموقف في الجبهة المصرية. ففي يوم ١٣ اكتوبر (وهو اليوم الذي كان من المفترض أن نقوم فيه بالهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية) كان تحت تصرف هذه الجبهة ١٣ لواء مدرع عربي (٨ من سوريا + ٣ من العراق + ١ من الأردن + ١ من المغرب) علاوة على لواء مدرع آخر من الأردن كان سيصل الى الجبهة السورية يوم ١٦ ـ وكان كل هذا الحشد من المدرعات في مواجهة ٦ ألوية مدرعة اسرائيلية.

أما الجبهة المصرية فقد كان تحت تصرفها ١٠ ألوية مدرعة مصرية في مواجهة ٨ ألوية مدرعة اسرائيلية. وبالتالي فان القول بأن الجبهة السورية كانت مهددة بالسقوط، وأن هجوم قواتنا يوم ١٤ كان ضرورياً، هو قول مبالغ فيه ولا يستند الي أي دليل.

*** سوسن: هناك من يقول أنه كان من الممكن استخدام الصواريخ المضادة للطائرات من طراز سام ٢ ، سام ٣ ، فى موافقة قواتنا التى تقوم بعملية التطوير يوم ١٤ .**

- الشاذلي: لو سلمنا بهذا الرأي لما كانت هناك حاجة لاختراع الصواريخ المضادة للطائرات ذاتية الحركة من طراز سام ٦ ونظيراتها. فمن المعروف أن هناك صواريخ مضادة للطائرات دفاعية وأخرى هجومية - وانني لا أنكر أنه من الممكن تحرك كتائب الصواريخ المضادة للطائرات من مكان الى كان آخر... ولكن هذه الأسلحة كبيرة الحجم، ويستغرق انتقالها من موقع الى موقع آخر وإعادة تشغيلها بعد انتقالها الى موقعها الجديد وقتاً طويلاً مما يتعارض مع طبيعة العمليات الهجومية التي تتطلب سرعة الحركة. ونظراً لثقل وزنها فان منصات الصواريخ سام ٢، سام ٣ وما يتبعها من مركبات فنية وإدارية لا تستطيع التحرك إلا فوق طرق أسفلتية أو أرض صلبة.. وهو ما يحد كثيراً من قدرتها على المناورة عبر الأراضي الصحراوية. وهي لذلك تعتمد في الوقاية ضد الهجمات الجوية على الاختباء داخل ملاجيء

خرسانية.. وذلك بعكس الصواريخ سام ذاتية الحركة التي تعتمد في الوقاية ضد الهجمات الجوية على خفة الحركة وعلى امكانية الاستفادة من الثنيات الأرضية.

ويؤكد هذه الحقائق ما سبق أن قاله الأخ محمد علي فهمي في مؤتمر رئيس الجمهورية يوم ٢ يناير ٧٢. فقد قال بصفته قائداً لقوات الدفاع الجوي حال هذا المؤتمر بالحرف الواحد «ان مشكلتي هي أنه مطلوب مني أن أقاتل في عملية هجومية بأسلحة دفاعية». كما يؤكد ذلك ما قاله احمد اسماعيل في حديثه مع هيكل، والذي نشر في صحيفة الأهرام في ٧٣/١١/١٨.

* سوسن: يقول الجمسى فى مذكراته يوميات حرب اكتوبر صفحة ١٧٩ «ان التحليل الأمين لهذه العملية (تطوير الهجوم) يبين أنها لم تكن ناجحة، وبالتالى لم يتحقق الهدف منها، وتكبدنا فيها خسائر كبيرة فى الدبابات. إلا أن مجموعة الخسائر التى تكبدناها فى الدبابات منذ بدء الحرب حتى نهاية قتال يوم ١٤ اكتوبر كانت أقل من خسائر العدو فى الدبابات حتي نهاية ذلك اليوم».

- الشاذلي: إن النتائج التي يسفر عنها تنفيذ أي قرار، هي خير شاهد على صحة وسلامة هذا القرار من عدمه. ويسعدني أن يعترف الأخ الجمسي بأن هذه العملية لم تكن ناجحة. ولكني لا أتفق معه في المواساه - أو التبرير الذي يقدمه - بأن يقارن بين

خسائرنا وخسائر العدو في الدبابات خلال الفترة من بدء الحرب وحتى نهاية يوم ١٤. وكان الأجدر به أن يقارن بين خسائرنا وخسائر العدو في الدبابات خلال يوم تنفيذ التطوير يوم ١٤. فقد خسرنا في هذا اليوم الأسود ٢٥٠ دبابة مقابل ٥٠ دبابة فقط خسرها العدو حسب تقديراتنا... في حين أن العدو والمحللين الأجانب الذين حضروا ندوة اكتوبر ١٩٧٥، يقدرون أن خسائر العدو في الدبابات في هذا اليوم كانت أقل من ذلك بكثير، والذي لم يقله الجمسي أيضا، هو كيف يمكن لقائد أن يتوقع نجاح أربعة ألوية مدرعة مصرية، ولواء مشاه ميكانيكي مصري تقوم بالهجوم عبر الأراضي المكشوفة، دون غطاء جوي - أو دفاع جوي ذاتي الحركة - ضد ٨ ألوية مدرعة اسرائيلية تحظى بدعم من القوات الجوية الاسرائيلية!!

* سوسن: وما الذى يدفع القائد العام لاتخاذ مثل هذا القرار؟

- الشاذلي: هذا شيء محير حقاً. وفي تصوري أنه اتخذ هذا القرار تحت ضغط شديد من السادات. ومن الممكن أن نتبين ذلك من حديث أدلى به الفريق أول احمد اسماعيل الى الاستاذ حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ونشرته الأهرام بتاريخ ٧٣/١١/١٨. فقد جاء في إجابته عن السبب الذي من أجله لم يجر تطوير هجومنا الشامل بالسرعة الواجبة ما يلي: «هل كنا

أبطأ مما يجب.. لا أعرف» ما أعرفه هو أنني التزمت بالتخطيط. كان التخطيط ـ الخطة الأصلية أقصد ـ يقتضي وقفة تعبوية بعد إتمام العبور وبعد تأمين رؤوس الكباري.. وقفة أعيد فيها تقدير الموقف على ضوء رد فعل العدو، وأتأهب للخطوة التالية، وأتخذ لها احتياطاتها الكافية وأتقدم، إن الوقفة التعبوية لم تكن فترة سكون ولكنها كانت فترة تقبل الهجمات المضادة من العدو وتدميرها. ومع ذلك ـ ولست أظنني بذلك أذيع سراً لا يعرفه العدو ـ فاننا اضطررنا الى القيام بهجوم واسع بأسرع من الوقت المناسب. ولقد حدثت معارك ضخمة بالمدرعات. وكانت هذه المعارك خارج نطاق الصواريخ. وحينما أحسست أننا اضطررنا العدو الى سحب جانب من قواته العاملة على الجبهة السورية، الي جانب تحويله لجهود طيرانه من هناك، الى جانب اسراعه بالاحتياطي الى ناحيتنا» فإني فضلت العودة الى رؤوس الكباري. نواصل تدعيمها ونجعل منها صخرة تتحطم عليها الهجمات المضادة للعدو».

- وإني أعلق على تلك الأقوال فأقول «لعل ما قاله احمد اسماعيل يعتبر رداً شافياً على من يدعون أنه كان من الممكن تطوير الهجوم يوم ٩، ١٠.. وعلى من يدعون أن الخطة الأصلية كانت تتضمن ضرورة التطوير سواء بعد وقفة تعبوية أو بدونها. فهو يقول بصراحة أن الهجوم اذي تم يوم ١٤ تم بأسرع من الوقت

المناسب. وفي إجابة احمد اسماعيل أيضاً رد على الذين يدعون أن صواريخنا الدفاعية المضادة للطائرات من طراز سام ٢، سام ٣ كان لديها المقدرة على مرافقة قواتنا المهاجمة.. وإني أتفق مع أحمد اسماعيل في تلك النقاط، ولكن أختلف معه من حيث المبررات والنتائج، فالقول بأن الهجوم كان يهدف تخفيض الضغط عن سوريا، لا يمكن أن يكون مبرراً لتدمير قواتنا دون أن نقدم أي مساعدة لسوريا. وقد سبق أن ناقشت ذلك بالتفصيل. وأما إدعائه بأننا اضطررنا العدو الى سحب جانب من قواته العاملة على الجبهة السورية فهذا غير صحيح. ولم يكن العدو في حاجة الى أن يتخذ مثل هذا الاجراء في أعقاب هجوم فاشل تقوم به ٤٠٠ دبابة مصرية ضد ٩٠٠ دبابة اسرائيلية. وتؤكد جميع الكتب التي نشرها القادة الاسرائيليون بعد الحرب أن اسرائيل دفعت احتياطيها الاستراتيجي (اللواء ٧٠ المدرع) الى الجبهة المصرية يوم ١٠/٢٢، بعد أن كان قد أصبح لها ٦ ألوية مدرعة اسرائيلية غرب القناة... ثم قامت بعد أن أصبح وقف اطلاق النار معمولاً به على الجبهتين المصرية والسورية (بعد ١٠/٢٨) بسحب ٣ ألوية مدرعة من الجبهة السورية ودفعها الى الجبهة المصرية ليرتفع عدد الألوية المدرعة الاسرائيلية بالجبهة المصرية الى ١٢ لواء مدرع.

المشير محمد عبد الغني الجمسي

■ رفض إعطائي إجابة شافية عن مدى صحة القرار المصري الخاص بتطوير هجوم قواتنا نحو المضايق يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ - وقال - لا - أريد الدخول في دائرة القاء المسئوليات على قائد بعينه - ولن أتهم الرئيس السادات أو الفريق الشاذلي - لأن الاجابة حتماً ستكون إنصاف لفريق على الآخر لذا يمكنك الاستعانة بما كتبته في كتابي «يوميات حرب اكتوبر».

«أدركت من الحوار الذي دار بيني وبينه ولمدة ساعة كاملة - في إحدى النوادي الرياضية بمنطقة مصر الجديدة أن المشير

الجمسي لا يريد أن يفتح باب الحوار من جديد ـ في هذا الموضوع خاصة بعد كتابة مذكواته لأن النقاش قد يعدل أو يغير فيما كتبه سالفاً وقد يحدث تناقض ـ فاستجبت لرغبته ـ

تطوير الهجوم:

وسجلت الاجابة التي وردت في كتابه «يوميات حرب اكتوبر» حيث تناولها على مرحلتين المرحلة الأولى: شرح عسكري لحظة التطوير ـ حتى يوم «١٥» اكتوبر واستمرار القتال وصولاً الى معركة الدفرسوار.. والثانية: تحليل لعملية تطوير الهجوم ـ فكتب يقول بالنص «ان التحليل الأمين لهذه العملية يبين أنها لم تكن ناجحة وبالتالي لم يتحقق الهدف منها، وتكبدنا فيها خسائر كبيرة في الدبابات، إلاّ أن مجموع خسائرنا منذ بدء الحرب حتى نهاية قتال يوم «١٤» أكتوبر كانت أقل من خسائر العدو ـ في الدبابات حتى نهاية ذلك اليوم ـ .

ـ وقال إن عدم نجاح هذه العملية جعل الكتاب والمحللين يبرزون الأخطاء التي وقعت ـ والحقيقة أن بعض هذه الأخطاء صحيحة ـ كما ان البعض الآخر غير صحيح ـ فقد نسب بعضهم للتصرفات المصرية أنه في سبيل تطوير الهجوم حدث تفريغ لاحتياطي الجيوش وذكر البعض الآخر أننا أقحمنا كل الاحتياطي في هذه العملية أي الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة

٢١ مدرعة وهذا القول مردود عليه. فالجيش الثاني دفع الفرقة «٢١» مدرعة لتطوير الهجوم يميناً احتفظ بالفرقة «٢٣» الميكانيكية ولواء مظلات ومجموعة صاعقة في احتياطي الجيش في الجانب الغربي للقناة ـ أما الجيش الثالث فقد استخدم لواءً مدرعاً واحداً من الفرقة «٤» المدرعة ـ للاشتراك في تطوير الهجوم وظلت باقي الفرقة «٤» المدرعة في الاحتياطي بالجانب الغربي للقناة.

- وفي الضفة الشرقية للقناة في رءوس الكباري الخمسة أربعة لواءات مدرعة «دبابات» موزعة ولما كان المطلوب هو تطوير الهجوم في اتجاه غرب المضايق، وبحيث يتم ـ في نفس الوقت ـ تأمين المحافظة على رءوس الكباري لذلك لم يكن من الممكن استخدام هذه اللواءات المدرعة في عملية التطوير مع الإبقاء على الفرقتين «٤، ٢١» المدرعتين في الاحتياطي كما كانت منذ بدء الحرب.

ثم ذكر الجمسي ـ في يومياته ـ ان سبب عدم نجاح تطوير الهجوم يرجع ـ لأول تدخل عسكري أميركي بطريقة مباشرة وعلنية ـ يتم لصالح اسرائيل عندما بدأت بالاستطلاع الجوي ـ بحيث أصبحت أوضاع وحجم قواتنا بالجبهة وفي عمق الدولة كتاباً مفتوحاً أمام اسرائيل ـ وقال «كان من المقرر أن تقوم قواتنا بتطوير الهجوم شرقاً في اتجاه المضايق صباح يوم «١٣»

اكتوبر ـ لكنه تأجل ـ الى يوم «١٤» ـ وبالاشارة الى الرأي الذي يرى أن فرصة النجاح كانت ستكون أفضل لو تم التطوير يوم ٩، ١٠ ـ اكتوبر ـ قال المشير الجمسي «كان توقيت تطوير الهجوم في جبهة سيناء من أهم عوامل نجاحه ـ وكان من الواضح أنه كلما طال وقت الانتظار ـ وقفة تعبوية ـ بعد يوم «٩» اكتوبر كان لدى العدو فرصة تدعيم موقفه العسكري وتجعل قواته أكثر ثباتاً في مواجهة قواتنا المهاجمة وبمعنى آخر كلما كانت فترة الانتظار أقصر كان ذلك أفضل لنا.

ويتابع قائلاً: لقد كانت الموازنة الدقيقة لتحديد هذا الوقت من أصعب الأمور لكثرة وأهمية العوامل التي تتحكم في اتخاذ القرار؟

*** قلت للمشير الجمسى: ماهى هذه العوامل التى تحكمت فى اتخاذ القرار المصرى لتطوير الهجوم؟**

ـ قال: من متابعة الموقف في جبهة الجولان، ظهرت بوادر نجاح تكتيكي اسرائيلي ـ ولم يكن مشجعاً أن تحمل بلاغات القيادة السورية في طياتها سيطرة الجيش السوري على الموقف، وتطور الموقف ليصبح في صالح اسرائيل منذ يوم «١٠» فاستخدمت سلاحها الجوي لقصف الأهداف الاقتصادية في سوريا يوم «٩» ثم قصف جوي للعاصمة دمشق يوم «١٠» والأهداف المدنية والعسكرية يوم «١١» وهنا حضر للقاهرة مندوب من القيادة

السورية يطلب تنشيط العمليات في جبهة سيناء لتخفيف الضغط الاسرائيلي في جبهة الجولان وبالتالي شكل الموقف العسكري في الجبهة السورية عامل ضغط على الرئيس السادات سياسياً ـ وعلى الفريق أول احمد اسماعيل عسكرياً ـ بصفته القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية، ولذلك صدر قرار الرئيس السادات في الساعات الأولى من يوم «١٢» اكتوبر للفريق أول اسماعيل بتطوير الهجوم شرقاً على الجبهة المصرية لتخفيف الضغط على الجبهة السورية.

☐ غزل متبادل بين آراء الشاذلي والجمسي:

* وفي نفس الاتجاه المتصل بقرار تطوير الهجوم ـ قال لي القادة الذين التقيت بهم ـ اللواء عبدالمنعم واصل ـ قائد الجيش الثالث ـ واللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني ـ أن قرار التطوير كان قراراً خاطئاً ـ وقال الفريق سعد الشاذلي أنه كان يعارض فكرة التطوير لأسباب أبداها بنفسه للقائد العام الفريق أول احمد اسماعيل بينما يؤكد افريق الجمسي في «يوميات حرب اكتوبر» «وإني أهمس في أذن الشاذلي بكل الود والاحترام، وأقول له ان خطة حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد وضعت بعد أن استغرق العمل فيها وقتاً طويلاً بواسطة هيئة

عمليات القوات المسلحة واشتراك الأفرع الرئيسية لهذه القوات - جوية بحرية ودفاع جوي - والأجهزة والقيادات المختلفة ووافق عليها الفريق الشاذلي رئيس الأركان وصدق عليها الفريق أول احمد اسماعيل القائد العام - بتوقيع كل منهما مع توقيعي على وثائقها قبل الحرب بوقت طويل، وطالما ان الخطة وضعت لتحقيق هدف استراتيجي عسكري هو الوصول الى المضايق، فليس من المستساغ أن يقول رئيس الأركان أنه كان ضد تطوير الهجوم الى المضايق في مرحلة التخطيط».

* ثم عاد الجمسي ليقول: أما أثناء ادارة العمليات الحربية فقد تتغير المواقف - عما هو مخطط لها - أو قد تظهر عوامل جديدة أثناء التنفيذ تستدعي مواجهتها بأساليب تناسب الموقف - وهنا أراد أن يؤكد بأن الخلاف حول تطوير الهجوم لم يكن حول القرار وإنما كان في أساليب إدارة العمليات - وكفاءة القائد وقيادته. وفي دفاع وانصاف غير مباشر للقائد العسكري قال الجمسي ان عبء إدارة العمليات الحربية لتنفيذ الخطة يقع على عاتق القيادة العسكرية دون تدخل من القيادة السياسية وهو الأسلوب الصحيح لإدارة العمليات.

اللواء عبدالمنعم واصل

■ التقيت بعد ذلك باللواء عبدالمنعم واصل - قائد الجيش الثاني - «وتزامن لقائي معه وانشغاله بتدوين مذكراته - وان كانت الذاكرة لا تسعفه بحكم سنه - فوجدته يجلس وسط أكوام من الكتب والمذكرات ليسترجع معها الذكريات.. ثم بادرني بالقول: لقد - قررت منذ فترة طويلة بعدم الخوض بالحديث في هذا الموضوع - لكن - أمام اغراءات الحقيقة - لابد وأن أعترف بأن قرار تطوير الهجوم نحو المضايق يوم ١٤ اكتوبر ١٩٧٣ - كان قراراً خاطئاً - مائة بالمئة - وكان خطأ جسيماً - لأنه ترك الفرصة - للعدو لان يكون على اتصال قريب من قواتنا - وكانت دفاعات العدو وصمود قواته قوية بدرجة ملحوظة الأمر الذي يوضح أن القوات الاسرائيلية كانت على استعداد لهذه

المواجهة كما أن أرض وسماء المعركة تساعد القوات الاسرائيلية المتواجدة في ميدان المعركة ـ لانها كانت تستخدم «الساتر» أي من خلف «مصاتب» مجهزة ـ لتدمير الدبابات المصرية ـ اذن كان الهجوم ـ صعب للغاية وكان من الأفضل أن نكون في موقع الدفاع لأن مدى الصواريخ التي كنا نستخدمها تستدعي مباداة العدو بالهجوم ـ اضافة لذلك ـ بدأ الامداد الأميركي يصل لاسرائيل في ميدان المعركة منذ يوم «١٢» اكتوبر وتنوعت وتعددت الأسلحة والمعدات والذخيرة التي وصلت لاسرائيل بواسطة الجسر الجوي. ويبدو ان تاريخ وصول الامداد (الأميركي لاسرائيل في عملية التطوير وصده كانت محل خلاف ـ فذكر المشير الجمسي في مذكراته ان الجسر الجوي الأميركي بدأ يوم ١٣ اكتوبر وهو اليوم السابق لتطوير الهجوم المصري في اتجاه المضايق يوم ١٤ اكتوبر ـ ولكن هنا يبرز السؤال هل استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تمد اسرائيل بالسلاح خلال ساعات وفي ميدان المعركة؟! أم ان مسألة الامداد الأميركي طرحها بعض القادة المتعاطفين مع القيادة السياسية لتبرير فشل تطوير الهجوم.

هذا استنتاج نترك الاجابة عليه لملاحظات القاريء.

- ثم عاد اللواء عبدالمنعم واصل ـ ليؤكد بأنه كان ضمن الفريق الذي كان يرى أن يتم تطوير الهجوم المبكر ـ أي يوم ٩، ١٠ ـ اكتوبر ـ .

اللواء سعد مأمون

قائد الجيش الثاني

■ رحب في البداية بأن يتحدث بمنتهى الصدق وأن لديه من الجديد ما لم يعلن حتى يومنا هذا - جلست أناقشه - وانتهى اللقاء دون تسجيل حرف واحد - ثم تلى ذلك ثلاث اتصالات تليفونية متتالية - قال لي في واحدة منها - أن قرار تطوير هجوم قواتنا نحو المضايق يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ - كان قراراً خاطئاً - ولم يكتب أحد في القادة الحقيقة حتى الآن ولن يجرؤ أنا ولا غيري - الخوض في تفاصيل وأسباب هذا القرار.

* * *

الفصـــل الثانـــى

ثغرة الدفرســوار

■ «جاء في كتاب «السادات» البحث عن الذات في ا لصفحة رقم «٣٤٨» - ما يلي: في يوم «١٦» اكتوبر أرسلت رئيس الأركان الجنرال «سعد الشاذلي» للتعامل مع الثغرة وكان من السهل جداً التعامل معها في ذلك اليوم - فقد كان السباق فيها للزمن ولو أنه نفذ ما طلبه منه أنا والفريق «أحمد اسماعيل» وفي التوقيت الذي حددته فأحاط شاطيء البحيرة المرة بسد - بسحبهم داخلها وبوقفهم في مكانهم لأصبح من السهل القضاء عليهم - وكان في امكانه أن ينتهي من العملية كلها بعد وصوله بساعات ولكنه أضاع الليلة بأكملها في جمع المعلومات وانشاء قيادة له ينافس بها قيادة غريمه الجنرال «اسماعيل» وكانت قوات الصاعقة قد

تقدمت الى «الدفرسوار» ووصلت فعلاً الى نقطة النزول واعترف الاسرائيليون بشراسة قتال قوات الصاعقة والقوات الخاصة ـ ولكن الشاذلي أعطاهم الأمر بالانسحاب الى أن يجمع المعلومات وكانت النتيجة أن توسع اليهود في الثغرة ـ وعاد الشاذلي من الجبهة منهاراً يوم «١٩» وقال لابد أن نسحب قواتنا من الشرق لأن الغرب مهدد.

- أما رواية الشاذلي فهو يقول أنه تحرك الى الجبهة مساء يوم «١٨» اكتوبر وعاد منها يوم ٢٠ وأنه بقي طوال هذه المدة في قيادة الجيش الثاني حيث كان يتواجد اللواء «عبدالمنعم خليل» قائد الجيش ـ وأنه لم يكن مفوضاً من القائد العام خلال فترة اقامته في قيادة الجيش الثاني بسحب أي قوات من شرق القناة الى غربها.

- وأن القوات التي كانت متاحة للجيش الثاني للقتال ضد قوات العدو غرب القناة خلال تلك الفترة كانت تنحصرفي اللواء « ١٥٠ » مظلات وكتيبتي صاعقة

- وجهنا هذه الأسئلة لكل من الفريق الشاذلي والمشير الجمسي ـ واللواء عبدالمنعم خليل واللواء فؤاد نصار ـ فكانت اجاباتهم كما يلي:

كما أنني قررت أن أضيف بعض الأسئلة الخاصة ببعض النقاط

الهامة لكي يتحدث عنها الفريق الشاذلي ـ عن:

* كيف حدثت الثغرة؟

* ماذا لو كان السادات قد اقتنع بموقفك في القضاء على الثغرة؟

* ماهي الأخطاء العسكرية والسياسية التي أدت اليها..؟

ماذا يقول الفريق الشاذلي

☐ أهمية الاحتفاظ باحتياطي:

- إن نجاح القوات المهاجمة في اختراق الخط الدفاعي للخصم والنفاذ الى مؤخرة الخصم سوف يمكن المهاجم من تدمير النظام الإداري للقوات المدافعة، وتدمير وسائل القيادة والسيطرة، وعزل القوات المدافعة عن مناطق إعاشتها، وبالتالي يجعل مهمة تدمير تلك القوات المحاصرة مسألة وقت فقط. ويمكن للمدافع أن يمنع عدوه المهاجم من تحقيق هذا الهدف بطريقتين: الأولى هي الاحتفاظ بقوات احتياطية. والثانية هي المناورة بالقوات.

- من المسلم به في العلم العسكري أنه لا يوجد ما يسمى بالخط الدفاعي الذي لا يمكن اختراقه. إن أي خط دفاعي مهما كانت

تحصيناته وتجهيزه، فان من الممكن اختراقه بواسطة الخصم الذي يملك الوسائل والتصميم والعزيمة على تحقيق ذلك مهما كان الثمن. لقد اخترق الألمان خط ماجينو الفرنسي في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠. واخترق الحلفاء خط زيجفريد الألماني عام ١٩٤٥. واخترق المصريون خط بارليف الاسرائيلي عام ١٩٧٣. إن أي خط دفاعي لابد وأن يكون فيه بعض نقاط الضعف، حيث أنه من المستحيل أن يكون المدافع قوياً في كل مكان. وحيث أن المهاجم يتمتع بحرية اختيار المكان اذي يخترق فيه الخط الدفاعي لخصمه، فانه عادة ما يختار أن يكون اختراقه خلال تلك النقاط الضعيفة حيث تكون فرصة نجاحه أفضل. ومن هنا كان من الواجب أن يحتفظ المدافع بقوة احتياطية خلف مواقعه تكون مستعدة لضرب أية قوات معادية تنجح في اختراق خطه الدفاعي. ويختلف حجم تلك القوة الاحتياطية تبعاً لعوامل كثيرة. وتتراوح القوة الاحتياطية عادة مابين الثلث والخمس من حجم القوات المدافعة - ولا يجوز أن يقل حجم القوة الاحتياطية عن ٢٠٪ إلاّ في حالات الضرورة القصوى ولفترة قصيرة يتم خلالها خلق احتياطيات جديدة عن طريق المناورة بالقوات.

- بينما كنا نعد خططنا لعبور القناة، فاننا لم نستبعد مطلقاً أن يقوم العدو بإختراق مواقعنا، سواء في مراحل ما قبل العبور،

أو أثناءه، أو بعد نجاحه، بل تصورنا أيضاً المناطق التي يحتمل أن يعبر منها العدو، وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار واحدة منها. ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات، وخصصنا القوات التي ستقوم بالتعامل مع كل اختراق، ودربناها على تنفيذ هذه الواجبات. وكانت القوات المخصصة ـ طبقاً للخطة ـ للتعامل مع اختراق العدو المحتمل في منطقة الدفرسوار هي الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع المستقل.

- كان مجموع ما نملك من دبابات عند اندلاع الحرب حوالي ١٧٠٠ دبابة حشدنا منها ١٣٥٠ دبابة في جبهة القناة، ١٠٠ دبابة أخرى في منطقة البحر الأحمر وأماكن أخرى، واحتفظنا بالباقي وقدره ٢٥٠ دبابة كاحتياطي استراتيجي. وكان هذا الاحتياطي الاستراتيجي يتكون أساساً من اللواء ٢٣ المدرع، واللواء المدرع بالحرس الجمهوري. وطبقاً لخطة العبور فقد كان على الجيش الثاني والثالث أن يعبرا القناة بحوالي ١٠٢٠ دبابة. وأن يحتفظا بالباقي وقدره ٣٣٠ كاحتياطي تعبوي، وأن يتمركز هذا الاحتياطي التعبوي غرب القناة بحوالي ٢٠ كيلومتر. وكان هذا الاحتياطي موزعاً بين كل من الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة ٢١ مدرعة. كانت الفرقة الرابعة تتمركز خلف الجيش الثالث بينما كانت الفرقة ٢١ تتمركز خلف الجيش

الثاني. وكان بقاء هاتين الفرقتين في أماكنهما غرب القناة كفيل بأن يسحق أي اختراق يقوم به العدو على طول الجبهة.

- ولكن قرار تطوير الهجوم الذي اتخذ مساء يوم ١٢ اكتوبر، وما ترتب عليه من دفع الفرقة المدرعة ٢١، والفرقة الرابعة المدرعة عدا لواء مدرع، كان خطأ كبيراً كما سبق أن أسلفت. واعتباراً من يوم ١٤ اكتوبر لم يكن لدينا غرب القناة في منطقة الجيشين الثاني والثالث سوى لواء مدرع واحد. وحينئذ اختلت الموازين، وأصبح الموقف مثالياً من وجهة نظر العدو لكي يقوم بمحاولة اختراق مواقعنا.

طائرة الاستطلاع الأمريكية:

- في حوالي الساعة ١٣٣٠ يوم ١٣ اكتوبر ظهرت على شاشات الرادار طائرة استطلاع معادية. ولم تكتف هذه الطائرة بالمرور فوق الجبهة بالكامل، بل طارت فوق الدلتا قبل أن تخرج نهائياً من مجالنا الجوي دون أن تصاب بأي أذى. كنت أراقب تحرك الطائرة على شاشة الدفاع الجوي في غرفة العمليات بالمركز ١٠. وأتعجب كيف استطاعت أن تبقى في الجو طوال هذه المدة دون أن يتمكن رجال دفاعنا الجوي من اسقاطها، حيث انها كانت تطير فوق مناطق مكتظة بصواريخ سام، طلبت اللواء

محمد علي فهمي على الهاتف وسألته عن السبب في عدم اسقاط هذه الطائرة، فقال انها تطير على ارتفاع خارج مدى صواريخنا. وقد عرفنا من ارتفاعها خارج مدى صواريخنا. وقد عرفنا من ارتفاعها وسرعتها أنها لابد وأن تكون طائرة الاستطلاع الأمريكية SR-71A ، التي تطير على ارتفاع ٣٠ كيلومتر وبسرعة ٣ ماخ (أي تعادل ٣ مرات سرعة الصوت). وكان معنى ذلك ان اسرائيل ستصبح خلال ساعة أو ساعتين على علم تام بحجم وتوزيع قواتنا شرق وغرب القناة... وذلك على أساس أن ما تعلمه أمريكا عن قواتنا المسلحة فان اسرائيل تعلمه أيضاً عن طريق أمريكا.

☐ اختراق العدو ليلة ١٦/١٥ اكتوبر:

- في صباح يوم ١٥ اكتوبر اقترحت على احمد اسماعيل إعادة تجميع الفرقة ٢١ المدرعة والفرقة الرابعة المدرعة في غرب القناة، حتى يمكننا أن نعيد الاتزان الى موقعنا الدفاعي، ونعيد بناء احتياطياتنا التعبوية بعد أن استنزفها قرار التطوير. ولكنه رفض هذا الاقتراح على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنويه للجنود . وان العدو قد يفسره على انه علامه ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ، ويتحول الانسحاب الى ذعر. وكان احمد اسماعيل بهذا الرفض يكشف عما كان

يعانيه من عقدة حرب ١٩٦٧. فهو لم يقم بزيارة الجبهة طوال فترة القتال، وبالتالي فلم يكن بينه وبين الجنود ذلك الرباط الذي كان يربطني بهم نتيجة زياراتي المتعددة لهم بالجبهة... ذلك الرباط الذي كان يجعلني قادراً على أن أحس وأشعر بما يستطيعون عمله. لقد كان احمد اسماعيل يعني ويفكر بعقلية عام ٦٧. ولم يكن في استطاعته أن يحس بما أحدثه نجاحنا العظيم في عبور قناة السويس من رفع معنويات رجالنا ـ ولعل هذه العقدة التي كان يقاسي منها احمد اسماعيل هي السبب الرئيسي في كل قراراته السابقة واللاحقة، والتي جعلته يخلط بين ما نطلق عليه في العلم العسكري «المناورة بالقوات» وبين «الانسحاب» (المناورة بالقوات هو سحب وحدة أو تشكيل من مكان لا تتطلبه المعركة الى مكان آخر تكون الحاجة ماسة اليه، وهو يتم بعيداً عن ضغط العدو. أما الانسحاب فهو التخلص من المعركة تحت ضغط العدو).

- لم أكن لأوافق على هذا الرأي من احمد اسماعيل كنا نتكلم بلغتين مختلفتين، ولا يستطيع أي منا أن يقنع الآخر، ولكن يبدو أنه كان هناك أيضاً سبب آخر لعدم موافقته على سحب الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة ٢١ المدرعة الى غرب القناة. وكان سبباً سياسياً. فقد كان مقرراً أن يلقي السادات خطاباً سياسياً هاماً أمام مجلس الشعب المصري يوم ١٦ اكتوبر، وكان

السادات يظن أنه كلما زاد حجم قواتنا شرق القناة كلما كان ذلك مظهراً من مظاهر القوة!! وكان يريد أن يسمع صوته لأمريكا واسرائيل من موقع قوة. وفات السادات أن العدو لا يمكن أن يبني قراراته على الخطب الجوفاء التي يمكن الخصم أن يلجأ اليها.. بل إنه يبني قراراته على ما يراه على أرض الواقع. ففي خلال يوم ١٥ اكتوبر قامت الطائرة SA-17A برحلة استطلاعية ثانية فوق الجبهة والمنطقة الخلفية للجيش الثاني والجيش الثالث ـ وبذلك تحقق للعدو خلو المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريباً. ولقد كان من الممكن أن تكون هذه الطلعة الاستطلاعية، إنذار للقيادة المصرية. وأن العدو ـ على ضوء المعلومات التي ستوفرها له هتلك الطلعة ـ يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة وهو مطمئن تماماً. وأنه يتحتم علينا أن نسرع بسحب الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة الى غرب القناة لكي نتصدى لهذا التهديد المحتمل. ولكن هذا لم يحدث للأسف الشديد.. ولم يضيع العدو الوقت، وبدأ عملية اختراق مواقعنا خلال ليلة ١٥/١٦ اكتوبر.

- في صباح يوم ١٦ اكتوبر وصلت القيادة العامة المعلومات الأولى عن اختراق العدو. كانت المعلومات مقتضبة ولا تثير أي انزعاج.. كان بلاغ الجيش الثاني يقول «نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبور الى الضفة الغربية، ويقوم الجيش

باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء عليها. ولكن بعد بضع ساعات بدأت تصل الينا معلومات بأن عدداً من كتائب الصواريخ سام قد هوجمت بواسطة دبابات العدو، وكانت بعض هذه الكتائب تقع على عمق حوالي ١٥ كيلومتر غرب القناة. (ثبت فيما بعد أن العدو كان قد عبر خلال تلك الليلة في منطقة الدفرسوار بقوة لواء مشاه ومعه ٣٠ دبابة) ـ كانت دبابات العدو تظهر فجأة بقوة ٧ ـ ١٠ دبابات بالقرب من مواقع كتائب الصواريخ سام، ثم تشتبك مع الموقع من مسافة ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ متر فتقوم بتدميره أو اسكاته، ثم تنسحب فجأة لتظهر في مكان آخر حيث تهاجم كتيبة صواريخ أخرى، ولم تكن كتائب الصواريخ سام لديها الأسلحة التي تستطيع أن ترد بها على مثل هذه الهجمات المعادية. وبالتالي فان دبابات العدو كانت تنسحب بعد تنفيذ هجماتها دون أن تتلقى أي عقاب. وأمام ميوعة هذا الموقف رفعت درجة استعداد اللواء ٢٣ المدرع (الاحتياطي الاستراتيجي الذي يتمركز في القاهرة) وأصدرت إليه أمراً إنذارياً بأن يستعد للتحرك الى الجبهة في قطاع الجيش الثاني.

ـ عندما عاد احمد اسماعيل من مجلس الشعب حوالي الساعة ١٣٠٠، كانت قد تبلورت في ذهني الخطة التي يمكن بها القضاء على اختراق العدو في منطقة الدفرسوار. كانت الخطة

تقوم على أساس سحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من قطاع الجيش في شرق القناة الى غرب القناة... ثم تقوم تلك القوات بتوجيه ضربة رئيسية ضد قوات العدو في منطقة الدفرسوار من اتجاه الجنوب الشرقي. وفي نفس الوقت تقوم قوات الجيش الثاني بتوجيه ضربتين ثانويتين.. الضربة الأولى تقوم بها قواتنا شرق القناة بهدف إغلاق الثغرة من اتجاه الشرق، وتقوم بها الفرقة ٢١ مدرعة، أما الضربة الثانوية الثانية فتوجه من غرب القناة، ويقوم بها اللواء ١١٦ مشاة من اتجاه شمال غرب في اتجاه فتحة الدفرسوار من الغرب.. على أن يتم تنفيذ هذه العملية صباح يوم ١٧. ولكن احمد اسماعيل كان مازال ضد أية فكرة لسحب القوات من الشرق الى الغرب. وأمر بأن تستبدل الضربة الرئيسية المقترحة من الغرب (الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع) بضربة يقوم يقوم بها اللواء ٢٥ مدرع من الشرق. وذلك بأن يتقدم اللواء ٢٥ مدرع من قطاع الجيش الثالث، ويتحرك شمالاً بحذاء الساحل الشرقي للبحيرات المرة لكي يلتقي مع الفرقة ٢١ مدرعة عند فتحة الدفرسوار من الشرق.

- كانت المزايا التي يمكن أن تحققها الخطة التي تقدمت بها ما يلي:

١ - إن سحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من

الشرق الى الغرب سوف يعيد الاتزان الى مواقعنا الدفاعية، ويجعلنا أكثر قدرة على مقابلة أي تهديد يقوم به العدو للوصول الى مؤخرة قواتنا.

٢ ـ كانت الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ المدرع قد سبق تدريبهما على مهمة تدمير العدو الذي يحتمل أن يعبر في منطقة الدفرسوار. وبالتالي فان ضباط وجنود هذه الوحدات على علم تام بطبيعة الأرض التي سوف يقاتلون عليها. وتلك ميزة عظيمة يجب أن نستفيد منها.

٣ـ إن قيامنا بتوجيه الضربة الرئيسية من غرب القناة، يضمن لنا اتمامها تحت مظلة الدفاع الجوي بشكل فعال... ويتيح لنا تقديم مساعدة فعالة بنيران المدفعية. أما في حالة استبدال هذه الضربة الرئيسية بضربة يقوم بها اللواء ٢٥ مدرع وحده ـ طبقاً لتعليمات احمد اسماعيل ـ فان هذه الضربة ستكون ضعيفة... علاوة على ان جزءاً كبيراً من رحلة اللواء ٢٥ مدرع شمالا سيتم خارج نطاق دفاعنا الجوي وخارج مدى نيران مدفعيتنا.

٤ ـ ان توجيه الضربة الرئيسية من غرب القناة بالفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع (اجمالي ٣ لواء مدرع

+ لواء مشاه ميكانيكي وعلى نسقين) سيتيح لنا تفوقاً معقولاً... حيث أننا لا ندري كم سيكون عدد دبابات العدو غرب القناة عندما يبدأ هجومنا صباح يوم ١٧. ولا يمكن أن نبني خطتنا على أساس عدد دبابات العدو التي تتواجد غرب القناة ظهر يوم ١٦. وبالاضافة الى قوة الصدمة التي تحققها لنا هذه الخطة فان قاعدة الهجوم وأجنابه ستكون مؤمنة. أما اذا قام اللواء ٢٥ مدرع بتوجيه الضربة من الشرق، فان قاعدة هجومه وجنبه الأيمن ستكونان معرضتان للخطر.

- وعلى الرغم من وضوح المزايا التي يمكن أن نجنيها اذا ما نحن قمنا بتوجيه ضربة رئيسية قوية من اتجاه الغرب، إلاّ أن احمد اسماعيل أصر على تنفيذ التعديل الذي أمر به كما سبق أن أوضحته. ولم يكن هناك بد من الامتثال الى تعليماته بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

□ السادات واحمد اسماعيل من يؤيد من:

- وفي حوالي الساعة ١٥٠٠ وصل الرئيس الى مركز القيادة (المركز ١٠). لقد كان مازال هناك متسع من الوقت. وفكرت أن أستعين برئيس الجمهورية لكي ينقض قرار احمد اسماعيل،

وأن يوافق على وجهة نظري فيما يتعلق بسحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من الشرق وتوجيه ضربتنا من الغرب. ولكن موقف السادات من اقتراحي كان مفاجأة ضخمة بالنسبة لي. إنه لم يكتف بالرفض بل ثار في وجهي ثورة عارمة وأخذ يرغي ويزيد وأخذ يصرخ في وجهي بعصبية «أنا لا أريد أن أسمع منك مرة ثانية هذه الاقتراحات الخاصة بسحب قوات من الشرق. إذا أثرت هذا الموضوع مرة ثانية فإني سوف أحاكمك» حاولت أن أشرح له أن هناك فرق بين الانسحاب من المعركة والمناورة بالقوات ولكنه كان في ثورة عارمة لا يريد أن يسمع ولا يريدني أن أسترسل في الكلام.

لقد أصابني كلام السادات بجرح عميق. وجال بخاطري أن أستقيل. ولكن سرعان ما استبعدت هذا الخاطر. كيف أترك القوات المسلحة في أوقات الشدة؟ ماذا سيقول عني الخصوم؟ هرب عند وقوع أول أزمة؟ لا لن أقبل ذلك على نفسي. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد. وشهدت جنود مصر وهم يعبرون القناة وهتاف الله أكبر يشق عنان السماء ويلقي الرعب في نفوس العدو. لا لن أترك القوات المسلحة الآن. بل يجب أن أبقى حتى لو لم أستطع أن أنفذ كل ما أريده ابتلعت كبريائي والتمست العذر للسادات. وقلت لنفسي «لابد أن للسادات أعصابه متوترة حتى أنه لم يستطع أن يواجه الموقف. يجب أن

أتحمله ولو مؤقتاً من أجل مصر. وهكذا قمنا بإصدار التعليمات الخاصة بعمليات يوم ١٧ طبقاً للقرار الذي اتخذه احمد اسماعيل وأيده فيه السادات.

- أخذت أتأمل وأستعرض الأحداث وبرزت أمامي عدداً من الأسئلة مايزال البعض منها بدون إجابة حتى الآن رغم مرور ٢٠ سنة على هذه الحرب. هل هناك لعبة سياسية تجري في الخفاء لا أعلم أنا عنها شيئاً؟ كنت أظن أول الأمر أن رفض احمد اسماعيل سحب قوات من الشرق الى الغرب يرجع الى جمود فكري والى العقدة النفسية التي كان يعاني منها منذ أن عزله الرئيس الراحل جمال عبدالناصر مرتين (مرة في أعقاب حرب ١٩٦٧، ومرة في أعقاب عملية ناجحة قام بها العدو في منطقة البحر الأحمر عام ١٩٦٩). ولكن هل يصل الجمود الفكري الى حد إهمال مبدأ هام من مباديء الحرب وهو مبدأ المناورة بالقوات. هذا المبدأ الذي لا يختلف حد من المهتمين بالعلوم العسكرية في تقدير أهميته. هذا المبدأ الذي كان مفتاح النصر في كثير من الحروب. هل كان احمد اسماعيل مقتنعاً بهذه القرارات التي يصدرها، أم أنه كان ينفذ سياسة فرضت عليه؟ وزاد من شكوكي بأن أحمد اسماعيل ينفذ سياسة مرسومة، تلك الثورة العارمة التي أصابت السادات عند سماعه لمقترحاتي.

وذهبت في تأملاتي الى سيناريو جعلني أرثي لحال احمد اسماعيل. ان السادات هو الذي استدعى احمد اسماعيل من المعاش في مايو عام ١٩٧١ ليعينه رئيساً لجهاز المخابرات العامة. ثم ليعينه بعد ذلك وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في اكتوبر ٧٢. ولا شك ان احمد اسماعيل كان يحمل هذا الجميل ويدين للسادات بالولاء. ولكن هل يصل الولاء الى هذا الحد؟ هل احمد اسماعيل هو عضو مشارك في لعبة سياسية يقوم بها السادات؟ أم أن السادات يقوم بهذه اللعبة وحده ويستغل احمد اسماعيل في تنفيذ مآربه؟ وفجأة وجدتني أرثي لحال احمد اسماعيل. وتصورت أن أحمد اسماعيل كان مقتنعاً بخطتي ولكنه لم يستطع أن يجاهر بذلك أمامي، فطلب من الرئيس الحضور الى القيادة لعله يستمع الى الخطة ويؤيدها. ولكني استبعدت هذه الهواجس وقلت لنفسي ليست هناك أي دليل يؤكد هذا السيناريو. وذكّرتُ نفسي بقوله تعالى «ياأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم».

- ولكن هذه الهواجس تجددت بعد انتهاء الحرب وعندما ادعى العديد من الزعماء العرب والفلسطينيين بأن حرب اكتوبر كانت جزءاً من لعبة سياسية يقوم بها السادات.. وانها كانت حرب تحريك وليست حرب تحرير... وعندما قال لي احمد اسماعيل وهو على فراش الموت في إحدى مستشفيات لندن عام ١٩٧٤

«إنتني أعلم أنك كنت هدفاً لهجوم شرس وظالم. ولكني أريد أن أؤكد لك أنني لست أنا الذي وراء ذلك، إنه الرئيس السادات شخصياً. وحتى الفيلم التسجيلي الذي أعددناه عن حرب اكتوبر، فقد أمر باسقاط اسمك وصورك منه. ولكني قلت له إن سعد الشاذلي جزء من تاريخ هذه الحرب ولا يمكن اسقاطه. وقد تمكنت بصعوبة أن أقنعه بأن تظهر في عدد من الصور». وإني ألفت نظر كل من يقرأ هذا الحديث أن سياسة السادات التي ترمي الى طمس دور الفريق الشاذلي خلال حرب اكتوبر قد استمرت حتى بعد وفاته. وقد ظهر ذلك بوضوح عندما أنشئت بانوراما حرب اكتوبر والمتحف الحربي. فرغم اني كنت الرجل الثاني بعد القائد العام للقوات المسلحة، فقد عمد المنافقون الى تقديم آخرين. فهل يظن هؤلاء الجهلاء انهم يستطيعون أن يزوروا التاريخ الى الأبد؟!

- كنت سفيراً لبلادي في بريطانيا عندما حضر احمد اسماعيل للعلاج في مستشفى ولنجتون بلندن عام ١٩٧٤. وعلمت بحكم منصبي من التقارير الطبية التي ترد الى السفارة أن احمد اسماعيل مريض بالسرطان، وأن حالته متأخرة. وقد سجل الأطباء في تقريرهم الطبي أن اصابته بهذا المرض، لابد وأنها كانت واضحة وظاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل. وقد زرته في المستشفى عدة مرات ولكنه لم يبح لي بما قاله إلاّ في

زيارتي الأخيرة له. كانت حالته قد تدهورت ولابد أنه شعر بدنو أجله وأراد بهذا الاعتراف أن يطهر نفسه من الأوزار التي ارتكبها ضدي. كنت أرثي لحال الرجل المريض وهو يتكلم، وعقبت على كلامه قائلاً: «الله أعلم بالحقائق والأسرار كلها/ إنه يعلم ما نجهر به وما نخفي. الله يجازي كل فرد منا بقدر ما يعلمه عنه».

- ولكن اعترافات احمد اسماعيل وهو على فراش الموت جددت هواجسي هل كان احمد اسماعيل ضحية؟ أم كان مشاركاً مع السادات في لعبة سياسية؟ وعززت هذه الهواجس مرة أخرى ما أعلنه السادات في خطاب لهعام ١٩٧٧. ففي هذا الخطاب ذكر السادات أنه كان يعلم بمرض احمد اسماعيل قبل وأثناء حرب اكتوبر. وأن الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات.. وأنه هو (أي السادات) كان يتخذ جميع القرارات التي تتعلق بالحرب..!!

- وذكرتني هذه الهواجس بواقعة كان قد مضى عليها عدة سنوات. كان ذلك في أواخر شهر سبتمبر ٧٣، وبعد أن كان العد التنازلي عن حرب اكتوبر قد بدأ فعلاً. استدعاني احمد اسماعيل الى مكتبه وقال لي «إننا سوف نقوم بالحرب. فاذا سارت الأمور على ما يرام فان أحداً لن يهتم بتوجيه كلمة شكر لنا. أما اذا تطورت الأمور الى موقف سيء فانهم سيبحثون عن

شخص يلقون عليه التبعة» قلت له «أنا شخصياً لا يهمني أن أتلقى كلمة شكر أو لا أتلقى. إذ أن سعادتي في إرضاء نفسي. وإني لا أخشى كلمة لوم، لأني متيقن بأننا سننتصر إن شاء الله»، ولكن كلماتي المتفائلة لم تطمئنه كثيراً، وقال من الأفضل أن يصدر رئيس الجمهورية توجيهاً يحدد فيه واجب القوات المسلحة، حتى لا يكون هناك خلاف في المستقبل حول هذه الأمور. وانتهت مناقشاتنا على أساس أنه سيطلب من الرئيس السادات هذا الأمر، وفي نهاية سبتمبر استدعاني احمد اسماعيل الى مكتبه حيث عرض عليٌ توجيهاً بتوقيع السادات، كان التوجيه يحدد واجبات القوات المسلحة في العمليات بشكل عام. ولكن هناكجملة واحدة لفتت نظري وهي «حسب امكانيات القوات المسلحة». كانت هذه الجملة من الناحية النظرية تعني أن القيادة العامة للقوات المسلحة ممثلة في شخص القائد العام، هي التي تملك القرار الأخير في تحديد ماهو ممكن وماهو غير ممكن. لقد كان احمد اسماعيل سعيداً بهذه الجملة. ولكن تطور الأحداث فيما بعد، قد أثبت أن السادات كان أكثر ذكاء عندما كتب هذه الجملة.. لأنها تعطيه حق التنصل النهائي من أي فشل يصيب القوات المسلحة. فطبقاً لهذه الجملة فالقيادة العامة للقوات المسلحة هي سيدة قرارها. وبالتالي فان احمد اسماعيل هو المسؤول عن أي فشل حتى لو كان هذا

الفشل نتيجة التزامه بتنفيذ مهمة كلفه بها السادات.. لأن قبوله بتنفيذ تلك المهمة يعني ضمناً أنها في حدود امكانيات القوات المسلحة.

- وبعد هذا العرض فلابد أن القاريء سيجد نفسه يعود الى نقطة البداية. ويبقى السؤال الذي طرحته عند بداية الحديث عن طبيعة العلاقات بين السادات واسماعيل «من يؤيد من؟!» هل كانت قرارات احمد اسماعيل مستوحاة من السادات؟ وماهو السر وراء هذا الخضوع المشين لقرارات السادات؟ أم كان السادات يريد أن يؤيد كل ما يتخذه احمد اسماعيل من قرارات تنقض اقتراحات الشاذلي، لا حباً في احمد اسماعيل ولكن حقداً على الشاذلي الذي صورته وسائل الاعلام العالمية بأنه هو مهندس العبور العظيم... وأنه يخشى أن يخطف الشاذلي منه أضواء النصر؟ وإنني أترك للقراء والمؤرخين البحث عن إجابة لهذه التساؤلات..!!

☐ تدمير اللواء ٢٥ مدرع:

- أويت الى فراشي حوالي منتصف الليل. ولكن ضابط العمليات المناوب أيقظني في الساعة ٠٣٠٠ (يوم ١٧) لأن اللواء عبدالمنعم واصل يطلب محادثتي. أخبرني عبدالمنعم واصل أن اللواء ٢٥ مدرع لن يستطيع التحرك في هذا اليوم لأسباب

فنية. كان واضحاً أن عبدالمنعم واصل وقائد اللواء ٢٥ مدرع يتوقعان وقوع كارثة بالنسبة لهذا اللواء، وأنهما يريدان خلق المشاكل التي قد تؤدي الى منع قيامه بهذه العملية المستحيلة. لقد كنت أشعر في قرارة نفسي بصدق وإحساس كل كلمة يقولها عبدالمنعم واصل. ولكن مسؤوليتي في ذلك الوقت كانت تحتم علي أن أعارض عبدالمنعم واصل. كمبدأ عام يمكن للقادة أن يختلفوا عند إبداء وجهة نظرهم قبل اتخاذ القرار. أما بمجرد اتخاذ القرار، فيجب أن يعمل كل منهم قدر طاقته لتنفيذه سواء كان يتفق مع وجهة نظره أم لا. وقد تم اتخاذ القرار، ولا سبيل الى التراجع عنه الآن. وبعد حديث طويل مع عبدالمنعم واصل قال لي بيأس شديد «لا حول ولا قوة إلاّ بالله. سوف أقوم بتنفيذ هذه الأوامر. ولكني أقولها مسبقاً سوف يدمر هذا اللواء».

- كانت قوات العدو أمام الجبهة المصرية يوم ١٧ اكتوبر هي ٨ ألوية مدرعة ولوائين مشاة ميكانيكي. وكان توزيعها كما يلي:

* فرقة من ٢ لواء مدرع + ١ لواء مشاه ميكانيكي تقوم بتأمين ثغرة الدفرسوار وكان لهذه الفرقة ١ لواء مدرع + ١ لواء مشاه ميكانيكي غرب القناة لتأمين الثغرة من الغرب. وتحتفظ الفرقة باللواء المدرع الآخر لتأمين الثغرة من الشرق.

* لواء مدرع + لواء مشاة يقومان باحتواء الجناح الأيمن للجيش الثاني (٢ لواء مدرع + لواء مشاة ميكانيكي).

* لواء مدرع يحتوي مواجهة الجيش الثاني بالكامل (الفرقة ١٨ + الفرقة الثانية + الفرقة ١٦ + ٢ لواء مدرع).

* لواء مدرع يحتوي مواجهة الجيش الثالث بالكامل (الفرقة السابعة + الفرقة ١٩ + ٢ لواء مدرع).

* فرقة من ثلاثة ألوية مدرعة تتجمع شرق القناة بحوالي ٢٠ كيلومتر.

- تقدم اللواء ٢٥ مدرع صباح يوم ١٧ من رأس كوبري الجيش الثالث متجهاً شمالاً في اتجاه الدفرسوار. كان العدو يراقبه ويعد الخطة لتدميره. وعندما وصل اللواء الى منتصف المسافة بين رأس كوبري الجيش الثالث وبين الطرف الشمالي للبحيرات المرة. وقع اللواء ٢٥ في كمين للعدو، قامت بتنفيذه فرقة مدرعة تضم ثلاث ألوية مدرعة. قام أحد الألوية بسد طريق تقدم اللواء شمالاً، بينما تحرك اللواءان الآخران ليتخذا مواقع الى اليمين والى المؤخرة بالنسبة لاتجاه تقدم الواء ٢٥ مدرع. وعندما دخل الواء منطقة الكمين هوجم بالنيران من ثلاث اتجاهات، وتم تدميره تدميراً تاماً. ولم ينج من هذه المجزرة سوى حوالي ٥ دبابات.

- ولكي يغطي السادات واحمد اسماعيل مسؤوليتهما في تدمير هذا اللواء، فقد عاملوا ضباطه وجنوده بعد الحرب معاملة غير كريمة.. وحملوهم مسؤولية الوقوع في الكمين ومسؤولية عدم القتال كما كان يجب عليهم أن يقاتلوا. وإني أقولها شهادة لله، أن مسؤولية تدمير هذا اللواء تقع على عاتق من أعطى الأمر لهذا اللواء بتنفيذ هذه المهمة الصعبة بل والمستحيلة. فقد كان كل من الشاذلي وعبد المنعم واصل، وقائد اللواء ٢٥ يتوقعون هذه النهاية الحزينة قبل وقوعها. وإنه لمن حق أهالي كل من استشهد من رجال هذا اللواء، ومن حق كل من جرح وأصيب بعاهة مستديمة في هذه المعركة، ومن حق شرف الجندية المصرية أن نحدد وندين المسؤول عن اتخاذ هذا القرار الخاطيء.

◻ القتال غرب القناة ١٧ / ١٨:

- فشل هجومنا يوم ١٧ اكتوبر، فقد نجحت الفرقة ٢١ مدرعة في قطع الطريق الموصل الى الثغرة من الشرق، ولكن بقي الطريق الذي يقود الى الثغرة من الجنوب والجنوب الشرقي مفتوحاً. وفشل الواء ١١٦ مشاة في الوصول الى هدفه واضطر الى التقهقر بعد أن أصيب بخسائر كبيرة. أما اللواء ٢٥ مدرع فقد تم تدميره كما سبق أن أسلفنا.

- وفي خلال ليلة ١٧/١٨ نجح العدو في بناء أول كوبري له في منطقة الدفرسوار (استخدمت قواته التي عبرت في اليومين السابقين المعديات) وفي تلك الليلة عبر الى الغرب اثنين لواء مدرع آخرين. واعتباراً من فجر يوم ١٨ كان للعدو غرب القناة فرقتان مدرعتان. كانت إحداهما بقيادة شارون Sharn وتتكون من اثنين لواء مدرع+ لواء مشاة . وكانت الثانية بقيادة برن Bren وتتكون من اثنين لواء مدرع. وضد كل هذه القوات وجهت القيادة المصرية اللواء ٢٣ مدرع ليوجه ضربة الى العدو غرب القناة.. وكانت النتيجة طبعاً هي فشل الهجوم وخسر اللواء عدداً كبيراً من دباباته. وبتدمير اللواء ٢٣ المدرع الذي كان يمثل الاحتياطي الاستراتيجي، أصبحت الضفة الغربية عارية من الدبابات... اللهم إلاّ لواء مدرع واحد من الفرقة الرابعة المدرعة. وكان هذا اللواء المدرع ينتشر على مواجهة واسعة خاف الجيشين الثاني والثالث. وفيما عدا ذلك لم يكن تحت تصرف القيادة العامة للقوات المسلحة أي قوات مدرعة اللهم الى اللواء المدرع للحرس الجمهوري الذي كان مازال يتمركز في القاهرة. وبحلول ظهر يوم ١٨ عبر لواء مدرع آخر للعدو الى الغرب وانضم الى فرقة برن. وبذلك أصبح للعدو ٥ لواء مدرع غرب القناة في مقابل لواء مدرع واحد مصري.

- لم يفهم السادات واحمد اسماعيل أهمية المناورة بالقوات إلاّ

بعد ظهر يوم ١٨، وبعد أن أصبحت قواتنا مهددة بالتطويق الوشيك. وبعد أن كان قد دمّر الكثير من كتائب صواريخنا المضادة للطائرات، وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على أن تعمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثتها في دفاعنا الجوي!! وحتى عندما فهما بأنني كنت على حق في المطالبة بسحب جزء من قواتنا من الشرق، فانه لم يكن لديهما القدرة على تصور ما يمكن أن يحدث بعد يومين أو ثلاثة. فقد كانت قراراتهما تتخذ بعد فوات الأوان. ففي ظهر يوم ١٨ اتخذ قرار بسحب الفرقة الرابعة المدرعة من قطاع الجيش الثالث على أن يتم ذلك ليلة ١٨/١٩ اكتوبر. أي أن قواتنا المدرعة غرب القناة اعتباراً من فجر يوم ١٩، أصبحت تتكون من الفرقة الرابعة المدرعة بالكامل (٢ لواء مدرع + لواء مشاه ميكانيكي).

ولتذكرة القاريء فاني طالبت بسحب هذه الفرقة مرتين. كانت الأولى في صباح يوم ١٥ (بعد فشل التطوير يوم ١٤). وكانت المرة الثانية يوم ١٦ بعد اختراق العدو في منطقة الدفرسوار. وقد رفض احمد اسماعيل الاقتراح في الحالتين بحجة أن السحب قد يؤدي الى ذعر في القوات. ولكن هاهو اليوم يصدر أوامره بسحب هذه القوات... مما يؤكد ان سبب الرفض في الحالتين السابقتين لم يكن الخوف من أن يسبب ذلك ذعراً بين القوات... بل كان هناك سبب أو أسباب أخرى

مازلنا نجهلها حتى الآن

- ومع أن قرار سحب الفرقة الرابعة ليلة ١٨/١٩ يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.. إلا أنه كان أقل مما يتطلبه الموقف.. فقد أصبح للعدو بعد ظهر يوم ١٨ اكتوبر فرقتين مدرعتين قوامهما ٥ ألوية مدرعة ولوائين مشاة.. ولا أحد يدري ماذا سيكون عليه حجم قوات العدو صباح يوم ١٩ أو خلال الأيام القليلة القادمة.. فعلى المستوى التعبوي والاستراتيجي يجب أن تكون القرارات التي يتخذها القائد في يوم ما مبنية على أساس تصوره لما يحتمل أن يقوم به العدو بعد بضعة أيام أحياناً، بل وبعد بضعة أسابيع أحياناً أخرى!!

☐ في الجيش الثاني ١٨-٢٠:

- في حوالي الساعة ١٤٠٠ يوم ١٨ اكتوبر وصل السادات الى المركز ١٠، وقام احمد اسماعيل بابلاغه عن الموقف. ثم طلب مني السادات أن أتحرك الى الجيش الثاني لكي أعمل على رفع الروح المعنوية، وأن أبذل ما أستطيع عمله لمنع تدهور الموقف. وذلك بشرط ألا أصدر أي تعليمات الى الفرقة الرابعة المدرعة حيث ان هذه الفرقة ستعمل بأوامر من المركز ١٠، وليس للجيش الثاني أي علاقة بها... وبشرط أنه غير مسموح لي

بسحب أي قوات تابعة للجيش الثاني من شرق القناة الى غربها... وأن يتم التعامل مع القوات المعادية غرب القناة بقوات الجيش الثاني التي كانت في الغرب.. وفي حوالي الساعة ١٤٤٥ تحركت من المركز ١٠ فوصلت قيادة الجيش حوالي الساعة ١٧٣٠.

- لقد كان للعدو في ذلك الوقت فرقتان مدرعتان غرب القناة كما سبق أن أسلفت. كانت فرقة شارون تضغط على قواتنا في اتجاه الشمال بهدف الوصول الى الاسماعيلية وتطويق الجيش الثاني، ولم يكن لدينا للتصدي له سوى اللواء ١٥٠ مظلات واثنين كتيبة صاعقة.. بالاضافة الى مدفعية الجيش التي يمكن توجيه نيرانها الى القوات المعادية. وقد قاتلت قواتنا الخاصة (اللواء ١٥٠ مظلات وكتيبتي الصاعقة) قتالاً مجيداً وقامت مدفعيتنا بأعمال رائعة. ويكفي للدلالة على ذلك ما شهد به العدو نفسه في كتبه التي نشرت بعد الحرب.

- يقول الجنرال هيرتزوج في كتابه حرب الغفران The War of atonement في صفحة ٢٤٥ مايلي: «لقد قوبلت فرقة شارون المدرعة ولواء المظلات (الاسرائيلي) بمقاومة عنيفة من المشاة والمدفعية المصرية وتحملت خسائر فادحة. لقد كانت مهمة شارون هي احتلال الاسماعيلية. ولكن المقاومة التي قام بها الكوماندو المصريون أوقفت تقدمهم». ويقول هيرتزوج في

الصفحة رقم ٢٣٩ من نفس المصدر «لقد كان الكوبري (الذي بناه الاسرائيليون تحت نيوان مستمرة من المدفعية المصرية. وفي ليلة واحدة قتل ٤١ شخصاً من قوة چاكي (المكلفة بتشغيل الكوبري) وجرح عدة مئات».

- ويقول الجنرال دايان - وزير الدفاع الاسرائيلي - في كتابه The Story of my life في الصفحة رقم ٤٣٩ بأنه كاد يقتل الساعة ١١٣٠ يوم ١٩ اكتوبر، وهو يحاول أن يعبر الى غرب القناة.. وأنه اضطر الى العودة الى تل أبيب وعدل عن زيارة الوحدات الاسرائيلية غرب القناة، لاستحالة العبور نتيجة قصف المدفعية.

- ورغم هذه الأعمال المجيدة التي كانت تقوم بها مدفعيتنا وقواتنا الخاصة... ورغم أنه لم يثبت لدينا أن العدو قد دفع بقوات مدرعة جديدة الى غرب القناة. فقد كنت أرى أن الوسيلة المثلى للتصدي للعدو هي المناورة بالقوات. فليس من المعقول أن نلقي عبء المعركة على مدفعية الجيش الثاني واللواء ١٥٠ مظلات وكتيبتي صاعقة.. بينما نترك في الشرق، أكثر من ١٨ لواء مشاه، ومعها ٣٢ كتيبة دبابات، ٥ كتيبة BMP ، ٥ كتيبة مقذوفات موجهة مالوتكا، ومئات المدافع المادة للدبابات... لكي تقف تلك القوات موقف المتفرج ولا تشارك في أي معركة. ولذلك قررت العودة الى المركز ١٠ فوصلت مساء يوم ٢٠ اكتوبر.

* سوسن: ولكن بماذا تفسر أن السادات يقول أنك ذهبت الى الجبهة يوم ١٦ وأنك عدت يوم ١٨ ؟

- الشاذلي: لكي يُقنع القارئ أنه كان من السهل القضاء على الثغرة، فمن الثابت من سجلات الحرب أن يوم ١٦ كان للعدو غرب القناة لواء مشاة وكتيبة دبابات... أما يوم ١٨ فكان له اثنين لواء مشاه، ٥ ألوية مدرعة. وبالتالي فلو صدق الناس ما يدعيه السادات فان ذلك يعني أن اهمال الشاذلي هو الذي أدى الى عبور كل تلك القوات. ولو أن السادات قال الحقيقة، لاستوجب ذلك تقديم الشكر للشاذلي على ما قام به في ظل القيود التي فرضت عليه... وهذا هو عكس ما يرمي اليه السادات طبعاً.

* سوسن: وماهو قولك فيما يدعيه بأنك أضعت يوماً كاملاً فى انشاء قيادة جديدة لك تنافس بها غريمك احمد اسماعيل؟

- الشاذلي: هذا ادعاء باطل. وهذه هي طبيعة السادات. فهو عندما يكذب كذبة كبرى، فانه يحيطها بسياج من الأكاذيبالصغرى والمتوسطة ليجعل الأكذوبة الكبرى أكثر قبولا عند الناس. لقد قضيت الفترة من مساء ١٨ وحتى بعد ظهر ٢٠ في قيادة الجيش الثاني. ويمكنك التحقق من ذلك من اللواء عبدالمنعم

خليل قائد الجيش الثاني.

* سوسن: أطلق السادات على اختراق مواقعنا الدفاعية فى منطقة الدفرسوار معركة تليفزيونية. ثم جاء الجمسي من بعده فكتب «أنها مجرد قصة جسدتها وسائل الاعلام الاسرائيلية لابراز نجاح اسرائيل في هذه المعركة وفى قتالها غرب القناة وأنه كان علينا في مصر أن تكون هناك حملة اعلامية مضادة توضح حقائق الموقف المصري وكذا الموقف الاسرائيلي بايجابيات وسلبيات كل منهما. ولكننا لم نفعل ذلك، مما أدى الى زيادة اهتمام الرأي العام هنا وهناك بموضوع الثغرة. وهذه كانت مسؤولية القيادة العامة، إلاّ أننا لم نعط الأمر- حينئذ- الاهتمام الواجب (ص ٢١٧ يوميات حرب أكتوبر)، فماهو تعليقك علي ذلك؟

- الشاذلي: هذا القول فيه افتراء على التاريخ وعلى العلم العسكري... حيث ان نجاح أي قائد في الوصول بقواته الى مؤخرة خصمه وقطع خطوط مواصلاته هو حلم كل قائد. وهذا هو ما فعله الاسرائيليون يوم ١٦ اكتوبر ٧٣ والأيام التالية... بل إن هذا هو ما فعله الاسرائيليون في حرب ٤٨، ٥٦، ٦٧... حيث ان الاقتراب غير المباشر Indirect Approach ، والالتفاف

والتطويق هو إحدى العقائد الثابتة لدى الجيش الاسرائيلي، وإن مثل هذا العمل يمكن منع حدوثه أو اجهاضه اذا حدث، عن طريق تشكيل الاحتياطيات، والمناورة بالقوات، وحتى يكون لدينا القدرة على تدمير أي قوات تنجح في اختراق مواقعنا في أسرع وقت ممكن. وبالتالي تمنع العدو من تحقيق أهدافه. ولعل الأخ أمين هويدي كان أكثر مني بلاغة وصراحة في تعليقه على ما جاء على لسان السادات والجمسي. (شغل أمين هويدي مناصب قيادية عليا كان من بينها منصب وزير الحربية ورئيس جهاز المخابرات العامة.. وله عدة مؤلفات تعالج شتى الشئون العسكرية. وحدثت بينه وبين أحمد اسماعيل عدة لقاءات قبل وبعد حرب ٧٣).

- يعلق أمين هويدي على هذا الموضوع في كتابه «الفرص الضائعة» في صفحة ٤٧٢، فيقول «ليس صحيحاً وليس في صالح مصر أو جيشها أيضاً أن يسمي الجمسي ما حدث في قصة الثغرة، وهي التي نقلته أحداثها في فجر أحد الأيام السوداء في تاريخ مصر في موقعه تحت الأرض في المركز ١٠، الى إحدى الخيام في الكيلو ١٠١ طريق السويس/ القاهرة، ليجري هو وحفنة من الضباط أول محادثات مباشرة مع اسرائيل». وعما يدعيه الجمسي من أن القوات الاسرائيلية الموجودة غرب القناة أصبحت رهينة نضغط بها نحن على اسرائيل فان أمين هويدي يعلق على ذلك بسخرية في اصفحة

رقم ٥٢٥، ٥٢٦ من كتابه سالف الذكر فيقول «أذكر أذكّر الجمسي بما قاله في الصفحة ٤٨١ من مذكراته بأن اسرائيل كانت تتحكم في السماح بامداد الجيش الثالث ومدينة السويس... وأذكّره بما قال أن عيناه اغرورقت بالدموع عندما وافق السادات يوم ٧٤/١/١٧ على اتفاقية فك الاشتباك (نظراً لما حوت من شروط مهينة)... ولأول مرة نسمع أن الفريسة - كما يصور الجمسي موقف اسرائيل على الضفة الغربية - هي التي بيدها السماح بمرور الأكل للصياد. - ولأول مرة أيضاً نسمع أن الفريسة يمكنها أن تضغط على الصياد حتى تبكيه!!».

- وكشف أمين هويدي في الصفحة ٤٢٦ من المصدر السابق، أن أحمد اسماعيل انفرد بالسادات يوم ٧٣/١٠/١٨ في المركز ١٠ وقال له «أنه يتحدث الآن للتاريخ وبصفته مواطناً، أنه اذا كان الرئيس يرى طريقاً مفتوحاً لوقف إطلاق النار على أساس شروط مقبولة، فانه سيؤيد قراره... أنا لست متشائماً، فجيلنا لم يمس حتى الآن. ولكن يجب ألاّ نزج بأنفسنا بأي حال من الأحوال في تطور عسكري يمكن قواتنا المسلحة أن تتعرض بسببه الى خطر الإبادة».

- وعن لهفة المصريين على وقف اطلاق النار طبقاً للشروط الاسرائيلية - مما يعكس سوء موقفهم العسكري - يقول دايان

«حضر نائب سيلاسفو كبير المراقبين الدوليين لمقابلتي في القدس، وأخبرني بأنه تلقى برقية من القاهرة تقول أن رد المصريين على شروطنا الثلاثة لقبول وقف إطلاق النار بأنهم موافقون موافقون موافقون. وسألته عما اذا كان المصريون كرروها ثلاث مرات، فأجابني بأنها أربعة (أمين هويدي - المصدز السابق ص ٤٧٢) .

- وفي أثناء المقابلة التي تمت بين الرئيس السادات والمستر كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، بعد ظهر يوم ١٠/١٧، حاول اسادات أن يقلل من أهمية الثغرة فقال له كوسيجين «إن صديقنا السادات يقلل من الخطر الذي تواجهه القوات المصرية. وأنا مضطر لأن أضع أمامه الحقيقة حتى يستطيع أن يقيم حساباته على أساس سليم.» ثم وضع كوسيجين أمام السادات ١٨ صورة التقطتها الأقمار الصناعية السوفيتية تظهر فيها قوات العدو التي في غرب القناة. وعلق كوسيجن على تلك الصور بما يلي «هذه الصور تظهر أنه حتى ساعة التقاطها ظهر اليوم، كان لاسرائيل في الغرب ٧٦٠ قطعة مدرعة مابين دبابات وعربات مصفحة. وهذه قوة كبيرة. وتعزيزها لازال مستمراً (مقال هيكل بالأهرام يوم ٩٣/١٢/٦ عن السلاح والسياسة).

- وقد كشف الأستاذ حسنين هيكل في صحيفة الأهرام يوم

١١/١٢/٩٣ عن سر جديد عن موقف اسادات تجاه الثغرة (الحلقة التاسعة من مقالات هيكل عن كتابه السلاح والسياسة). تقول الوثيقة التي نشرها هيكل، أن حافظ اسماعيل مستشار الرئيس السادات لشئون الأمن القومي، أرسل برقية يوم ٢ نوفمبر الى وزير الخارجية اسماعيل فهمي الذي كان يتواجد حينئذ في واشنطن، يلح فيها على مطالبة كيسنجر، بأن يقدم ضماناً تتعهد فيه أمريكا بألا تقوم اسرائيل بأية عمليات عسكرية ضد القوات المصرية في الضفة الغربية من قناة السويس، وان كيسنجر إمعاناً في إذلال مصر، ورغبة منه في انتهاز هذا الموقف كتب خطاباً لا يلزم أمريكا بشيء، بل يمكن أن يعطيها ورقة تضغط بها على السادات للحصول منه على تنازلات في مقابل وعود - مجرد وعود لا توجد أي نية صادقة لتنفيذها - بأن تكبح جماح اسرائيل.

- تقول برقية اسماعيل فهمي الى الرئيس السادات «بعد حوار طويل سلمني كيسنجر الضمان المكتوب. وكان يود في أول الأمر عدم توقيعه بالحروف الأولى. ثم وقعه وأضاف ضاحكاً بأنه يرجو ألا ينشر الضمان في الأهرام، ويشير الضمان الى أنه اتصالاً بأي اتفاق يتم بين مصر واسرائيل بخصوص تنفيذ الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، تضمن الولايات المتحدة أنها ستفعل أقصى ما تقدر عليه لمنع عمليات عسكرية

هجومية تقوم بها القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية ضد القوات المصرية أثناء تواجد القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية. وكان الضمان مكتوباً بالآلة الكاتبة وعلى ورقة بيضاء (أي ليست الأوراق التي تحمل في أعلاها اسم وزارة الخارجية الأمريكية) وان كيسنجر لم يوقعه بالحروف الأولى الكاملة وهي HAK هنري الفريد كيسنجر كما هو متعارف عليه دبلوماسياً بل انه وقعه فقط بحرفين هما H.K .

- ولعل الأخ «الجمسي» يقتنع ـ بعد أن يقرأ كل ذلك، أن اختراق العدو لمواقعنا لم تكن معركة تليفزيونية كما كان يدعي السادات... وأن قوات العدو غرب القناة لم تكن رهينة... بل ان الجيش الثالث هو اذي كان رهينة في يد اسرائيل وفي يد كيسنجر. ولعل الجمسي يقتنع أيضاً أن السادات كان له سياسة ذات وجهين تجاه الثغرة. كان يدعي أمام شعبه مصر أنها معركة تليفزيونية... وأنه كان في استطاعته تصفيتها... بل إنه ذهب الى أبعد من ذلك عندما قام بعملية تمثيلية في مجلس الشعب في الجلسة الخاصة بتكريم قادة حرب اكتوبر في فبراير ٧٤. فقد ادعى في تلك الجلسة أن الجيش الثالث لم يحاصر قط. ولعل الأخ الجمسي يذكر الحوار الذي دار بين السادات وبين اللواء بدوى في جلسة مجلس الشعب (تولى اللواء بدوي قيادة الجيش الثالث في الحصار). والى من لم

يشاهد تفاصيل هذه الجلسة من جيل الشباب على التليفزيون، فإني أذكر بعضاً مما دار فيها من حوار.

السادات: الجيش الثالث كان محاصراً يابدوي؟

بـــدوي: لا يافندم.

السادات: الأكل كان بيوصلكم بانتظام يابدوي

بـــدوي: أيوه يافندم.

- كان الراديو والتليفزيون يذيعان هذا الحفل على الهواء. وكان السادات يعلم وهو يدير هذا الحوار بأنه يكذب على شعب مصر. وكان يعلم أن مليون ضابط وجندي في القوات المسلحة - وعن طريقهم يعلم شعب مصر بأكمله - يعلمون أن الجيش الثالث كان محاصراً اعتباراً من يوم ١٠/٢٣ وأنه بقي في الحصار أكثر من ثلاثة أشهر الى أن تم التوصل الى فك الحصار في إطار تسوية سلبية. كان هذا هو الوجه الذي يواجه به شعب مصر. أما الوجه الآخر الذي يواجه بها أمريكا بخصوص هذه المشكلة فقد كان شيئاً آخر. إنه كان يعلم أن الجيش الثالث رهينة في يد اسرائيل.. وكان يعلم أن قواتنا التي تحيط بالثغرة - كما يبدو من خطاب الضمان الذي يطلبه من أمريكا - غير قادرة على فك حصار الجيش الثالث.

☐ سد الثغرة في شرق القناة:

*** قلت للمشير الجمسى ـ ماهو تاريخ وتوقيت وصول الفريق الشاذلى الي الجبهة وعودته منها؟**

ـ رد بقوله: أنا قلت في كتابي يوميات حرب اكتوبر، ان الفريق الشاذلي كان موجوداً في قيادة الجيش الثاني بعد ظهر يوم «١٨» اكتوبر وكنت على اتصال مستمر معه لتبادل المعلومات والآراء ـ وبعد أن ألم بالموقف تماماً، عاد مساء يوم «٢٠» اكتوبر بالرأي الذي يراه لمواجهة تهديد العدو الموجود في غرب القناة ـ وهو ضرورة سحب أربعة لواءات مدرعة من الشرق الى الغرب خلال الـ «٢٤» ساعة التالية للدخول في معركة ضد قوات العدو، وأن ذلك من وجهة نظره لا يؤثر على كفاءة دفاعاتنا في الشرق كما كان يرى أن الموقف خطير ويجب طلب حضور رئيس الجمهورية لشرح الموقف أمامه.

*** وعدت لأسأل ـ المشير الجمسي: هل قام الشاذلي بانشاء قيادة جديدة، أم أنه بقى خلال تلك الفترة في قيادة الجيش الثاني؟**

ـ لكنه رفض الاجابة على هذا السؤال ـ كما أنه لم يشر اليه في يوميات حرب اكتوبر ـ وبرر ذلك بقوله: انه لا يريد أن تكون اجابته مع أو ضد ـ واكتفى بما ورد في يومياته ـ بأن التعتيم

الاعلامي في تناول موضوع الثغرة - أدى الى زيادة اهتمام المواطنين بهذه المعركة وكأن في الأمر شيئاً غير مطلوب الافصاح عنه - وبدلا من التوضيح في وسائل الاعلام المصرية - أدلى الرئيس الراحل السادات - بتصريحات - أعطت الانطباع بأن الفريق الشاذلي لم يبذل الجهد الكافي أثناء وجوده في جبهة القناة خلال فترة الثغرة - ».

*** لم أكتف بهذه الاجابة وسألته: ماهو حجم القوات المعادية التي كانت غرب القناة عندما وصل الشاذلي الى قيادة الجيش الثاني وماهو حجم تلك القوات عندما قرر الشاذلي العودة الى القاهرة؟**

- الجزء الأول من اجابة المشير الجمسي بند ثابت وهو الالتزام بما ورد في كتابه يوميات حرب اكتوبر والتي يؤكد فيها أنه كان في مركز عمليات القوات المسلحة هو والفريق الشاذلي عندما وصل أول بلاغ من يادة الجيش الثاني عن ظهور حوالي سبع دبابات اسرائيلية في منطقة «الفرسوار» غرب القناة.. لذا كان التقدير أن القضاء على هذه الدبابات سيتم بسرعة - لكن ثبت فيما بعد أن العدو كان لديه في غرب القناة - في ذلك الوقت حوالي ثلاثين دبابة «كتيبة دبابات» وحوالي كتيبة من جنود المظلات - تم عبورها خلال الليل - ومن هنا بدأ الخطأ في تدير الموقف على ضوء معلومات غير دقيقة عن حجم القوة

المعادية ـ وبذلك أصبح الموقف مائعاً حيث تعذر على قيادة الجيش الثاني تحديد حجم القوة المعادية وأماكن تمركزها. ثم عبرت بعد ذلك المدرعة ليلة ١٧، ١٨ ـ مساء هذا اليوم أصبح للعدو «فرقتان مدرعتان ـ غرب القناة وخلال يومي ١٩، ٢٠، اكتوبر تقدمت قوات العدو المدرعة غرباً وجنوباً في اتجاه فايد في ظل تفوق جوي اسرائيلي ـ ونظراً للتفوق ابري والجوي الذي أصبح للعدو في غرب القناة ـ كان من الضروري وضع افرقة الرابعة المدرعة تحت اقيادة المباشرة للقيادة العامة حتى يمكن استخدامها.

* **سألت المشير الجمسى ـ وعلى ضوء حجم القوات المعادية غرب القناة وحجم القوات التي كانت تحت قيادة الجيش الثاني في غرب القناة هل كان من الممكن فعلاً أن تنتهى هذه العملية خلال ساعات من وصول الشاذلي الى الجبهة كما يقول السادات ؟**

ـ يقول الجمسي في يوميات حرب أكتوبر: كان قرار القائد العام الذي اتخذه مساء يوم ١٦ اكتوبر ـ في هذا الموقف بعد بحثه بامعان هو ضرورة سد الثغرة في شرق القناة لمنع تدفق أي قوات معادية تالية وعزل القوة التي تعمل في الغرب ـ وفي نفس الوقت يتم احتواء قوة العدو في الغرب وتدميرها وفي يوم ١٧ ـ

اكتوبر ـ وتنفيذاً لهذا القرار كانت قواتنا في شرق القناة تقوم بسد ثغرة الدفرسوار وكانت فكرة الخطة تقضي بأن تقوم الفرقة ٢١ مدرعة «الجيش الثاني» بدفع أحد لواءاتها في اتجاه الجنوب وفي نفس الوقت يقوم الجيش الثالث بدفع اللواء «٢٥» مدرع في اتجاه الشمال وبالتالي يمكن سد الثغرة في الشرق ـ وفي نفس الوقت يقوم لواء من الفرقة «٢٣» ميكانيكية بالهجوم ضد قوة العدو التي عبرت الى الغرب.. تعرض اللواء «٢٥» مدرع أثناء تقدمه شمالا من الجيش الثالث شرق البحيرات لقصف جوي شديد وهجوم مضاد على جنبه الأيمن من مدرعات العدو، الأمر الذي كبده خسائر كبيرة واضطر للتوقف وبالتالي لم يتم سد الثغرة في الشرق، اضطر العدو ـ لتأمين «ثغرة» الدفرسوار ـ في الشرق الى اقحام فرقة آدان ضد الجنب الأيمن للجيش ودفعه لمسافة ٣ ـ ٤ كيلومترات شمالاً، ومن هنا تمكنت فرقة آدان من دفع وحدة الكباري واسقاط كوبري بالقناة تحت قصف مستمر من مدفعية الجيش الثاني وأصبح للعدو من فرقة شارون كتيبتان من الدبابات ـ وكتيبتان من المظلات محملة على عربات مجنزرة في منطقة الدفرسوار غرب القناة.

اللـواء فـؤاد نصـار

■ التـقـيت ـ باللواء فـؤاد نصـار ـ وضـعت فى ذهنى أن يكون السـؤال الأول عن «عـدم دقـة المعلومـات الخـاصـة بحـجم القوات المعادية ـ وكمـا قـال المشيـر الجمسى بأن الموقف أصبح مـائعاً حيث تعذر علي قيادة الجيش الثانى تحديد حجم القوة المعادية وأماكن تمركزها..

يتحدث اللواء نصار ـ مدير المخابرات الحربية ولأول مرة ـ ولم يكتب مـذكـراته ـ وكـان مكتـفـياً بأن كل مـا سجله عن دوره ملك للدولة لايجوز لـه أن يتـصـرف فـيـه ـ ولكن أمـام جدية البحث عن الحقيقة للتاريخ وللأجيال ـ لم يبخل علينا بالحديث..

ـ فقال: رداً على ما أورده المشير الجمسي أنا لا أتفق معه في ذلك ـ بل بالعكس المعلومات كانت متوفرة وبمنتهى الدقة لدرجة اننا كنا نقدم تقارير يومية عما يدور في ميدان المعركة من رصد دقيق أثناء الليل لتحركات العدو ـ وتحديد كتائب الصواريخ ومكان مبيت جنودها وأفرادها وتحركاتهم... ومن هنا لابد من التأكيد على حقيقة ـ وجود المعلومات الكافية بالفعل ـ سواء فيما يتعلق بالمعلومات الاستراتيجية ـ والتي نعتبرها مسؤولية القيادة العامة ـ أو المعلومات التكتيكية وهي مسئولية القائد الموجود في ميدان المعركة ـ وعلى سبيل المثال ـ قمنا بتوفير الصور الكاملة للكباري والمدرعات والدبابات ـ وكل المعلومات الخاصة بها ـ كما قمنا باخطار الرئيس السادات باقتراب الجسر الجوي الأميركي ـ من السواحل المصرية والذي كان في طريقه الى العريش لامداد القوات الاسرائيلية وقتها ـ وكانت النتيجة أن السادات ـ أعطى الأوامر بالاشتباك معها ـ وحدث هذا بالفعل ـ وكان يقصد بذلك أن يثبت اشتراك أميركا ـ في «القتال»، وامداد اسرائيل و قاتلت أميركا طائراتنا في سبيل توصيل الجسر الجوي ـ لاسرائيل في العريش.

ومن هنا يأتي السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه للاجابة الفورية عليه ـ هل القتال في سبيل توصيل الامدادات وانزالها

في ميدان القتال يعتبر اشتراكاً في الحرب؟

نحن نريد الاجابة؟ وخاصة ان الأدلة موجودة لدينا ـ وهي ـ ان الطائرات المصرية اشتبكت مع الطائرات الأميركية وقد تم ضبط «وأسر» دبابات عداداتها لم تقطع سوى المسافة مابين العريش والقناة ـ أي (١٥٠) كيلو.

*** إذن .. هل يمكنك الاجابة علي تاريخ توقيت وصول الشاذلى الجبهة ـ وعودته منها ؟**

ـ أنا لا أتذكر ولكن هذا مدون في المحاضر الرسمية ـ الساعة الخامسة يوم «١٨» اكتوبر ١٩٧٣ ـ وغادرها ـ الساعة الواحدة وخمسة دقائق يوم «٢٠» اكتوبر.

*** هل قام الشاذلى بانشاء قيادة جديدة أم أنه بقى خلال تلك الفترة فى قيادة الجيش الثانى ؟**

ـ يقول اللواء فؤاد نصار: ليست المسألة بهذه الصورة بالضبط ـ البحث عن قيادة جديدة وإنما بحكم ضرورة معرفة الوضع ربما قد استعان بشخصيات موجودة أو جمع استشارات ومعلومات من ضباط الجيش أو قوات الصاعقة.. ولكن للحقيقة ـ لا يعتبر هذا العمل بمثابة تشكيل قيادة جديدة بشكل رسمي، وإنما في محاولة لانقاذ الوضع استعان بمن حوله ـ في الميدان..

☐ تقدير حجم القوات :

*** هل تتذكر حجم القوات المعادية التي كانت غرب القناة عندما وصل الشاذلي الى قيادة الجيش الثاني - وماهو حجم القوات عندما قرر الشاذلي العودة الى القاهرة ؟**

- لا أتذكر الرقم بالضبط - لأنني سجلت وقتها حجم القوات وسلمتها للقيادة ولم أحتفظ بنسخة منها عندي لكي أعود الى معرفة العدد وقتها ولكنني أتذكر أن ما كان موجود من القوات كان عبارة عن تسرب لأعداد قليلة من العربات المدرعة لم يتجاوز أصابع اليدين - ثم بدأ العدو يركز في الهجوم والعبور بقواته - وقد حاول وللأمانة الفريق الشاذلي - منعها بواسطة قوات الصاعقة.

وحدث قتال فترة ليلة كاملة - ولكنه لم يوفق وعاد للقاهرة وأقر بأن عدم التوفيق لم يكن لأسباب كفاءته وقدرته في السيطرة على الموقف وإنما انشاء اليهود لرأس الكوبري وعبور دباباته ايرمائية وقيامه بالاستيلاء على المرتفعات ساعد العدو على اظهار موقف قتالي جديد.

*** على ضوء حجم القوات المعادية غرب القناة وحجم القوات التي تحت قيادة الجيش الثاني في غرب**

القناة - هل كان من الممكن فعلا أن تنتهي هذه العملية خلال ساعات من وصول الشاذلي الى الجبهة كما يقول السادات ؟

- بداية لابد من التأكيد بأن عملية الثغرة لم تتم بواسطة اليهود بمفردهم وإنما شاركت فيها أسلحة أميركية وبالتالي لا نستطيع القول بأن مسئولية نجاح العملية كان مقرراً على الأساس الذي افترضته القيادة - وهنا تساءل كيف حدثت الثغرة - فأجاب: بعد أن قامت القوات الأميركية بامداد اليهود بالدبابات والصواريخ استطاعوا تكوين ثلاث مجموعات - مدرعة - احدى المجموعات اشتبكت مع الجيش الثاني وتم ضربها - واشتبكت الثانية مع الجيش الثالث وكان مصيرها مثل الأولى، ولم يبقى اذن أمام المجموعة الثالثة والتي قام بها «شارون» إلاّ القيام بعملية ناجحة ترضي بها اسرائيل بعض من غرورها - فتدخل السيد شارون بين العمليتين وبقرار شخصي منه - فحدثت الثغرة..

* * *

☐ القيادة كانت تعطي الأوامر بالقطعة:

* بنفس الأسلوب والمضمون السالف الذكر سألنا اللواء «عبدالمنعم خليل» :

* ماهو تاريخ وتوقيت وصول الفريق الشاذلى الى الجبهة وعودته منها ؟

- قال: الفريق وصل الجبهة في قيادة الجيش الثاني - في الاسماعيلية الساعة الخامسة يوم ١٨ اكتوبر - ١٩٧٣ - وغادرها الساعة الواحدة وخمسة دقائق يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٧٣ .

* هل قام الشاذلى بانشاء قيادة جديدة أم أنه بقى خلال تلك الفترة في قيادة الجيش الثاني ؟

- لا... لا... أعوذ بالله... الفريق الشاذلي لم ينشأ أي قيادة جديدة - ولم يكن هناك وقت لذلك - بل تولى أعمال قيادة الجيش الثاني في هذه الفترة كلها وأعطى الأوامر والتعليمات بالتزام تعليماته التي تصدر منه شخصياً في هذا التوقيت واستفاد - من نفس القيادة التي كانت موجودة بدليل انني كنت أمارس مهامي معه عندما كان يذهب للراحة لبعض الوقت وكنت دائماً بجواره - وهنا لابد من تصحيح هذا الخطأ:

ماهو حجم القوات المعادية التي كانت غرب القناة عندما وصل الشاذلي الى قيادة الجيش الثاني - وماهو حجم تلك القوات عندما قرر الشاذلي العودة الى القاهرة؟

- قال: في تقديري كانت لا تقل عن لواءين وبعد ذلك زادت بقدر قليل الى ثلاث لواءات مشاة ومدرعة.

* عدت لأسأله ـ في تقديرك ـ على ضوء حجم القوات المعادية غرب القناة وحجم القوات ألتي كانت تحت قيادة الجيش في غرب القناة هل كان من الممكن أن تنتهي العملية خلال ساعات من وصول الشاذلي الى الجبهة كما يقول السادات؟

- لا ... ولم يكن بالامكان الانتهاء من العملية خلال ساعات من وصول الشاذلي كما قال السادات.. لأن القوات المصرية التي كانت موجودة غرب القناة كانت قليلة جداً لا تستطيع أن تقوم بأي عملية لوقف القوات ايهودية ـ حتى القوات التي كانت ترسلها القاهرة كانت تصل الينا بتعليماتها لتنفيذ الأوامر مباشرة في جبهة القتال دون الاهتمام بقيادة الجيش في ذلك الوقت ـ وكان من الممكن أن يتم تكوين «القوة» أو الامداد أولاً لنوقف به العدو ـ ثم القيام بتدميره لكن يبدو أن القيادة العاملة كانت تعمل في عجالة ـ وبأسلوب تدمير العدو ـ قطعة قطعة ـ أو خطوة خطوة ـ على مراحل وهذا كان خطأ كبير.

□ الشاذلي عسكريته «كويسه»:

* ثم خرج اللواء عبدالمنعم خليل عن موضوع الأسئلة ليطرح اجابات على تساؤلات تحير ذاكرته ـ فيقول ـ بالنص ـ اذا كان الفريق الشاذلى قد اتهم بافشاء أسرار عسكرية فماذا نقول عما نشرته مجلة اكتوبر ـ عن أدق التفاصيل وأخطرها

ألف مرة من التى وردت فى كتاب الفريق الشاذلى «حرب اكتوبر»

ثم استأذن اللواء خليل فى طرح سؤال يهتم بالتأكيد علي حقيقته - للتاريخ

فبدأ يقول - لماذا كل هذا الغضب على الفريق الشاذلي..؟

ثم أجاب - أولاً - هذا الرجل لا يستحق كل هذا الهجوم - لأن تاريخه العسكري مشرف - فعندما كنت معه في الكلية الحربية وكان هو أقدم مني - ونعتبره ضمن الشخصيات المحبوبة لعسكريته «الكويسة» نعم نحن نطلق على الشخص المتفوق كلمة عسكرية «كويسة» - لم يكن الشاذلي رجل محارب منذ البداية كان إدارياً - ثم تحول الى المشاه - وبدأ يعمل بعد ذلك في موضوع المظلات وكان الجميع في أنحاء العالم - ينظر اليه بمنتهى الإعجاب والحسد والحقد - لأنه انسان ناجح - وعندما جاءت حرب ١٩٦٧ كانت له مواقفه المعروفة فأوجدت له أحباء ومعجبين جدد - ذهب بعد ذلك للكونغو - وحدث صراع بينه وبين العميد احمد اسماعيل وقتها - وظلت هذه الصراعات في الصدر حتى اكتوبر ١٩٧٣ وانتقل اللواء خليل ليتحدث عن موقع جديد للفريق الشاذلي - فقال ان الرئيس السادات عندما قرر عمل اتحاد بيننا وبين سورية وليبيا - وافق الشاذلي بينما رفضنا نحن كمجلس أعلى للقوات المسلحة وبعدها بيوم عينه

الرئيس السادات - رئيس أركان القوات المسلحة - منذ هذا التوقيت ظهرت حاسبات بينه وبين من هم أقدم منه مثل «المشير عبدالغني الجمسي» وقد جاء وقتها وقال لي: أنا زعلان - ماذا أفعل - هل أقدم استقالتي - فقلت له: لا.. كل انسان يأخذ نصيبه.

- ويقول خليل - نجح الشاذلي كرئيس أركان لانه رجل يعمل بجدية وبأسلوب منظم «مضبوط» - وقد أعطى الكثير في حرب اكتوبر - لدرجة أنه كان سيغطي على أفعال الآخرين خاصة بعد نجاح العبور.

وعندما حدثت الثغرة - كانت فرصة لاتهامه بأنه المسؤول عنها للتقليل من نجاحه وبدأت العداوة تشتد عندما نشر السادات في مذكراته مواقف كثيرة ضد الشاذلي وهذا كله هو أصل الصراع.

* * *

الفصـــل الثالـــث

ما هي توصيات الشاذلي بعد عودته من الجبهة

■ يقول السادات في الصفحة ٣٤٨ من كتابه البحث عن الذات مايلي: «في يوم ١٩ اكتوبر عاد الشاذلي منهارا (من الجبهة) وقال لابد ان نسحب قواتنا من شرق القناة لأن الغرب مهدد... وانه (السادات) أصدر قراراً في هذا اليوم بأن لا ينسحب جندي واحد ولا بندقية واحدة ولا أي شيء على الاطلاق من شرق القناة. وأن علينا أن نتعامل مع الغرب حسب الأوضاع الموجودة.» وذكر السادات أن جميع القادة الذين كانوا في مركز القيادة كانوا مؤيدين لرأيه وذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الفريق أحمد اسماعيل القائد العام للقوات المسلحة واللواءات حسني مبارك قائد القوات الجوية ومحمد علي فهمي قائد قوات الدفاع الجوي وعبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات. أما الشاذلي فينفي نفياً باتاً انه كان منهارا وانه أوصى فقط بسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق لكي يتعامل بها

ضد القوات المعادية غرب القناة. ويقول الشاذلي انه خلال اللقاء الذي تم بين الرئيس والقادة مساء يوم ٢٠/١٠.. تحدث كل من القادة الذين حضروا المؤتمر في تخصصه فقط.. حيث انه ليس من حق أي قائد أن يتحدث خارج حدود اختصاصه، وبالتالي فانه لم يتعرض أي من القادة خلال حديثه عن قواته أو عن تخصصه عن اقتراح الشاذلي الخاص بسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق سواء بالرفض أو بالتأييد كما يدعي السادات.

- ومن هنا تبرز الأسئلة التالية:

* هل كان الشاذلي منهارا عند عودته من الجبهة؟

* ماهي حقيقة التوصيات التي تقدم بها الشاذلي للقائد العام بعد عودته من الجبهة؟

* ماهو حجم وتوزيع قواتنا مساء يوم ٢٠ اكتوبر شرق وغرب القناة؟

- وجهت هذه الأسئلة الى الآتين لا ممن حضروا مؤتمر القيادة يوم ٢٠ اكتوبر وهم الفريق الشاذلي والمشير الجمسي رئيس هيئة العمليات سابقا، والمشري محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي سابقا، والفريق سعيد الماحي قائد المدفعية سابقا، واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية سابقا، فكانت اجاباتهم كما يلي:

الفريق الشاذلي

المطالبة بسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق

ـ عندما عدت من الجبهة مساء يوم ٢٠ اكتوبر كان جدول توزيع قواتنا وقوات العدو في جبهة القناة كما يلي:

	شرق القناة		غرب القناة		اجمالي	
	لواء مشاه	لواء مدرع	لواء مشاه	لواء مدرع	لواء مشاه	لواء مدرع
العدو	٢	٤	١	٥	٣	٩
قواتنا	١٨	٤	٢	٣	٢٠	٧

ـ ويلاحظ انني لم أدخل في حسابي الواء ٢٥مدرع الذي دمر يوم ١٧ اكتوبر، واللواء ٢٣ مدرع الذي دمر يوم ١٨، ولواء

الحرس الجمهوري الذي كان مازال يتمركز في القاهرة. وبالتالي فان اجمالي لواءاتنا المدرعة بالجبهة كانت ٧ ألوية. وهذا لايعني أن جميع هذه الألوية كاملة المرتب. فقد اشترك بعضها في القتال في الأيام السابقة (٢ لواء من الفرقة ٢١ + لواء من الفرقة الرابعة المدرعة + اللواء ١٥ مدرع مستقل) وتحملت بعض الخسائر.. ولكنها كانت خسائر محتملة، كما أني احتسبت اللواء ١٥ مدرع ضمن قواتنا التي تتمركز في الغرب بالرغم من أنه كان شمال ترعة الاسماعيلية. وبالتالي فلا يجوز إدخاله ضمن المقارنة بين حجم قواتنا وقوات العدو التي تواجه بعضها بعضا في منطقة الثغرة. وهذا يعني أن العدو كان يملك غرب القناة وجنوب ترعة الاسماعيلية ٥ ألوية في مواجهة لوائين مدرعين مصريين.

- ناقشت الموقف مع احمد اسماعيل وقلت له اذا لم نعد توزيع قواتنا لمقابلة التهديد القائم، فقد تحدث كارثة خلال ثلاثة أيام أو أربعة. إن العدو يستطيع أن يدفع بفرقة مدرعة جديدة هذه الليلة الى الغرب دون أن يكون هناك أي خطورة على مواقعه في الشرق. ليس هناك خطورة كبيرة من امكان تطويق الجيش الثاني نظرا لوجود ترعة الاسماعيلية وتمركز اللواء ١٥ مدرع شمال الترعة، واللواء ١٥٠ مظلات جنوب الترعة والذي يمكنه ان يقاتل لمدة ٣ - ٤ أيام أخرى. ولكن الخطورة الكبرى تقع في

الجنوب بالنسبة للجيش الثالث. إن الارض مناسبة لعمل المدرعات، وقد أصبح في امكان العدو أن يستخدم قواته الجوية ضد قواتنا البرية (في يوم ٢٠ اكتوبر فرض العدو سيطرته الجوية على منطقة الجيب الاسرائيلي غرب القناة نتيجة تدمير كتائب صواريخنا التي كانت في تلك المنطقة. ولما تصدت له قواتنا الجوية في هذا اليوم تمكن العدو من إسقاط ١٩ طائرة من طائراتنا دون أن تتمكن من اسقاط طائرة معادية واحدة.) واذا قام العدو بنقل فرقة مدرعة أخرى الى الغرب فسوف يصبح له في القطاع الجنوبي فرقتان مدرعتان تدعمهما القوات الجوية الاسرائيلية . ولهذا فانه يجب علينا أن نسحب ألويتنا المدرعة الأربعة التى مازالت تتمركز في الشرق في خلال الأربع وعشرين ساعة القادمة حتى يمكننا احتواء الثغرة اعتبارا من يوم ٢٢ اكتوبر .

- وكنت أرى أن سحب هذه الألوية المدرعة من الشرق لن يؤثر على سلامة مواقعنا في الشرق.. ولكنه سوف يزيد من قدرتنا على مقابلة تهديد العدو لنا في الغرب.. حيث أنه بعد سحب هذه الألوية المدرعة سيبقى لنا في الشرق ١٨ لواء مشاة يدخل ضمن تنظيمها ويدعمها مايلي:

٢٢ كتيبة دبابات (أي ما يعادل حوالي ٦ ألوية مدرعة)

ه كتيبة BMP (قانصات الدبابات)

ه كتيبة صواريخ موجهة ضد الدابات

ه كتيبة مدفعية مضادة للدبابات

٤٠٠ مدفع ب ١٠، ب ١١ مضاد للدبابات

- وبالاضافة الى تلك الوحدات، فانه يمكن معاونة قواتنا شرق القناة بنيران أكثر من ٥٠٠ مدفع ميداني أو هاون ثقيل. وكانت كل تلك الوحدات ووسائل النيران للتصدي لعدد ٤ لواء مدرع اسرائيلي اذا لم يقم العدو بنقل مدرعات جديدة الى الغرب.. أو للتصدي لعدد ٢ لواء مدرع اذا قرر العدو أن يدفع الى الغرب بفرقة مدرعة ثالثة.

☐ استدعاء رئيس الجمهورية

- بعد أن فشلت في اقناع احمد اسماعيل بوجهة نظري. أفضيت لبعض مساعدي بقلقي على الموقف، وأفضيت اليهم بأنه اذا لم نسحب جزءاً من قواتنا من الشرق الى الغرب فسوف تقع كارثة لايعلم أبعادها إلا الله.. واقترح علي احدهم ان ادعو رئيس الجمهورية، وأن اشرح له الموقف، لم أتحمس أول الأمر لهذا الاقتراح لأني أعرف وجهة نظر السادات منذ الخلاف الذي وقع بيني وبينه يوم ١٦ اكتوبر، ولاعتقادي أن احمد اسماعيل وهو رجل عسكري قبل أن يكون سياسيا، ما كان ليقبل مثل

هذا الموقف لو لم يكن تحت ضغط سياسي شديد. ولكن بعد أن فكرت قليلاً وجدت أن استدعاء السادات وشرح الموقف أمامه سوف يضعه أمام مسؤوليته التاريخية.

- ذهبت الى احمد اسماعيل مرة ثانية، وقلت له إن الموقف خطير ويجب أن يحضر الرئيس للاستماع الى تقرير عن الموقف. وكانت البلاغات الرسمية المصرية حتى هذه اللحظة تتحدث عن وجود ٧ دبابات معادية غرب القناة وأن قواتنا تقوم بالبحث عنها بهدف تدميرها. حاول احمد اسماعيل ان يثنيني على أساس أن الوقت متأخر ولا داعي لازعاج الرئيس ولكني أصريت على ضرورة حضوره فورا. كانت الساعة حوالي العاشرة مساء يوم ٢٠ عندما اتصل احمد اسماعيل بالسادات فوعده بأنه سيحضر خلال نصف ساعة. وتم الاتفاق بيني وبين احمد اسماعيل على أن يحضر اللقاء مع الرئيس الآتيين بعد: احمد اسماعيل، سعد الشاذلي، محمد علي فهمي، حسني مبارك، عبد الغني الجمسي، سعيد الماحي، فؤاد نصار.

- حضر رئيس الجمهورية الى القيادة حوالي الساعة ٢٢٣٠ يوم ٢٠ وكان يرافقه اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله الذي كان يشغل منصب وزير رئاسة الجمهورية. وتوجه الاثنان الى غرفة احمد اسماعيل بينما كنت أنا والقادة الخمسة الآخرين ننتظر في غرفة المؤتمرات الملاصقة لغرفة العمليات. (توفي الى رحمة

الله كل من السادات، احمد اسماعيل، وعبد الفتاح عبد الله، ولم يبق على قيد الحياة ممن حضروا هذا المؤتمر سوى الستة الآخرون وجميعهم تجاوزت أعمارهم السبعين سنة).

- وبعد أن قضى السادات ومعه عبد الفتاح عبد الله حوالي ساعة في لقاء مغلق مع احمد اسماعيل حضر الثلاثة الى غرفة المؤتمرات. وبدأ ما نسميه في القوات المسلحة «الاستماع الى تقارير الرؤساء» وهو ما يعني ان يقوم مدير المخابرات الحربية بالحديث عن آخر المعلومات في أوضاع العدو. ويقوم رئيس هيئة العمليات بالحديث عن آخر المعلومات عن أوضاع قواتنا. ويقوم قائد القوات الجوية بالحديث عن موقف القوات الجوية. ويقوم قائد الدفاع الجوي بالحديث عن موقف قوات الدفاع الجوي. ويقوم قائد المدفعية بالحديث عن موقف المدفعية. وبعد الانتهاء من الاستماع الى حديث الرؤساء يتحدث رئيس الأركان عن الخطة المقترحة لقواتنا على ضوء هذه التقارير ويحدد المهام التي تكلف بها التشكيلات والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة. وبعد أن ينتهي رئيس الأركان من عرض الخطة يعلق القائد العام إما بـ «تصدق على الخطة» أو «لم يتصدق» أو تصدق فيما عدا كذا...

- وطبقا للأسلوب المتبع أخذ الرئيس السادات يطلب من الحاضرين واحدا بعد الآخر أن يتحدث. وبعد أن تحدثوا جميعا

ولم يبق سواي، لم يطلب السادات مني الكلمة ـ كما حدث مع الآخرين ـ وبادر بالقول: «القرار: لاتسحب أي بندقية أو جندي من الشرق الى الغرب».

- كان المهندس عبد الفتاح عبد الله يقف الى جواري فغمزني وهمس في أذني قل شيئا. ولكني تجاهلت نصيحته ماذا أقول وقد اتخذ الرئيس القرار ولايريد أن يسمعني. انني أريد أن أسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق وهو يعارض سحب جندي واحد. إنه لم يتخذ هذا القرار من فراغ. فمن المؤكد أنه استمع خلال الساعة التي قضاها مع احمد اسماعيل في اجتماع مغلق الى اقتراحي المتعلق بالمناورة بقواتنا المدرعة. ومن المؤكد أنه ناقش مع احمد اسماعيل الحلول المفتوحة أمامنا وأمام العدو. إنه لايستطيع بعد اليوم أن يدعي أن العدو لم يكن له غرب القناة سوى ٧ دبابات كما كانت تدعي البلاغات الرسمية. لقد كان هدفي من المطالبة بحضور السادات هذا المؤتمر هو أن أضعه أمام مسؤوليته التاريخية.. وقد تحقق ذلك حتى بدون أن أتكلم.

- في خلال يومي ٢١، ٢٢ اكتوبر نقل العدو فرقة مدرعة ثالثة تتكون من لواء مدرع واحد، لواء مشاة ميكانيكي واحد. وبذلك أصبح لديه في الغرب ٣ فرق مدرعة قوامها ٦ لواء مدرع، ٣ لواء مشاة ميكانيكي وفي مواجهتها فرقة مدرعة مصرية واحدة

(٢ لواء مدرع + ١ لواء مشاة ميكانيكي). أي أن العدو كان يتفوق علينا في المدرعات بنسبة ٣ : ١.

- صدر قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال في الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ اكتوبر. ولكن ما الذي يدفع العدو لأن يحترم وقف اطلاق النار وهو يعلم أن في استطاعته أن يحقق انتصارات كبيرة بأرخص الأثمان. ففي يوم ٢٣اكتوبر قاموا بتثبيت الفرقة الرابعة المدرعة بواحد من ألويتهم المدرعة واندفعوا جنوبا بثلاثة ألوية مدرعة ضد لا شيء. ضد وحدات ادارية ومعسكرات نقاهة ألخ. قاموا بتطويق مدينة السويس واستمروا جنوبا على خليج السويس حتى وصلوا الى ميناء الأبية التي تقع جنوب السويس بحوالي ١٥ كيلو متر، فوصلوها في منتصف الليل، كانت الدبابات تضيء كشافاتها وكأنها في طابور استعراض ليلي. كان الجنود المصريون في بعض المواقع المنعزلة يتفرجون على هذا القول من الدبابات وهو يسير على الطريق الأسفلت على شكل قطار فردي (دباية وراء الدبابة) وانوارها مضاءة، ولا يتصور أي منهم أن تلك دبابات معادية. فلا هي تطلق النيران على أحد، ولا أحد يطلق عليها النيران. يصف الاسرائيليون هذه العملية في كتبهم التي نشرت بعد الحرب «الاندفاع المدرع الجريء نحو الجنوب» أية شجاعة وأية جرأة هذه؟ أين كانت هذه الشجاعة وهذه الجرأة قبل ذلك؟ إن فرقة شارون المدرعة

ظلت تقاتل لواء مظليا مصريا لمدة اسبوع كامل ولم تستطع ان تتقدم طوال هذا الاسبوع سوى ١٠ كيلو مترات فقط. أما بعد أن أعلن وقف اطلاق النار فاذا بالجرأة والاقدام تحلان فجأة بالاسرائيليين.. واذا هم يتقدمون ٣٥ كيلو متر في يوم واحد، هو يوم ٢٣ اكتوبر.

- ومع ذلك فاني لا ألوم الاسرائيليين على ما فعلوا. إني ألوم الذي أعطاهم الفرصة ليفعلوا ذلك وهما السادات واحمد اسماعيل. إن الشرف العسكري المصري بريء من تلك الاخطاء التي ارتكبها كل من السادات واحمد اسماعيل ولذلك فاني مرة أخرى اطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحديد الاخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية والقيادة العسكرية خلال حرب اكتوبر، وتحديد المسؤولين عن تلك الاخطاء.. حتى يتعلم أبناؤنا وأحفادنا من تلك الاخطاء.. وحتى نطهر الضباط والجنود الذين قاتلوا بشرف وأمانة وشجاعة من الأوزار التي لحقت بهم نتيجة اخطاء ارتكبها بعض القادة.

☐ **التعليق على قرار السادات يوم ٢٠**

- يدعي السادات في كتابه وفي أحاديثه بعد الحرب أنني كنت أطالب بسحب جميع القوات من الشرق وهو قول نفاه الجمسي في مذكراته.. حيث أقر بأنني كنت أطالب فقط بسحب ٤ ألوية مدرعة.

- يدعي السادات ان القادة الذين حضروا هذا المؤتمر كانوا يعارضون خطة الشاذلي. وهذا قول لايمكن لرجل عسكري ان يقبله. إذ ان كل من حضر هذا المؤتمر من الرؤساء لايملك أن يتحدث إلا في تخصصه فقط. ورئيس الأركان هو وحده الذي يملك التحدث عن الخطة.

- يلومني بعض الناس بأنني لم أتكلم في هذا المؤتمر. وأنا أقول لهم ما قيمة كلام يتم بين نقيضين. أنا أطالب بسحب ٤ ألوية مدرعة قد يزيد تعدادهم عن ١٢٠٠٠ ضابط وجندي في حين أن رئيس الجمهورية يقرر بألا يسحب جندي واحد من الشرق. ان الفجوة بين الرأيين لايمكن تغطيتها. واني اتصور أن كلا من السادات واحمد اسماعيل كانا متيقنان انني على حق فيما اقول اذا كان الخيار هو الاستمرار في القتال. ولكن السادات اختار خيار وقف القتال على اساس ان يتوقف كل طرف عند الخطوط التي وصل اليها. ويؤكد هذا التصور، ان السادات بمجرد عودته الى منزله بعد انتهاء المؤتمر بعد منتصف الليل، انه اتصل بالسفير السوفيتي في هذا الوقت المتأخر، ليبلغه بأنه يوافق على اطلاق النار (ملحوظة: هذه المعلومة الاخيرة لم نعلمها إلا بعد انتهاء الحرب).

- وفي محاولة يائسة للدفاع عن قرار السادات برفض سحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق.. يدعي بعض القادة العسكريين ان

سحب هذه الألوية الاربعة الى الغرب سوف يعرض قواتنا في الشرق للسقوط في أيدي العدو. واليهم أقول انه بعد سحب هذه الألوية المدرعة الاربعة، فانه سيبقى لنا في الشرق ١٨ لواء مشاة ومعها - قبل استنزال خسائرها في القتال - الاسلحة التالية:

٦٠٠ دبابة

٢٠٠ BMP

٢٤٠ مقذوفات موجهة مالوتكا

١٨٠ مدفع ٨٥ مضاد للدبابات

٤٥٠ مدفع ب ١٠، ب ١١

* واليهم أقول ان كل فرقة من الفرق المشاه الخمس تملك امكانية صد ٣٣٧ دبابة معادية.. في حين ان كل ما لدى العدو في الشرق هو ٣ ألوية مدرعة.

* ولما قال أحدهم ماذا لو قام العدو بنقل لواءاته المدرعة من الغرب الى الشرق.. قلت ليته يفعل ماتقول. لان ذلك يعني تصفية الثغرة دون معركة. وفي نفس الوقت فان نقل كل قواته المدرعة الي الشرق لتصبح ٩ ألوية مدرعة لايمكن ان يشكل تهديدا خطيرا لقواتنا التي تتكون من ٥ فرق مشاة.. تملك كل منها امكانية صد ٣ ألوية مدرعة.

- ومـرة أخـرى أقـول لماذا لا تعـقـد مناظرة بين هـذين الرأيين المتـعـارضين حـتى يتـبين للدارسين العـسكريين أي الرأيين يتماشى مع أصول العلم العسكري، الذي نقوم بتدريسه لأبنائنا في المعاهد العسكرية؟

* سـوسن: يقـول السـادات فى كـتـابه البـحث عن الذات فى الصفحة رقم ٣٥١ مايلى: «فى يوم ١٩ اكتوبر بعد اجتماعى بالقواد عدت الي قصر الطاهرة وبدأت فى الحال تنفيذ قرارى. طلبت منهم أن يستدعوا لى السفير السوفيتى. والي أن حضر كتبت برقية الي الرئيس الأسد قلت فيها إننى قبلت وقلبى ينزف دما وقف اطلاق النار... لأنى مستعد أحارب اسرائيل مهما طال الوقت. لكنى غير مستعد علي الاطلاق لمحاربة امريكا. كما لا اسمح بأن تدمر قواتي المسلحة مرة أخري، أو أن يدمر شعبنا ومنشآته، وفى آخر البرقية قلت له إننى مسؤول عن هذا القرار، يحاسبنى عليه الشعب فى مصر وتحاسبنى عليه أمتنا العربية». ويستطرد السادات فيقول: «وجاء السفير السوفيتى فقلت له لقد قبلت وقف اطلاق النار علي الخطوط الحالية. الدولتان العظمتان يجب ان تضمنا وقف اطلاق النار والتنفيذ الفورى للقرار ٢٤٢»، فما هو تعليقك علي ذلك؟

- الشاذلي: أولا التاريخ الصحيح هو ٢٠ اكتوبر وليس ١٩، وقد سبق ان تحدثنا عن ذلك. أما بخصوص انه طلب وقف اطلاق النار لأنه لايريد محاربة أمريكا فهذا شعار من الشعارات الديماجوجية التي يلجأ اليها السادات ليبرر أفعاله. من قال أن امريكا أعلنت علينا الحرب. لقد كنا نعلم جيدا قبل دخول الحرب ان امريكا تدعم اسرائيل بالأسلحة والمعدات والمعلومات. وكان الاتحاد السوفيتي هو الآخر يمدنا بالسلاح والعتاد والمعلومات. وبمجرد اندلاع الحرب شرع الاتحاد السوفيتي في امداد كل من مصر وسوريا بالسلاح والعتاد، وقامت امريكا بنفس الشيء بالنسبة لاسرائيل. وقد بلغت الامدادات السوفيتية لمصر وسوريا ٧٨٠٠٠ طن (منها ١٥٠٠٠ بطريق الجو + ٦٣٠٠٠ بطريق البحر) أما الامدادات الامريكية لاسرائيل فكانت ٦١١٠٥ طن (٢٧٨٩٥ طن جوا + ٣٣٢١٠ بحرا). إن المساعدات الامريكية لاسرائيل ليست هي السبب في حدوث ثغرة الدفرسوار، ولكن الاخطاء الجسيمة التي ارتكبها السادات واحمد اسماعيل، وفي مقدمتها عدم المناورة بالقوات، هي التي ادت الى حدوث الثغرة واتساعها يوما بعد يوم. وهذا التطور - وليس امريكا - هو الذي دفع السادات يوم ٢١ اكتوبر الى المطالبة بوقف اطلاق النار. ولكن السادات يريد ان يخفي مسئوليته عن تلك الاخطاء بأن يدعي بأنه طالب بوقف اطلاق النار لانه لايستطيع محاربة أمريكا.

* سوسن: يقول السادات فى الصفحة رقم ٣٥٥، فى كتابه البحث عن الذات انه قال لكيسنجر فى نوفمبر ٧٣ «أنا الآن عندى ٨٠٠ دبابة واسرائيل عندها ٤٠٠ دبابة. وأنا عندى صاروخ ونصف لكل دبابة.
والاسرائيليون محصورون ومدخلهم ستة ونصف كيلو متر شرقا. واذا اغلقناه فهم مقضى عليهم مش عاوزة جدال»، ثم يقول فى الصفحة رقم ٣٥٦ من المصدر السابق، انه التقي بكيسنجر مرة اخرى في ١١ ديسمبر وقال له «أنا مش مستعد أقبل الاسلوب اللى هم ماشيين به ده. وأنا حصفى الثغرة». وان كيسنجر رد عليه قائلا «أنا قبل أن أحضر اليك عارف انك جاهز... أنا طلبت صورة الموقف من البنتاجون فاعطونى تقريرا كاملا. حائط صواريخك يتكون من كذا بطارية. دباباتك حول الثغرة ٣٠٠ دبابة.. مدافعك عددها كذا. وتستطيع فعلا ان تصفى الثغرة. ولكن اعلم انك اذا فعلت هذا سيضربك البنتاجون لانه لن يسمح للسلاح السوفيتى أن ينتصر علي السلاح الامريكى للمرة الثانية»، فما هو تعليقك؟

* الشاذلي: هل أجريت مقابلة مع كيسنجر لتتاكدي من صدق ما يقوله السادات؟

* سوسن: لا

- الشاذلي: وهل أتيحت لك فرصة الاطلاع على وثائق حرب اكتوبر المحفوظة في وزارة الدفاع (المصرية) لتتأكدي من حجم وتوزيع قواتنا وقوات العدو شرق وغرب القناة يوم ٧ نوفمبر ٧٤، ويوم ١١ ديسمبر ٧٤ وهي الايام التي استقبل السادات فيها كيسنجر؟

* سوسن: لا

- الشاذلي: ان ما يقوله السادات هو تهريج يخدع به البسطاء من الناس، ولعلمك فقد وصفه كيسنجر بأنه مهرج سياسي، ولعلمك فان مذكرات كيسنجر التي نشرها في كتابين كبيرين الاول تحت عنوان: سنوات بالبيت الأبيض TheWhite House Years، والثاني تحت عنوان: سنوات القلاقل Years of Uphearal لم يرد في أي منهما أي اشارة الى تلك المعلومات التي يدعيها السادات. وحيث أن الخبر الصحيح لايمكن التأكد من صحته إلا بعد الاستماع الى من يدعي بصحته ثم الى من ينكر صحته ثم الى شهود عدل لايتطرق الشك الى ذمتهم، ولايكون هناك أي احتمال للنسيان. وحيث أن كل ذلك لم يتم من جانبك أو من جانب أي شخص آخر.. فانني اشك كثيرا في صحة مايقوله السادات. فاذا أضيف الى ذلك أن السادات ثبت كذبه في حالات متعددة فان ذلك يدعونا الى أن نرفض مايقول إلا اذا تأكدنا من صحته من جهات متعددة .لايخضعون لسلطانه ولا يخشون إلا الله.

- وانني أسوق بعض الأمثلة عن ادعاءات السادات التي ثبت

بالوثائق وشهود العدل انها كانت ادعاءات باطلة:

* ادعى بأن السوفيت لم يعطونا السلاح والعتاد، وأن مصر هي التي قامت بتصنيع الكباري التي عبرت عليها قواتنا المسلحة يوم ٦ اكتوبر ٧٣، وان الاتحاد السوفتي لم يكن يطلعنا على المعلومات التي تلتقطها أقمارهم الصناعية عن اسرائيل فاذا بالوثائق التي نشرها هيكل في الاهرام تؤكد عدم صدق هذه الادعاءات (الاهرام ٧٣/١١/٢٧، ٧٣/١٢/٤، ٧٣/١٢/٦).

* ادعى أمام مجلس الشعب بأن الجيش الثالث لم يحاصر قط. وتأكد أن الجيش الثالث تم حصاره يوم ٧٣/١٠/٢٣ وانه بقي في الحصار أكثر من ثلاثة أشهر الى أن تم فك حصاره ضمن تسوية سلمية.

* ادعى في كتابه البحث عن الذات انني ذهبت الى الجبهة يوم ٧٣/١٠/١٦ وأنني عدت منها يوم ١٩، وقد أكد كل من الجمسي وعبد المنعم خليل أنني ذهبت الى الجبهة بعد ظهر يوم ١٠/١٨ وانني عدت منها مساء يوم ١٠/٢٠ وكان السادات يرمي من وراء التلاعب بهذه التواريخ تحميلي مسؤولية عدم القضاء على الثغرة... حيث ان قوة العدو يوم ١٠/١٦ لم تكن تزيد على لواء مشاه (مظلي) وكتيبة دبابات. أما يوم ١٠/١٨ وهو يوم وصولي فكان له فرقتين مدرعتين بها ٥ ألوية مدرعة ولواءين من المشاة.

* ادعى انني عدت منهارا من الجبهة، ولم يؤيد احد هذا الادعاء.

* ادعى انني عندما عدت من الجبهة اوصيت بسحب جميع قواتنا من الشرق. وقد أكد الجمسي في كتابه انني لم اطالب سوى بسحب ٤ ألوية مدرعة. وقد توصل الى هذه الحقيقة أيضا اللواء جمال حماد الذي نشر كتابا عن حرب اكتوبر وناقش فيه هذا الموضوع.

- فما الذي يجعلنا نطمئن الى ما يقوله مثل هذا الرجل. ولو أخذنا بمبادىء الشريعة الاسلامية، واعتبرنا ان ما قاله السادات هي شهادة زور لاسقطنا كل اقواله من حسابنا. فقد قال تعالى على من يثبت انه شاهد زور «ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون» (سورة النور/الآية ٤).

* سوسن: ولكن ما الذى يدفع السادات الي ان يدعى بكل ذلك وهو يعلم أن المعلومة غير الصحيحة لابد وانه سينكشف عدم صحتها ولو بعد حين؟

- الشاذلي: كان السادات يعلم أن نجاح العدو في اختراق مواقعنا وحصار الجيش الثالث ومدينة السويس هو نتيجة اخطاء جسيمة ارتكبت من جانبنا، وما دام هناك خطأ لابد وأن يكون هناك مسؤول عن هذا الخطأ. وكان يعلم في قرارة نفسه أنه هو المسؤول الأول عن هذا الخطأ، ولكي يبعد عن نفسه مسؤولية هذا الخطأ، كان لزاما عليه أن يبحث عن شخص يحمله هذا الخطأ،

فوقع اختياره علي.. لكي يبريء نفسه من جانب وليتخلص مني من الجانب الآخر بعد أن شعر أن وسائل الاعلام الاجنبية تلقي بأضوائها علي، وتصفني بأنني مهندس عملية العبور العظيم، وكذلك بعد ان ثبت له من تطور الاحداث صحة كل ما كنت أخشاه وأحذر من وقوعه، ولم يؤخذ بنصيحتي.. وعلى سبيل المثال هل تعلمين ان السادات قرر يوم ٢٨/١٠ بعد ان اصبح وقف اطلاق النار محترما من جانب العدو، ان يسحب نفس الالوية المدرعة الاربعة التي سبق لي ان طالبت بسحبها يوم ٢٠/١٠ وانه تم فعلا سحب الألوية المدرعة الثلاثة التي كانت في الجيش الثاني أما اللواء المدرع الذي كان ضمن تجميع الجيش الثالث، فان القيادة العامة لم تستطع سحبه بعد ان كان الجيش الثالث قد تم حصاره اعتبارا من يوم ٢٣/١٠.

* سوسن: هذه معلومة جديدة لم أكن أعرفها. ولم يرد ذكرها علي لسان السادات أو احمد اسماعيل؟

- الشاذلي: هذا امر طبيعي، لان اعتراف اي منهم بذلك هو اقرار ضمني بأن اقتراحي بسحب هذه الألوية المدرعة يوم ٢٠/١٠ كان هو الاقتراح السليم، وانه لو تم سحب هذه الالوية يوم ٢٠/١٠ لما استطاع العدو ان ينجح في حصار الجيش الثالث ومدينة السويس.

* سوسن: وما رأيك فيما يدعيه السادات أنه كان

في استطاعته القضاء على الثغرة؟

ـ الشاذلي: لقد سبق لي ان اجبت على هذا السؤال من قبل، وباختصار شديد، فان اسرائيل لو كان لديها شك ولو بنسبة واحد في المائة ان السادات يمكن ان يتخذ قرارا بالهجوم على قواتهم غرب القناة، لما سمحوا بمرور كسرة خبز الى الجيش الثالث المحاصر، لقد كان الجيش الثالث رهينة ثمينة لدى اسرائيل. وكان ذلك هو الضمان الأكيد لاستمرار وقف اطلاق النار الى ان تحصل اسرائيل على افضل الشروط الممكنة. وهذا هو ما حدث فعلا، وعموما فان مناقشة موضوع امكانية تصفية الثغرة من عدمه بعد اتمام حصار الجيش الثالث، هو من الأمور التي لايمكن مناقشتها بموضوعية إلا في اطار مناظرة علنية يقوم المؤيدون والمعارضون فيها بعرض وجهات نظرهم على ضوء حجم وتوزيع قواتنا وقوات العدو شرق وغرب القناة. واني على استعداد للمشاركة في هذه المناظرة اذا قبل من يؤيدون وجهة نظر السادات المشاركة في تلك المناظرة.

* سوسن: يقول كل من فؤاد نصار، وسعيد الماحى انك طالبت بعد عودتك من الجبهة بسحب كل القوات من الشرق. فما هو تعقيبك على ذلك؟

ـ الشاذلي: طبقا لما جاء في كلام الرجلين انهما لايحتفظان بأي

مذكرات او أي ورقة عن حرب اكتوبر.. وانهما يعتمدان على الذاكرة، فان مرور ٢٠ سنة على تلك الاحداث يمكن ان تمحو الكثير مما تحتفظ به الذاكرة، فاذا اضفنا الى ذلك ان السادات ووسائل اعلامه الحكومية ظلت تردد طوال حياته ان الشاذلي طالب بعد عودته من الجبهة بسحب كل القوات.. فمن المحتمل ان يكون ذلك قد أثر على مفهوم كثير ممن استمعوا الى هذه الفرية. وهناك قرينتان توحيان بأن اصرار كل من الاخوين سعيد الماحي وفؤاد نصار بأن الشاذلي طالب بعد عودته من الجبهة بسحب كل القوات من الشرق الى الغرب، يرجع الى تأثرهما بالاعلام الساداتي الذي كان يردد هذا الاتهام صباح مساء طوال حياة السادات.. بل وتأثرهما بالاعلام الحكومي الذي ظل يردد نفس هذا الاتهام في مرحلة ما بعد السادات. القرينة الاولى هي ان الجمسي الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة العمليات والنائب الاول لرئيس الاركان ـ وهو الذي كان يعتمد فيما يقول على مذكراته وليس على الذاكرة ـ اقر بأن الشاذلي طالب فقط بسحب اربعة ألوية مدرعة من الشرق خلال ٢٤ ساعة التالية للدخول بها في معركة ضد قوات العدو. ولم يرد في أقوال الجمسي مايؤيد ما ذهب اليه كل من سعيد الماحي وفؤاد نصار عن مطالبة الشاذلي بسحب كل قواتنا من الشرق. القرينة الثانية هي انه عندما سئل كل من سعيد الماحي وفؤاد نصار عن حجم قواتنا وقوات العدو

وتوزيعها شرق وغرب القناة في الأيام ١٨ ـ ٢٠ اكتوبر، أجاب كل منهما بأنه لايتذكر. وهما يرجعان عدم تذكرهما لحجم وتوزيع القوات الى عدم احتفاظهما بأي مذكرات عن حرب اكتوبر. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يتذكر الانسان جزءا من معلومة معينة وينسى جزءا آخر متمما لهذه المعلومة سيما اذا كان هناك ارتباط وثيق بين جزئي المعلومة؟.. ولكن اذا جاز لنا أن نقبل بأن سعيد الماحي لايتذكر حجم قواتنا وقوات العدو في أيام القتال المختلفة، فان ذلك لايمكن قبوله من فؤاد نصار.. حيث ان سعيد الماحي كان قائدا للمدفعية وبالتالي فمن الجائز ألا يكون ملما بتفاصيل توزيع قواتنا وقوات العدو. أما ألا يتذكر فؤاد نصار حجم وتوزيع قوات العدو فهذا شيء يدعو الى التعجب.. حيث ان واجب مدير المخابرات الحربية الاساسي ـ ان لم يكن الوحيد ـ خلال الحرب، هو ان يقوم بتزويد القيادة العامة بحجم وتحركات وتوزيع قوات العدو كل يوم بل وكل ساعة اذا اقتضى الأمر ذلك.

- يقول فؤاد نصار انه عندما تحدث في مؤتمر القيادة ليلة ٢١/٢٠ فانه قال ان الاسرائيليين قاموا بعمل الثغرة ليثبتوا عدم الانهيار الكامل للقوات الاسرائيلية. وأن القاهرة غير مهددة. وان قواتنا تظل موجودة في مكانها مهما حدث. وان هذا الذي يحدث هو مجرد جيب يمكن التغلب عليه. وبالتالي فان التعامل معه سياسي أكثر منه عسكري. واني اشفق على

فؤاد نصار، وارى انه ظلم نفسه ظلما كبيرا بهذه الأقوال. ان هذه الأقوال يمكن أن ترضي وسائل الاعلام الحكومية التي تردد ما كان يدعيه السادات.. ولكنها يمكن ان تكون دليل اتهام ضد قائلها اذا ما وجد نفسه يوما أمام لجنة تقصي الحقائق، أو أمام محكمة قضائية أو محكمة تاريخية. وقد قام الجمسي بانصاف فؤاد نصار عندما قال «كان مدير المخابرات أول المتحدثين وقام بشرح موقف العدو ونواياه التي أبرز فيها ان العدو يهدف من معركته غرب القناة الى احتلال مدينة الاسماعيلية أو السويس. وهو ما يحقق له هدفا سياسيا بالاضافة لتأثير ذلك على الموقف العسكري لقواتنا.»

* سوسن: يصر كل من سعيد الماحى وفؤاد نصار.. انهما كانا ضد سحب أى قوات من الشرق، وذلك علي أساس ان الحاجة لم تكن تدعو الي ذلك.. وعلي اساس انه من المستحيل ان تسحب قوات عبر مانع مائى وهى علي اتصال بالعدو من الأمام ويحاصرها العدو من الخلف.. وعلي أساس ان سحب هذه القوات يمكن ان يؤثر علي الروح المعنوية ؟

- الشاذلي: ان موضوع سحب اربعة ألوية مدرعة لم يكن معروضا للبحث أمام القادة في مؤتمر ليلة ٢٠/٢١، فقد كان مطلوبا من كل قائد أن يعطي تقرير موقف في تخصصه، وليس من حق فؤاد

نصار ان يتحدث إلا عن موقف العدو ونواياه. وليس من حق سعيد الماحي ان يتحدث إلا عن موقف المدفعية. ان رئيس الأركان هو وحده الذي له حق اقتراح الخطة، والتي كان يمكن ان تشتمل على اقتراح بسحب الالوية المدرعة المقترحة وهذه حقائق يعلمها كل الدارسين للعلوم العسكرية. وكما بينت في السابق فان رئيس الجمهورية اصدر قراره دون ان يطلب مني الكلمة. ولذلك فاني اتعجب عما جاء على لسان كل من سعيد الماحي وفؤاد نصار عن سحب قوات من الشرق. من الذي أوحى اليهما بذلك ما دام الشاذلي لم يسمح له بالكلام؟ لو ان السادات طلب من الشاذلي الكلمة - كما طلبها من الآخرين - واقترح الشاذلي سحب اربعة ألوية مدرعة من الشرق للزج بهما في المعركة الدائرة في الغرب، ثم رأى السادات ان يستمع الى آراء القادة حول هذا الاقتراح لكان من حقهم ان يدلوا برأيهم في هذا الموضوع. أما إبداء الرأي في موضوع لم يطرح اصلا للنقاش فهذا أمر غير مقبول، ويتعارض مع ما نسميه في لغتنا العسكرية «اسلوب اتخاذ القرار» وهو اسلوب يجب ان يلتزم به جميع القادة.

- واني لا أعني بذلك مصادرة حق هؤلاء القادة في إبداء رأيهم، فمن حقهم ومن حق مصر عليهم ان تستمع الى آرائهم لكي تستفيد من خبراتهم وتجاربهم. ولكننا في نفس الوقت يجب ألا

نخلط بين حرية الخبير في ابداء رأيه وبين اسلوب اتخاذ القرار العسكري. فالقرار العسكري يشارك فيه مجموعة من الخبراء العسكريين. وتنظم اللوائح والتعليمات اسلوب مشاركة كل خبير، الى ان يتم اتخاذ القرار. ويجب ان يلتزم كل الخبراء المشاركين في اتخاذ هذا القرار بهذا الاسلوب. أما بعد أن يصبح القرار تاريخا، فانه من حق كل خبير سواء ممن شاركوا في اتخاذ هذا القرار أو ممن لم يشاركوا فيه، أن يبدي رأيه في هذا القرار. فابداء الخبير لرأيه هي شهادة لله، والله يأمرنا أن نؤدي الشهادة حتى وان لم يطلبها منا أحد. قال تعالى «ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله. وما الله بغافل عما تعملون» (البقرة/١٤٠). وقال تعالى «ولاتكتموا الشهادة. ومن يكتمها فانه آثم قلبه. والله بما تعملون عليم» (البقرة/٢٨٣). وانطلاقا من هذا المفهوم سوف أعلق على ما جاء على لسان كل من الأخوين سعيد الماحي وفؤاد نصار فيما يتعلق باقتراح الشاذلي بسحب اربعة ألوية مدرعة من الشرق مساء ٢٠/٢١.. وذلك بصفتهما من الخبراء العسكريين.

- يرى سعيد الماحي استحالة سحب قوات عبر مانع مائي بينما يضغط عليها العدو من الأمام (يقصد شرق القناة) ويحتل العدو مؤخرتها (يقصد غرب القناة). واني أبادر بأن أتفق معه على هذه المعلومة إن صحت الصورة التي صورها بها. ولكن من

قال ان هذه الألوية المدرعة ستنسحب تحت ضغط العدو؟ ومن قال ان العدو يحتل الاراضي (غرب القناة) التي ستتمركز فيها هذه الالوية بعد عبورها الى الغرب.

- ولكي يكون الحوار موضوعيا، ومدعما بالمعلومات الصحيحة والارقام، فاني أضع أمام الأخ سعيد الماحي وأمام القارىء الحقائق التالية:

١ ـ ثلاثة من الألوية المدرعة المطلوب سحبها كانت تتمركز في الجيش الثاني (اثنان منها ضمن تشكيل الفرقة ٢١ مدرعة. والثالث كان ضمن تجميع الفرقة الثانية المشاة) أما الجيش الثالث فكان يتمركز فيه لواء مدرع واحد من تلك الالوية المطلوب سحبها.

٢ ـ العدو حتى يوم ٢١، لم يكن يسيطر إلا على نصف المنطقة الخلفية للفرقة ١٦ مشاة التي كانت ضمن تنظيم الجيش الثاني، أما المناطق الخلفية لباقي تشكيلات الجيش الثاني فكانت تحت السيطرة الكاملة لقواتنا. وبالتالي فان سحب الألوية المدرعة الثلاثة من الجيش الثاني كان سيتم فوق معابر الفرقة الثانية والفرقة ١٨. أما بالنسبة للجيش الثالث فكانت منطقته الخلفية خالية من أي قوات معادية، وبالتالي فان سحب اللواء المدرع من الجيش الثالث كان سيتم فوق

معابر الفرقة السابعة والفرقة ١٩ .

٣ ـ كان إجمالى قوات العدو المدرعة بالجبهة المصرية يوم ١٠/٢١ ، وبعد أن قام العدو بدفع احتياطياته الاستراتيچية إلى تلك الجبهة، ٩ ألوية مدرعة كان منها ٦ ألوية غرب القناة فى مواجهة لوائين مدرعين مصريين. أما فى شرق القناة فكان له ٣ ألوية مدرعة فى مواجهة ٥ فرق مشاة مصرية. وحتى لو افترضنا أن العدو سينقل لواء مدرع آخر من الجبهة السورية خلال الـ ٢٤ ساعة التالية ـ وهى الفترة التى سنحتاجها لسحب ألويتنا المدرعة من الشرق ـ فإن أربعة ألوية مدرعة إسرائيلية لا يمكن أن تشكل تهديداً وضغطاً ضد ٥ فرق مشاة مصرية تقوم بستر عملية سحب ألويتنا المدرعة.

ـ وتؤكد هذه الحقائق أن سحب الألوية المدرعة لن يتم سحبها وهى مشتبكة بالعدو بل سيتم سحبها سحباً عادياً تحت ستر ٥ فرق مشاة.. وأنها ستنسحب عبر كباري مؤمنة تأميناً كاملاً من الشرق والغرب، وبعد هذا العرض فإني أتعشم أن أكون قد أزلت ما كان يشعر به الأخ سعيد الماحي من قلق حول امكانية سحب هذه الألوية المدرعة من الشرق إلى الغرب، وأن يقتنع في النهاية بأنه لو تم الأخذ بهذا الاقتراح لما تمكن العدو من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس يوم ٧٣/١٠/٢٣.

- أما القول بأنه لو قمنا بسحب هذه الألوية المدرعة، فان ذلك سوف يؤثر على الروح المعنوية للقوات.. وأن هذا السحب قد يتحول الى ذعر.. فان هذا قول افتراضي، ويكشف العقدة النفسية التي مازال بعض القادة يشعرون بها منذ نكسة حرب ٦٧، وسوف أناقش هذا الموضوع بتفصيل أكبر عندما أتكلم عن المناوَرة بالقوات.

- المناورة بالقوات هو سحب وحدة أو تشكيل من مكان في الجبهة لاتدعو الضرورة الى تمركزه فيه، الى مكان آخر في الجبهة تدعو الحاجة الى استخدامه فيه. تماما كما يحدث بين لاعبي الشطرنج، فاذا قام أحد اللاعبين بحشد عدد من قطعه الهجومية في اتجاه معين، فانه يتحتم على الطرف الآخر ان يسارع بحشد عدد من قطعه في الاتجاه المهدد. ويكون ذلك على أساس سحب عدد من قطعه من الاتجاهات غير المهددة الى الاتجاه المهدد. واللاعب الماهر في الشطرنج هو الذي يستطيع ان يتنبأ بالخيارات التي سوف يتبعها خصمه لعدد من اللعبات القادمة التي تكون عادة حوالي ثلاث لعبات وأحيانا أكثر من ذلك. والقائد الماهر هو الذي يستطيع - على المستوى التعبوي - ان يتنبأ بما سوف يقوم به العدو بعد يومين أو ثلاثة أو أكبر. أما على المستوى الاستراتيجي فان القائد الماهر يجب ان يكون لديه القدرة على التنبؤ بما سوف يقوم به خصمه

خلال الاسابيع والاشهر التالية، وعلى ضوء معرفة حجم قوات الخصم وقدرته علي الحركة والمناورة بالقوات.. وعلى ضوء مراقبة تحركات وحدات وتشكيلات الخصم، فان القائد الماهر هو الذي يستطيع ان يسبق خصمه بالمناورة ويمسك بزمام المبادرة بحيث يرغم العدو على ان يتصرف كما يريد. وهو ما يعبر عنه باللغة العادية: يجعل خصمه يرقص على نغماته To dance on his tunes واذا ما فقد القائد الماهر زمام المبادرة لسبب أو لآخر، فانه يجب عليه أن يبادر بالمناورة بقواته لكي يجهض المناورة التي قام بها الخصم. وبالتالي فانه يسترد المبادرة التي فقدت منه، ويمنع العدو من تحقيق أهدافه.

- واذا نحن طبقنا تلك المبادىء على حرب اكتوبر، فاننا نجد أننا عندما بدأنا الحرب يوم ٦ اكتوبر. كنا نمسك بزمام المبادرة، وارغمنا العدو على ان يرقص على انغامنا. كنا نريد منه ان يهاجم مواقعنا الدفاعية المجهزة فتتحطم هجماته على صخرة دفاعاتنا، ففعل ما نريد، واستمر الموقف على هذا الحال حتى يوم ١٠/١٣، خسر العدو خلالها حوالي ٦١٠ دبابة بينما كانت خسائرنا خلال نفس المدة ٢٤٠ دبابة. ولكن المبادرة انتقلت الى أيدي العدو اعتبارا من يوم ١٠/١٤ واحتفظ بها ليس الى ان توقف القتال على الجبهة المصرية في ٧٣/١٠/٢٨ فحسب، بل الى ان تم التوقيع على معاهدة كامب ديفيد في ٧٩/٣/٢٦.

- لم يقم العدو في الأيام التي سبقت ٧٣/١٠/١٤ بأي مناورة بقواته يمكن ان تعتبرها اغراء لنا لكي نتقدم بقواتنا في اتجاه المضايق. وبالتالي فانه لايوجد اي مبرر عسكري لقيامنا بهذا الهجوم، ان المبرر المعلن كما جاء على لسان القائد العام احمد اسماعيل كان هو تخفيف الضغط عن سوريا. ولكني بصراحة غير مقتنع بذلك. وأشعر في قرارة نفسي ان هناك مناورة سياسية خفية قام بها العدو، وكان من نتيجتها اتخاذ القيادة السياسية المصرية قرارها بتطوير هجومنا للشرق تحت شعار تخفيف الضغط عن سوريا.. والجبهة السورية بريئة مما يدعون. فكما سبق ان اسلفت فان الجبهة السورية لم تكن مهددة، بل ان موقفها يوم ١٠/١٣ لم يكن أقل صلابة من الجبهة المصرية. كما ان تخفيف الضغط عن سوريا لايمكن ان يتم من خلال قيام ٤٠٠ دبابة مصرية - لا تحظى بأي غطاء جوي أو دفاع جوي - بالهجوم ضد ٩٠٠ دبابة اسرائيلية تحظى بدعم كامل من القوات الجوية الاسرائيلية!

- وفي يوم ١٠/١٤ خسرنا في هذا الهجوم ٢٥٠ دبابة، في مقابل حوالي ٥٠ دبابة خسرها العدو، وقد كان من الممكن ان نستعيد المبادرة مرة اخرى من العدو، لو ان احمد اسماعيل قبل اقتراحي بأن نسحب الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة ٢١ المدرعة الى الغرب يوم ١٠/١٥.. اي العودة الى خطتنا

الاصلية واغراء العدو لكي يهاجم فتتحطم هجماته على صخرة دفاعاتنا، ولكي نعيد الاتزان الى موقعنا الدفاعي بعد ان استنفدنا احتياطياتنا التعبوية، ولكن احمد اسماعيل رفض هذا الاقتراح.

- وعندما حدثت الثغرة ليلة ١٦/١٥ اقترحت سحب الفرقة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من قطاع الجيش الثالث ليلة ١٧/١٦، على ان تقوم تلك القوات بسحق قوات العدو في الثغرة، ولكن السادات واحمد اسماعيل رفضا الأخذ بهذا الاقتراح. كان احمد اسماعيل يرفض اي اقتراح اتقدم به للمناورة بالقوات، سواء كان ذلك لاعادة الاتزان الى موقعنا الدفاعي، او كان ذلك للقضاء على الثغرة.

- كان احمد اسماعيل يبرر تصرفه هذا بسببين.. السبب الاول هو خشيته من ان يؤثر سحب قوات من الشرق الى الغرب على الروح المعنوية للقوات، وان هذا السحب قد يتحول الى ذعر. كان احمد اسماعيل مازال يعاني من عقدة نكسة ٦٧. وكانت هذه العقدة تجعله يخلط خلطا مشينا بين انسحاب عام ٦٧ وبين المناورة المقترحة بالقوات عام ٧٣. كانت قواتنا عام ٦٧ تنسحب تحت ضغط من قوات العدو البرية والجوية وبدون أي دفاع جوي من جانبنا، وبدون أي خطة أو سيطرة من القيادة العامة للقوات المسلحة. أما المناورة بالقوات عام ٧٣، فقد كان

يقوم بتنفيذها قوات ليست على اتصال بالعدو، وكانت تتم تحت ستر قواتنا البرية وتحت مظلة دفاعنا الجوي، وفي اطار خطة محكمة، وتحت سيطرة القيادة العامة. وبالتالي فان تحرك هذه الوحدات هو أقرب الى ان يكون تحركا اداريا أكثر منه الى تحركات العمليات. وبالاضافة الى ذلك فان انتصارنا في اقتحام القناة، قد فجر في الضباط والجنود طاقات معنوية هائلة، لم يكن يستطيع ان يحس بها او يلمسها إلا من يشاهد هولاء الجنود بنفسه ويتحدث اليهم.. وهو ما كان ينقص احمد اسماعيل الذي لم يزر الجبهة إلا بعد عدة اسابيع من وقف اطلاق النار. ان عدم المناورة بالقوات هو خطأ جسيم. فالحرب لايمكن كسبها إلا بالمناورة بالقوات. وان احجام وتردد احمد اسماعيل في المناورة بالقوات هو خطأ لايمكن قبوله تحت أي عذر من الاعذار، والادعاء بأن المناورة بالقوات مابين شرق القناة وغربها يمكن ان يؤثر على الروح المعنوية هو ادعاء باطل وانهزامي، ومن يؤمن بهذا الادعاء فانه لن ينجح قط في الانتصار في أي حرب.

- كان السبب الثاني الذي يبرر به احمد اسماعيل عدم سحب أي قوات من الشرق، هو الاستهانة بحجم قوات العدو التي نجحت في العبور الى غرب القناة، كان يتخذ قراراته على أساس ما يعلمه عن حجم قوات العدو وقت اتخاذ القرار وليس

على اساس ما يحتمل ان يكون عليه العدو بعد ٢٤ ساعة او بعد بضعة ايام. لقد رفض يوم ١٠/١٦ الخطة التي اقترحتها والتي كانت تتضمن سحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من قطاع الجيش الثالث وان تقوم هذه القوات بضرب وتصفية الثغرة يوم ١٠/١٧. وكان يقول ان قوة العدو لاتزيد على كتيبة دبابات، ولا يتطلب تصفيتها حشد كل تلك القوات، وحيث ان الخطط التعبوية يتم تنفيذها عادة بعد يوم أو اكثر من وقت اتخاذ القرار.. وحيث ان العدو الاسرائيلي كان يناور بقواته بصفة مستمرة بحيث يغير من أوضاع تشكيلاته كل يوم تقريبا.. وحيث ان خطط العمليات التي كنا نقوم بتنفيذها، كانت تنفيذا لقرارات اتخذها احمد اسماعيل قبل حوالي ٢٤ ساعة.. فان جميع خطط العمليات التي قمنا بها اعتبارا من يوم ١٠/١٧ كانت تتم بواسطة قوات غير كافية. كنا نستخدم قواتنا المدرعة لواء بعد لواء مما يسمح للعدو بتدمير الواحد بعد الآخر في حين ان الاستخدام الأمثل للمدرعات هو ان تستخدم في حشد كبير لحسم المعركة. كان استخدامنا لقواتنا المدرعة بهذا الاسلوب السيىء هو السبب المباشر لتدمير اللواء ٢٥ مدرع يوم ١٠/١٧ ثم تدمير اللواء ٢٣ مدرع يوم ١٠/١٨ بالاضافة الى ما تحملته ألويتنا المدرعة قبل وبعد هذه التواريخ.

- وحتى عندما يقتنع احمد اسماعيل بضرورة المناورة بالقوات،

فان قراره يكون بحجم غير مناسب من القوات، وفي وقت غير مناسب، لقد وافق يوم ١٠/١٨ على سحب باقي وحدات الفرقة الرابعة (لواء مدرع + لواء مشاة ميكانيكي) من قطاع الجيش الثالث شرق القناة. وبذلك استكملت الفرقة الرابعة واصبح لديها ٢ لواء مدرع + لواء مشاة ميكانيكي. ولكن العدو كان لديه غرب القناة في ذلك الوقت ٢ فرقة مدرعة تضم ٥ ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكي. وبصرف النظر عن ان قرار سحب لوائي الفرقة المدرعة جاء متأخرا ٤٨ ساعة عن الوقت الذي كنت قد طالبت به، فان انسحاب لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكي في ليلة واحدة تم في يسر وسهولة ودون ان يؤثر ذلك على الروح المعنوية.. واني اتقدم الى كل من الأخوين سعيد الماحي وفؤاد نصار والى كل من يدعي ان سحب قوات من الشرق الى الغرب سوف يؤثر على الروح المعنوية بالسؤال التالي: «لماذا تفترض ان سحب ٤ ألوية مدرعة من قطاع الجيش الثاني وقطاع الجيش الثالث يوم ١٠/٢١ يمكن ان يؤثر على الروح المعنوية.. مع العلم بأنه تم سحب لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكي من قطاع الجيش الثالث يوم ١٠/١٨ دون ان يؤثر ذلك على الروح المعنوية؟»

- والسؤال الثاني لكل من عارض أو مايزال يعارض الاقتراح الذي تقدم به الشاذلي مساء يوم ٢٠ اكتوبر بسحب ٤ ألوية

مدرعة من الشرق.. ثلاثة منها من قطاع الجيش الثاني وواحد من قطاع الجيش الثالث، هذا السؤال هو «لماذا قرر احمد اسماعيل سحب الفرقة ٢١ مدرعة (٢ لواء مدرع) واللواء ٢٤ مدرع من قطاع الجيش الثاني شرق القناة بعد وقف القتال يوم ٢٨/١٠، علما بأن هذه القوات هي نفس اللواءات المدرعة التي طالب الشاذلي بسحبها يوم ٢٠/١٠؟؟». ولم يأمر احمد اسماعيل بسحب اللواء المدرع الرابع الذي طالب الشاذلي بسحبه من الجيش الثالث، وذلك لسبب بسيط.. وهو ان الجيش الثالث كان قد تم حصاره اعتبارا من يوم ٢٣/١٠، هذا سؤال ستضع اجابته المعارضين لاقتراح الشاذلي في مأزق.

* بماذا يجيب الذين انصبت معارضتهم على أساس ان سحب هذه الألوية المدرعة سوف يعرض مواقعنا في الشرق للخطر؟ وان كان فؤاد نصار قد اعترف صراحة بأن سحب هذه القوات لايؤثر على سلامة قواتنا في الشرق؟

* وبماذا يجيب الذين انصبت معارضتهم على أساس ان سحب هذه الألوية المدرعة سوف يؤثر على الروح المعنوية للقوات.. علما بأن هذا السحب قد تم بعد أن تم حصار الجيش الثالث في حين أن اقتراح الشاذلي بسحب تلك الألوية كان لكي يمنع به حصار الجيش الثالث.

* وبماذا يجيب الذين انصبت معارضتهم على أساس انه

لايوجد لدينا كباري، وان العدو يحتل جميع مناطق العبور غرب القناة.

- ورغم أن ما يكتبه الأخ الجمسي يمتاز بالدقة، إلا اني لاحظت أنه يتفادى الحديث عن بعض المواضيع، فهو لم يتعرض في مذكراته التي نشرها الى الصدام الذي وقع بيني وبين الرئيس السادات في غرفة العمليات يوم ١٠/١٦ عندما طالبت بسحب الفرقة الرابعة المدرعة واللواء ٢٥ مدرع من الشرق لكي نوجه بها ضربة الى الثغرة صباح يوم ١٧ .. مع العلم بأن هذا الصدام كان له تأثير مباشر على موقفه تجاه اقتراحي مساء يوم ١٠/٢٠ بسحب اربعة ألوية من الشرق لمنع انتشار الثغرة؟ وهو يتحاشى أن يذكر حجم قواتنا وقوات العدو شرق القناة وغرب القناة يوم ١٠/١٨، ١٠/٢٠ .. مع انه من المستحيل أن نقيم قدرة الجيش الثاني على تصفية الثغرة خلال ساعات من وصول الشاذلي الى الجبهة كما يدعي السادات.. أو أن نقيم اقتراح الشاذلي يوم ١٠/٢٠ بسحب ٤ ألوية مدرعة، دون أن نعقد مقارنة بين حجم قواتنا وقوات العدو في كل من يومي ١٠/١٨، ١٠/٢٠.

- وعندما يكتب الجمسي أو يتحدث عن مؤتمر القيادة مساء يوم ١٠/٢٠ فانه يقول «إن قواتنا في شرق القناة قوية بالقدر الكافي الذي يجعلها صخرة تتحطم عليها أي محاولات العدو

ضدها.» وهذه حقيقة لم يجادل فيها أحد ولكنه يعود فيقول أن سحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق يترتب عليه اهتزاز مواقعنا الدفاعية.. ولو انه اعترف بأن كل ما كان يملكه العدو شرق القناة هو ٣ ألواء مدرعة ، وأنه فى أحسن الظروف كان يمكنه أن يسحب لواء مدرع أخر من الجبهة السورية خلال الـ ٢٤ التالية .. وانه يتصدى لهذه الألوية المدرعة الاربعة ٥ فرق مشاه مدعمة ، لا تضح أن سحب ألويتنا المدرعة لا يمكن ان يترتب عليه اهتزاز مواقعنا الدفاعية . ثم أن الجمسي لم يتعرض قط لعقد أي مقارنة بين قوات العدو وقواتنا في الغرب. ولو عقد هذه المقارنة لتبين لكل قارىء أو مستمع مدى الخطر الذي كان يهدد قواتنا يوم ٢٠/١٠، والنتائج خير شاهد على سلامة أو عدم سلامة أي قرار. وان نجاح العدو في حصار الجيش الثالث ومدينة السويس يوم ٢٣/١٠، هو خير شاهد على عدم سلامة القرار الذي اتخذه السادات مساء يوم ٢٠/١٠.

☐ ماذا يقول اللواء فؤاد نصار؟

- مرة اخرى لابد من التأكيد والاعتزاز بأن اللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية قد خصنا ولأول مرة بالحديث لانه - وكما ذكرت سالفا - يرفض الادلاء بأية أقوال عن هذه الحقبة، لكنه لم يبخل علينا وقرر الاستعداد للرد على أية اسئلة مهما كانت.. فقلت له.. هل كان الشاذلي منهارا عند عودته من

الجبهة؟ فقال: كلمة منهار كبيرة جدا، لايمكن ان نطلقها على قادة الجيش، وان ماحدث ان الفريق الشاذلي عاد من الجبهة وكنت أنا واللواء حسن الجرديلي بمفردنا، ودخل علينا ولم نلاحظ على الاطلاق أي بوادر لانهياره، وانما كان منفعلا نتيجة لوجوده في ساحة القتال، وهو الأمر الذي لابد وان يجعله متأثرا لما يدور ويحدث من حوله وخاصة عندما استطاعت اسرائيل انشاء رأس الكوبري، كان متأثرا جدا وقال في بداية كلامه لنا «دخل اليهود ونجحوا» ولابد وان نسحب القوات من الشرق لان هناك احتمال لان تكون القاهرة مهددة، وبناءا على ذلك اجتمعت القيادة وانعقد المؤتمر ليلة ٢٠/٢١ اكتوبر وكنت انا أو المتحدثين عن العدو وموقفه والاعمال المنتظرة، وقلت ان هذه العملية تمت نتيجة اظهار نوع من انواع اثبات عدم الانهيار الكامل للقوات الاسرائيلية وان القاهرة غير مهددة وان قواتنا تظل موجودة في مكانها مهما حدث وان هذا الذي يحدث مجرد «جيب» يمكن التغلب عليه وبالتالي فالتعامل معه سياسي أكثر منه عسكري.

*** مامعنى فقرة دخل اليهود ونجحوا.. وماذا كان يقصد الفريق الشاذلى ؟**

- يقصد ان العدو نجح في انشاء رأس الكوبري وهو الأمر الذي يساعد العدو على العبور بقواته وتفوق دفعاته، والتي زادت عن

الحجم الذي كان موجودا عندما ذهب الفريق الشاذلي الى الجبهة.

*** ولكن الفريق الشاذلي اكد في حديثه معي - واتفق معه في الرأى كل من المشير الجمسى واللواء عبد المنعم خليل - بأنه لم يطالب بسحب القوات من الشرق وانما بسحب اربعة ألوية مدرعة فقط من الشرق للغرب، لان الجيش الثاني والثالث معرضين للحصار ويعد ذلك القاهرة مهددة؟**

- مع احترامي وتقديري للآراء التي جاءت في هذا الخصوص فان ما سمعته من الفريق الشاذلي هو مطالبته بسحب قواتنا من الشرق للغرب لانها ستحاصر ويقطع عنها الامداد، وهذه شهادتي ولن أغير فيها حرف واحد.

*** هل لو كان قد تم سحب ٤ ألوية من الشرق للغرب ماذا سيكون الموقف وقتها؟**

- كان سيترتب على ذلك خسائر أكثر لهذا لم يوافق أي من القادة على رأي الفريق الشاذلي.

☐ محاولة لترتيب الوقائع

*** اذا كان الأمر كذلك لماذا قررت القيادة العامة سحب ٤ ألوية مدرعة التي طالب بها الشاذلي بعد وقف اطلاق النار يوم ٢٨ اكتوبر لتطويق الثغرة؟**

- المناورة بالقوات لم تأت بناء على توصيات الشاذلي وانما حدثت وفقا لادارة معركة انتشار قوات العدو في الشرق ومحاولته قطع خطوط الامداد عن الجيش الثاني والثالث، الامر الذي ترتب عليه سحب قوات واضافة قوات أخرى في الاحتياط العام وقوات اخرى جاءت من القاهرة لمجابهة تطور عمليات العدو.

***معني ذلك انكم كنتم متأكدين ان العدو لم يهاجم الشرق فى حالة وقف اطلاق النار؟**

- لا، القوات التي كانت موجودة في الشرق بعد سحب ٤ الألوية المدرعة كانت كافية لمواجهة اي موقف محتمل.

*** مرة اخرى هل يمكن ان ترتب لنا افكارك فيما يتعلق بحقيقة التوصيات التى تقدم بها الشاذلى للقائد العام بعد عودته من الجبهة؟**

- انعقد مؤتمر العمليات ليلة ٢٠/٢١ اكتوبر وتحدث القادة، مدير المخابرات الحربية «أنا» ثم رئيس هيئة العمليات «المشير الجمسي» والذي كان رأيه عن موقف قواتنا بناء على تقدير موقف قوات العدو هو نفس الرأي الذي قلته، وهو ان ما حدث مجرد «جيب» يمكن التغلب عليه، واتفق الجميع على ذلك، ولكن رئيس الاركان الفريق الشاذلي كانت له وجهة نظر مختلفة انه اذا لم يحتل العدو القاهرة يمكن ان يصل لمرحلة ضربها بالمدفعية أو

حصر القوات وفصلها عن الامدادات وقد تم ذلك بالفعل حدث الحصار الكامل، وتقدم اليهود في اتجاه الاسماعيلية لدرجة انني ارسلت من عندي مجموعات فدائية للتصدي للقوات وقد استشهد في هذه العملية المرحوم «ابراهيم الرفاعي» ونجحت هذه المجموعة في مقاومة العدو واضطر الى تغيير خط سيره باتجاه السويس ومع ذلك كان لابد من تنفيذ قرار القائد العام، واستند الرئيس السادات في قراره الى آراء القادة المختصين، والذين كانوا مخالفين لرأي الفريق الشاذلي، وانني لا اعتبر في ذلك ضعف أو خيانة، وانما مجرد اختلاف في وجهات النظر.

*** أين كنت يوم ٢٠ اكتوبر وهل تم استدعاؤك من القاهرة بالتليفون لحضور مومر العمليات؟**

- أنا لم اغادر مركز القيادة منذ صباح يوم ٦ اكتوبر حتى انتهاء المعارك وقرار وقف اطلاق النار، وسبق ان ذكرت ان الفريق الشاذلي دخل مركز القيادة يوم انعقاد المؤتمر وأول من التقى بهم أنا واللواء حسن الجريتلي، وبالتالي لم يتم استدعائي بالتليفون من القاهرة.

*** لكن الفريق سعيد الماحى قال لى انه أول من التقي بالفريق الشاذلى بعد عودته من الجبهة؟**

- يجوز انه التقى به خارج مركز القيادة وهو في طريقه الينا.

* * *

المشير عبد الغني الجمسي

■ أما المشير الجمسي فقد اتفق ورأي اللواء فؤاد نصار فيما يتعلق بعدم انهيار الفريق الشاذلي بعد عودته من الجبهة وقال: لقد عاصرت الشاذلي خلال الحرب، وقام بزيارة الجبهة اكثر من مرة، وكان بين القوات في سيناء في بعض هذه الزيارات، وأقرر انه عندما عاد من الجبهة يوم «٢٠» اكتوبر لم يكن منهارا، كما وصفه الرئيس السادات في مذكراته البحث عن الذات، ولا أقول ذلك دفاعا عن الفريق الشاذلي لهدف أو مصلحة ولا مضادا للرئيس السادات لهدف أو مصلحة، ولكنها الحقيقة أقولها للتاريخ، لقد كان هناك خلاف في فكر رئيس

الأركان وفكر القائد العام على الطريقة التي نواجه بها موقفا عسكريا أمامنا، وهذا واجب وحق لكل مسؤول في جهاز القيادة ان يبدي رأيه واقتراحه في الموقف، ولكن القرار في النهاية الذي يتحتم على الجميع الالتزام به وهو قرار القائد العام المسؤول عن ادارة العمليات، لقد التزمت القيادة العامة بالقرار الذي اتخذه القائد العام مؤيدا بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة في هذا الموقف، ومازلت أقول حتى اليوم ان هذا القرار من وجهة نظري صحيحا وسليما لمواجهة الموقف الذي يواجهنا.

*سألت المشير الجمسى ماهى حقيقة التوصيات التى تقدم بها الشاذلى للقائد العام بعد عودته؟

- قال: قلت في يوميات حرب اكتوبر ان الفريق الشاذلي عاد مساء يوم ٢٠ اكتوبر بالرأي الذي يراه لمواجهة تهديد العدو الموجود في غرب القناة، وهو ضرورة سحب اربعة لواءات مدرعة من الشرق الى الغرب خلال ٢٤ ساعة التالية للدخول في معركة ضد قوات العدو. وأن ذلك من وجهة نظره لايؤثر على كفاءة دفاعاتنا في الشرق. كما كان يرى أن الموقف خطير ويجب طلب حضور رئيس الجمهورية لشرح الموقف أمامه، وعندما حضر الرئيس السادات اجتمع مع الفريق اول احمد اسماعيل على انفراد لمدة حوالي ساعة قبل بدء المؤتمر، ومن الطبيعي ان يكون

الوزير احمد اسماعيل قد قدم للرئيس تقريرا عن الموقف، ووجهة نظره ورأي الفريق الشاذلي وهما رأيان متعارضان لمواجهة هذا الموقف، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي ان الشاذلي كان يرى سحب اربعة لواءات مدرعة من الشرق الى الغرب، أما احمد اسماعيل فكان يرفض ذلك.

☐ قرار مؤتمر العمليات

- دخل الرئيس السادات ومعه الوزير احمد اسماعيل والمهندس عبد الفتاح عبد الله وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية غرفة المؤتمرات، وطلب الرئيس رأي المجتمعين واحدا بعد الآخر. بدأ مدير المخابرات الحربية بشرح موقف العدو ونواياه التي أبرز فيها ان العدو يهدف من معركته غرب القناة الى احتلال مدينة الاسماعيلية أو السويس وهو ما يحقق له هدفا سياسيا بالاضافة لتأثير ذلك على الموقف العسكري لقواتنا. وكنت أنا المتحدث الثاني حيث شرحت في حديثي موقف قواتنا أبرزت فيه ان قواتنا في شرق القناة قوية بالقدر الكافي الذي يجعل منها صخرة تتحطم عليها أي محاولات للعدو ضدها، ونظرا لان الانجاز العسكري الكبير الذي تحقق بوجود قواتنا في سيناء، لايجب التنازل عنه أو تعريضه للخطر، لذلك فإن

المحافظة على قواتنا شرق القناة كما هي دون سحب أي قوات رئيسية منها أمر واجب، وكان رأيي ان سحب اللواءات المدرعة المصرية من الشرق الى الغرب يترتب عليه اهتزاز دفاعات قواتنا في الشرق الامر الذي لايمكن قبوله، فضلا عن ذلك، فان التأثير المعنوي على القوات بعد سحب اللواءات المدرعة في الشرق يصبح شديدا بطريقة سلبية. واتذكر اني قدمت اعداد الاسلحة الرئيسية من الدبابات والمدفعية، واسلحة المشاة وبصفة خاصة كميات الذخيرة الموجودة في الشرق موضحا انها تكفي لتحقيق مهمة الاحتفاظ بمواقع قواتنا في سيناء بكفاءة.

- وبعد أن استمع الرئيس لرأي باقي القادة لاحظت ان الفريق الشاذلي لم يتكلم، وقرر الرئيس عدم سحب أي قوات من الشرق مع احتواء قوات العدو في الغرب.

- ويفسر الشاذلي الموقف الذي اتخذه بعدم ابداء رأيه في المؤتمر، كما جاء في مذكراته ان طلب الرئيس الكلمة من المجتمعين واحدا بعد الآخر وقد قام كل منهم بشرح موقف القوات بأمانة تامة، وبعد ان استمع اليهم جميعا لم يطلب مني الكلمة، وعلق قائلا «لن نقوم بسحب أي جندي من الشرق»، لم اتكلم ولم أعلق وقلت ماذا اتكلم وقد اتخذ الرئيس القرار ولا يريد ان يسمعني، انني اريد ان اسحب «٤» ألوية مدرعة من

الشـرق وهو يعـارض سـحب جندي واحـد، انه لم يتـخـذ هذا القرار عن جـهل بل عن معرفـة تامة بالموقف، انه يعرف الحقائق كلها عن الموقف وهذا هو قراره.

***سألت الجمسي.. ماهو حجم وتوزيع قواتنا مساء يوم ٢٠ اكتوبر شرق وغرب القناة؟**

ـ ذكـرت في كـتـابي يومـيـات حـرب اكـتـوبر الموقف يوم ١٨/٢٠ اكـتـوبر فقلت ان القـتـال استـمـر شـرق وغـرب القناة إلا ان القـتـال في الغـرب كـان له الاسـبـقـيـة الاولى، بعد ان تمكن العدو من انشـاء كـوبري في منطقـة الدفـرسـوار، كـان لدينا من الاحـتـيـاطي غـرب القناة الفرقة «٤» المدرعة (عدا لواء مدرع موجود في شـرق القناة في قطـاع الجيـش الثـالث)، والفـرقة ٢٣ مـيكانيـكيـة وقـوات المظلات والصـاعـقة واللواء ٢٣ مدرع. ثم عـاد ليـقـول الجـمسـي.. دون تحديد لحجم القوات ان قواتنا في شرق القناة كانت قوية بالقدر الكافي، من دبابات ومدفـعـيـة واسلحـة المشـاة، وبصـفـة خـاصـة كـمـيـات الذخيرة.

* * *

الفريق سعيد الماحي

■ كان الفريق سعيد الماحي ضمن القادة المقربين من الرئيس السادات ورافقه في رحلته للقدس بصفته كبير الياوران، ثم تولى منصب رئيس جهاز المخابرات العامة الى ان عينه محافظا لمحافظة الاسكندرية.

***قلت للفريق الماحى: يقول الرئيس السادات فى كتابه البحث عن الذات ان الفريق الشاذلى عاد منهارا من الجبهة هل هذا صحيح، خاصة وانك اول من التقيت به بعد عودته من مكان الثغرة؟**

***وقلت له أيضا ان الهدف من معرفة ذلك ليس**

المطلوب النفي أو الاثبات قدر ما نريد معرفة خطورة الموقف والسبب المؤدي اليه؟

- قال الماحي: أنا فوجئت بالفريق الشاذلي وكنت وقتها في المركز «عشرة» وكان مغبرا بالتراب ومتأثرا ومنفعلا الى حد واضح يؤكد خطورة الموقف، وسألته ماذا أتى بك الى هنا وانا اعلم ان القيادة العامة ارسلت سيادتك الى قيادة الجيش الثاني بعد ان أصبح الموقف حرجا بالنسبة للثغرة؟ قال: انا عدت لان الموقف لم يعد يحتمل الانتظار على الجبهة وأنا لي رأي بأن يتم سحب القوات الموجودة شرق القنال الى الغرب، وإلا فسيكون الطريق مفترح لقوات العدو، وهذا يؤثر على القوات المسلحة المصرية التي أرى ان غالبيتها موجود في شرق القنال، اضافة لذلك قد يصل العدو الى عمق مصر وقد نخسر كل قواتنا الموجودة في الشرق. «اذن لانستطيع القول بأن الشاذلي عاد منهارا من الجبهة وان هذه الكلمة كانت تحتاج لمحلل نفسي وحسب علمي ان الرئيس السادات لم يعمل محللا نفسيا».

- ثم استدرك قائلا: طبعا رأي الفريق الشاذلي الخاص بسحب القوات من الشرق في تصوري كرجل عسكري انه كان في منتهى الخطورة لذلك تركته ليدخل مكتبه ثم توجهت مباشرة الى القائد العام المشير احمد اسماعيل رحمه الله، وقلت له ان الفريق الشاذلي عاد من الجبهة «وبيقول: كذا... كذا..» رد احمد

اسماعيل قائلا: لا.. هذا الكلام في منتهى الخطورة ولايستطيع أن يأخذ احد قرارا بشأنه ولابد من الاتصال بالقائد الأعلى للقوات المسلحة واطلاعه على الموقف ثم غادرته الى ان عقد مؤتمر القادة بحضور الرئيس السادات.

*** ماهى حقيقة التوصيات التى تقدم بها الفريق الشاذلى للقائد العام بعد عودته من الجبهة، وهل اختلف كل القادة مع رأيه، أم ان كل منهم كان يعرض موقف قواته فقط؟**

- في البداية قدم كل القادة المواقف والتوصيات الخاصة بقواتهم، واذكر انه لم يوجد بيننا من ابدى تأييده لتوصيات الفريق الشاذلي.

*** قاطعته... لماذا؟**

- قال: لان معركة ١٩٦٧ كانت محفورة في ذاكرتنا وان الجندي عندما يكون تحت ضغط الاشتباك مع العدو ويصدر الامر اليه بالانسحاب يبادر الى ذهنه هذا التاريخ، وبالتالي كان سيمثل خطورة كبيرة جدا بالنسبة للقوات المصرية ليس من السهل السيطرة عليها، وان ما حدث في ٦٧ بسبب ذكر كلمة «سحب» او انسحاب، كان محتمل ان يحدث في ١٩٧٣ لو ان القوات المصرية كان قد تم سحبها من الشرق الى الغرب، اضافة لذلك كان من الصعب جدا تنفيذ توصيات الشاذلي، لانه كان هناك

مانع مائي ورائنا، وقوات للعدو في الضفة الغربية، وبالتالي من المستحيل ان يتم سحب قوات مشتبكة مع العدو وتحت ضغطة وخلفها قوات اخرى للعدو، عبر مانع مائي، الوضع مختلف ليس لدينا حرية الحركة لان مكان القتال لم يكن في ارض صحراوية وانما كان محدودا بالكباري الموجودة.

- ثم عاد الفريق الماحي ليعرض وجهة نظر الفريق الشاذلي ويبدي رأيه بشأنها، فقال: أعلم أنه كان يرى أن القوات الرئيسية المصرية كلها كانت موجودة في شرق القناة، وان الفرقة المدرعة تحت الاشتباك وان الموقف غرب القناة اصبح مختلا، وانه لو نجح العدو في عبور القناة سوف يكون الطريق مفتوح أمامه، بالاضافة الي اعتقاد الفريق الشاذلي ان كل القوات التي لدينا وقتها هي الموجودة في شرق القناة، واذا دمرها العدو والتف حول الجيش الثاني من الخلف والجيش الثالث سوف يحاصر الجيشين وهذا ماحدث.

- لكن في تقديري ان الموقف كان سيكون خطيرا لو تم سحب القوات، لانها كانت مشتبكة مع العدو، فكيف يمكن سحبها دون وضع خطط محددة لهذا الانسحاب، خاصة وانه هناك خطوات يجب اتباعها في هذه الحالة وهي التنسيق بين مجموع القوات، اي مجموعة تسلم المجموعة الاخرى بانتظام ودون حدوث أي خلل، اقصد تنظيم عملية السيطرة علي القوات. وهنا اسأل

الفريق الشاذلي كيف يمكن سحب القوات وهي مشتبكة مع العدو، وعبر مانع مائي ودون تحديد خطط السيطرة لسحب القوات؟

☐ نقطة الخلاف الرئيسية

* لكن الفريق الشاذلى لم يطالب بسحب القوات من الشرق وانما اوصي بسحب اربعة الوية مدرعة فقط الي غرب القناة؟

- لم اتذكر العدد الذي طالب به واذكر ان الفريق الشاذلي لم يتحدث بعد حضور الرئيس السادات.

* قاطعته: لان الرئيس السادات اصدر القرار بعد الاستماع لمواقف القادة دون ان يطلب معرفة توصياته واكتفي بسماعها من المشير احمد اسماعيل؟

- لا، انا لا اتفق مع الفريق الشاذلي في ذلك، وكان من المفروض ان يدافع عن توصياته ويوضحها، حتى اذا لم يطلب منه ذلك خاصة وان الموضوع كان يتعلق بأمور عسكرية تتطلب تقديم كافة الدفاعات والمبررات لاسباب طرحه التوصيات التي تقدم بها، وان المسألة كانت تتعلق بقرار مصيري بالنسبة للقوات المسلحة

والتوصية بسحبها وهي على اتصال مع العدو.

*** ماهو الرأي الذي تقدمت به في مؤتمر العمليات؟**

- قلت ان عبور العدو الى غرب القناة سبب عندي بعض الخسائر في بطاريات المدفعية التي كانت موجودة في الغرب، والتي كانت تساعد القوات الموجودة شرق القناة، وذكرت ان القوات المصرية لازالت متماسكة وقادرة على توصيل الامداد للقوات الموجودة في الشرق، والتي ارى انها متماسكة ايضا وقادرة على المواجهة مما لايدعو اطلاقا الى الانسحاب من مواقعنا، وقلت انني ارفض سحب قواتنا من الشرق والتي لازالت سليمة، صحيح ان هناك بعض الخسائر التي حدثت بعد تسلل العدو للضفة الغربية، لكنها خسائر لاتؤثر على كفاءة القوات المدفعية في ادائها لواجبها، وانا لا أجد اي مبرر لسحب هذه القوات.

*** ماهو حجم وتوزيع قواتنا مساء يوم ٢٠ اكتوبر شرق وغرب القناة؟**

- أنا لا اتذكر حجم وتوزيع قواتنا مساء يوم ٢٠ اكتوبر شرق وغرب القناة، وهذه حقيقة ولم اناور في اجابتي عليك، وانما كما قلت لك فأنا لم أكتب مذكراتي وليست لدي النية في ذلك، ولم يوجد عندي ورقة واحدة احتفظ بها عن حرب اكتوبر، وان كل ما اذكره هو ان حجم قوات المدفعية بعد عبور العدو القناة والهجوم

الذي قام به كان تأثيره على قواتنا في الغرب كان من الضآلة أي انه لايؤثر على الكفاءة القتالية لقواتنا في الشرق والغرب.

***عدت لأقول له: ليس من المعقول ان لايكون فى ذاكرتك حجم وتوزيع القوات خاصة وان الحدث هو حرب اكتوبر؟**

- قال: اجابتي ستكون غير دقيقة ويمكنني ان اقول لك كان عبارة عن لواءات، مدفعية، وكتائب مدفعية، وكتائب صواريخ.

- ثم عاد ليقول: كان لايمكن قبول فكرة أو توصيات الفريق الشاذلي «سحب قواتنا من الشرق» وكانت ستكون مخاطرة كبيرة على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي لايمكن قبولها تحت أي ظروف مهما كان.

المشير محمد علي فهمي

■ بعد وعد أكيد منه بأنه سوف يتحدث الينا وقد حدد بالفعل مكان اللقاء في مدينة الاسكندرية، وبعد انتظاره عشرة أيام تلقيت منه الاعتذار، وانه اكتفى بما كتبه في مذكراته..

* * *

الفصل الرابع

أسرار الدولة وأسرار الحكومة

■ حوكم الفريق الشاذلي عام «١٩٨٣» بتهمة إذاعة أسرار عسكرية في كتابه عن حرب اكتوبر والذي كان قد نشره في عام ١٩٧٩ - وأصدرت المحكمة العسكرية حكماً غيابياً - بسجنه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفي يوم ١٤ مارس ١٩٩٢ عاد الشاذلي من الخارج وطالب بإعادة محاكمته حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ولكن رفض طلبه وأودع السجن الى أن أفرج عنه يوم ٦ اكتوبر ١٩٩٣ بعد أن قضى نصف مدة السجن.

* يقول الشاذلي أنه لم يفش أي سر من أسرار الدولة ولا يوجد في كتابه أي معلومة لم تكن اسرائيل تعلمها وقت صدور

الكتاب عام ١٩٧٩ ـ لكن الشاذلي يقول ان كتابه مليء بالأحداث التي تعمد السادات اخفاؤها علي الشعب المصري ـ وبالتالي فإن ما ورد في كتابه يعتبر إفشاء لأسرار الحاكم وليست أسرار دولة وشتان بين أسرار الدولة وأسرار الحاكم.

وهذا يقودنا للبحث عن اجابات للأسئلة التالية:

* ماهي تلك الأحداث أو الفقرات التي وردت في كتاب الشاذلي واعتبرتها المحكمة إفشاء لأسرار عسكرية؟

* ماهو الحد الفاصل بين أسرار الحكومة وبين حق الشعب في معرفة الحقائق على أساس أن الشعب هو صاحب السيادة العليا؟

* ماهو الأسلوب المتبع في النظم الديمقراطية لتحديد مفهوم أسرار الدولة؟

* هل يجب على السلطة القضائية أن تلتزم بتوقيع العقوبة علي من تتهمهم السلطة التنفيذية بنشر معلومات تعتبرها اسلطة التنفيذية إفشاء لأسرار الدولة ـ أم أن ذلك يخضع لتقدير القاضي واقتناعه بأن ما نشره المتهم يعتبر إفشاء لأسرار الدولة من عدمه.

ماذا يقول الفريق الشاذلي

■ **لم افش اي اسرار عسكرية:**

- إن اتهامي أمام محكمة عسكرية بأنني أفشيت أسراراً عسكرية في كتابي الذي نشرته عن حرب اكتوبر ١٩٧٩ ... هو اتهام باطل لا يستند الى أي دليل، وإني أتحدى من يدعي بغير ذلك أن يذكر معلومة محددة - يعتقد انها من وجهة نظره - تعتبر معلومة عسكرية سرية. لقد جاء في تعليق مدير إدارة القضاء العسكري الذي نشر في مجلة المجلة بتاريخ ٢٤ اكتوبر ٩٣ «أن الفريق الشاذلي بصفته العسكرية كرئيس للأركان قد أفشى أسراراً عن أسلحة ومعدات وخطط ومعلومات عن

تشكيلات وتحركات وأفراد وعتاد واستراتيجيات وتكتيكات القوات المسلحة المصرية. وذلك من خلال ما كتبه في الخارج من مقالات نشرت في مجلة الوطن العربي بالاضافة الى كتاب صدر في باريس تحت عنوان «حرب اكتوبر» دون إذن خطي من السلطات العسكرية المختصة. كما يوجب القانون» والجملة الوحيدة الصادقة في كل هذا التصريح هي أنني لم أحصل على تصريح كتابي من وزارة الدفاع بنشر كتابي عن حرب اكتوبر.. أما كل ما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري من اتهامات أخرى فهي ادعاءات باطلة لا تستند الى أي دليل.

- نعم لم أطلب تصريحاً من وزارة الدفاع لأني أرى أن أى قرار أو قانون يفرض على الأشخاص ضرورة الحصول على إذن مسبق من القيادة العامة للقوات المسلحة، قبل اجراء أي حديث أو قبل نشر أى كتاب هو إجراء غير دستورى ويتعارض مع مبدأ حرية الرأى التي كفلها ادستور لكافة المواطنين . وإن كل ما تستطيع السلطة التنفيذية عمله - اذا افترضنا احترامها للدستور هو أن ترفع الدعوى ضد من تعتقد أنه أفشى أسراراً عسكرية . . . ثم يترك الأمر بعد ذلك للقضاء للفصل فى الدعوى .

- نعم لم أطلب تصريحاً من وزارة الحربية لأني لا أعترف بحقه في ذلك. ولو أني اعترفت بحقه في ذلك لكان معنى ذلك أن

أذعن لقراره تجاه طلب التصريح... فاما أن يوافق أو يرفض، أو أن يطلب اليَّ أن أحذف بعض أجزاء الكتاب أو أن أضيف اليه ما يشاء. وهذا يعني أن الكتاب الذي يصدر بهذا الأسلوب يكون معبراً عن وجهة النظر الرسمية أكثر من كونه معبراً عن رأي المؤلف.. وهو ما كنت أرفضه ولا أقبله على نفسي.

- نعم لم أطلب تصريحاً من وزير الحربية لأنني على قناعة بأني لست أقل منه علماً أو وطنية عند تقييمي لما أكتب، من حيث أن ما أكتبه يمكن أن يستفيد منه العدو في تهديد أمن وسلامة وطني. فاذا علمنا بالكمِّ الهائل من المقالات والكتب التي يتحتم عرضها على وزارة الحربية لاحتوائها على مواضيع عسكرية... وأن الوزير وكبار معاونيه لا يستطيعون مراجعة كل هذه المقالات والكتب.. وان الأمور عادة ما تنتهي باحالة هذه الكتب والمقالات الى ضباط تنقصهم العلم والخبرة... اتضح لنا خطورة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها مثل هذه الرقابة... والتي عادة ما تتمسك بالشكل دون المضمون.. والتي قد تخضع أحياناً لعوامل شخصية وتصفية حسابات قديمة... أو قد تتأثر بموقف انتهازي من الضابط الرقيب اذا شعر أن فيّ رفض التصريح بنشر كتاب لمؤلف ما، قد يرضي رئيسه، نظراً لما يعلمه من وجود خلافات سابقة بين المؤلف وبين رئيسي الضابط الرقيب.

- نعم رفضت طلب التصريح بالنشر من وزير الحربية، لأن كتابي عن حرب اكتوبر كان مليئاً بالنقد اللاذع لرئيس الجمهورية ولوزير الحربية. ولأنني طالبت في هذا الكتاب بالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة، وإبعاد وزير الحربية عن القرارات العسكرية، نعم كنت ومازلت أطالب من أجل مصر أن يصبح رئيس الأركان هو الرجل العسكري الأول، وأن يصبح وزير الحربية شخصية سياسية تختص فقط باتخاذ القرار السياسي وتحديد الهدف الاستراتيجي دون التدخل في أسلوب التنفيذ. ولم يكن من المعقول أن يوافق وزير الحربية على التصريح بنشر كتابي اذا أنا طلبت منه ذلك (صفحة ١٦٤ من كتاب حرب اكتوبر).

- ولو أننا أخذنا بما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري عن مفهومه الفضفاض عن الأسرار العسكرية (تكنيكات، استراتيجيات، تحركات، أسلحة ومعدات، خطط تم تنفيذها) لأصبح لزاماً علينا أن نوقف إصدار مجلة الدفاع، وأي مجلة عسكرية أخرى تصدرها أفرع القوات المسلحة الرئيسية وأسلحة الجيش المختلفة. ولأصبح لزاماً علينا ألا نتحدث في الصحف عن المناورات العسكرية التي تقوم بها قواتنا. ولأصبح لزاماً علينا ألاّ نقبل في معاهدنا العسكرية طلبة أجانب حتي لا يدرسوا ما لدينا من تكتيكات واستراتيجيات...

الخ.. ولأصبح لزاماً علينا عدم اجراء أي مناورة مشتركة مع أمريكا... ولأصبح لزاماً علينا أن نمنع المجلات العالمية التي تعالج الشئون العسكرية من دخول مصر... والتي من ضمنها الكتب التي يصدرها

The International Institulc for Stratrgic Studies (IIS

المعهد الاستراتيجي للدراسات الاستراتيجية... والكتب التي يصدرها SIPRI .. والكتب التي تصــدرها Janes... حيث ان هذه الكتب تتحدث عن حجم وتنظيم الوحدات والتشكيلات ومواصفات الأسلحة والمعدات...وكل ما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري على أنه من الأسرار - ولأصبح لزاماً علينا أن نمنع أقمار التجسس التي تعبر فضاءنا الجوي في كل يوم - أو على زقل تقدير نحتج على مرورها - وتقوم برصد كل تحركاتنا العسكرية.

☐ الأسرار في عصر الاقمار الصناعية:

- لقد لعبت أقمار التجسس دوراً هاماً في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، سواء من ناحية مراقبة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لبعضهما البعض، أو من ناحية تزويد بعض الدول الصديقة لأي منهما بالمعلومات التي تفيدها في صراعها

ضد الدول الأخرى المعادية. يقول المستر كيسي Casey مدير وكالة المخابرات الأمريكية CIA الأسبق «من الصور التي تلتقطها أقمارنا الصناعية، نستطيع أن نعد جميع الدبابات السوفيتية. وبتكرار التصوير على فترات، نستطيع أن نعرف اذا ما كانت هذه الدبابات صالحة للاستخدام من عدمه. وتستطيع وسائل الانذار المبكر أن تسجل أي تحركات تقوم بها القوات السوفيتية، أو أي مشروع دفاعي كبير يكون في مرحلة التطوير (صفحة رقم ٢٢١ من كتاب الحروب السرية لوكالة المخابرات الأمريكية The Secret Wars of the CIA للكاتب الصحفي بوب ودورد Bob Woodward).

- ويقول المستر جون ليمان Mr. John Lehman، الذي كان يشغل منصب وزير الحربية في إدارة الرئيس الأمريكي ريجان مابين ٨١ - ١٩٨٧، أن الولايات المتحدة زودت بريطانيا بمعلومات هامة خلال حرب الفولكلاند عام ١٩٨٢، وأن هذه المعلومات كانت بطريقة سرية، وكانت خافية حتى على كثير من كبار المسئولين في الادارة الأمريكية والحكومة البريطانية. وأنه بدون هذه المساعدة ماكان باستطاعة بريطانيا أن تنتصر في هذه الحرب. بل إن بعضاً من كبار المسئولين البريطانيين الذين كانوا على علم بتلك المعلومات التي قدمتها اليهم أمريكا - ويشاركهم في ذلك ليمان نفسه - يعتقدون أن بريطانيا كانت

ستهزم في تلك الحرب لو لم تحصل على تلك المعلومات (مذكرات ليمان صحيفة الجارديان بتاريخ ٨٩/١/٤).

وعن القمر الصناعي KH-11 ، يقول كيسي «أطلق أول قمر من هذا النوع في ديسمبر ١٩٧٦، فكان ذلك أهم انجازات السبعينات في هذا المجال. فقد كان في استطاعة هذا القمر أن يرسل الى الأرض ما يلتقطه من صور باشارات تليفزيونية فور تصويرها... وكان ذلك على عكس الجيل السابق من الأقمار الصناعية التي كانت تقوم بقذف الأفلام الى الأرض بعد استكمال التصوير، حيث كان التقاط هذه الأفلام وتفريغها ثم توزيعها على الجهات المعنية يحتاج الى الكثير من الوقت اذي قد تصبح فيه هذه المعلومات غير حديثة. أما بواسطة القمر الصناعي KH-11 ، فإنه أصبح في استطاعتنا في وكالة المخابرات والبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) والقادة الميدانيين أن يشاهدوا حركة الدبابات السوفيتية فور حدوثها.

- كان القمر الصناعي Eleectco optical K11-11 imaging Satellite ، يعتمد على التصوير. وكان ذلك يعني عدم قدرته على ارسال الصور الواضحة في الليل أو في الأيام الغائمة - ثم ظهر بعد ذلك الجيل المتطور من هذه الأقمار التي تستطيع التصوير ليلاً، وذلك بتكثيف ضوء النجوم. ثم ظهر الجيل

الثالث من الأقمار الصناعية الذي يعتمد على التصوير الراداري، حيث ان الاشارات الرادارية لا تتأثر بالظلام والسحب. وهكذا ظهر مشروع قمر لاكروس Lacrosse وقد وضع أول قمر لاكروس في الفضاء يوم ٣ ديسمبر ١٩٨٨. (ص. ٣٠ من المرجع السابق).

- وعندما أسقط الاتحاد السوفيتي طائرة الركاب الكورية التي انتهكت الأجواء السوفيتية أثناء رحلتها رقم ٠٠٧ في ليلة ٣١ أغسطس/ أول سبتمبر ١٩٨٣، على أساس انها كانت تقوم برحلة تجسسية لحساب أمريكا، سخر الخبراء الأمريكيون من هذا الادعاء، وقالوا ان الصور التي تلتقطها أقمارهم من ارتفاع ١٦٠ كيلومتر، أظهرت أحد الأشخاص وهو يقرأ صحيفة برافدا في أحد شوارع مدينة في شمال الاتحاد السوفيتي... وقالوا ان عنوان الصحيفة كان ظاهراً ويمكن قراءته من الصورة (نيويورك تايمز، هيرالد تريبيون ٨٣/٩/١٢).

- وفي لقاء مع عد من طلاب الجامعات المصرية في افتتاح اسبوع أنشطة الجامعات في الاسماعيلية، قال الرئيس حسني مبارك «إن المناورات المشتركة مع أمريكا لا تضيف شيئاً الى معلومات أمريكا عن قواتنا المسلحة. ذلك أنهم يعلمون كل شيء عنا. فهم يبيعون لنا اسلاح وقطع الغيار. كما انهم

يمتلكون أجهزة دقيقة للتصوير والتجسس تمكنهم من معرفة أدق الأسرار. وقد أبلغوا الحكومة المصرية أن هناك ٦٠ جندياً مصرياً على الحدود مع اسرائيل زيادة عن اتفاقية كامب ديفيد (مجلة المستقبل ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧).

- ويُعتقد أن الولايات المتحدة كانت أكثر تقدماً من الاتحاد السوفيتي في مجال الاستطلاع بالأقمار الصناعية. ولكن الاتحاد السوفيتي لحق بهم في منتصف الستينات. وقد علم الأمريكان بذلك عندما لفت السوفيت نظرهم بأنهم قاموا بتمويه مرابض صواريخ مينيتمان Minuteman في منطقة مونتانا، وأن ذلك يتعارض مع معاهدة سولت ـ ١. وقد أنكر الأمريكيون هذا الاتهام أول الأمر. ولكنهم اكتشفوا بعد ذلك أن الفنيين قد قاموا بتغطية هذه المرابض لحمايتها من الصقيع عندما هبطت الحرارة الى درجة الصفر. وبعد أن علم الأمريكيون بذلك أمروا برفع هذه الأغطية واعتذروا للسوفيت. ولكن هذا الحادث أكد لهم أن الاتحاد السوفيتي لابد وأن يكون قد أحرز تقدماً كبيراً في مجال الاستطلاع بالأقمار الصناعية.

- وفي خلال حرب اكتوبر ٧٣، استخدم الاسرائيليون الصور التي كانت أقمار التجسس العسكرية الأمريكية تلتقطها لمدينة السويس. فعرفوا منها الشوارع التي كانت تخلوا من القوات

المصرية والشعبية، وبناء على هذه المعلومات أخذت قيادة الجبهة الجنوبية (الاسرائيلية) توجه القوات الاسرائيلية التي كانت محاصرة في مكتب شرطة السويس للافلات خلال ليلة ٢٥/٢٤ اكتوبر.

- يقول السادات في الصفحة رقم ٣٧٥ من كتابه «البحث عن الذات» وهو يتحدث عن حرب ١٩٦٧، ما يلي: «كان جونسون (الرئيس الأمريكي) يستحث الاسرائيليين على المبادرة بالهجوم على سيناء، بعد أن قدم لهم صور القمر الصناعي الأمريكي عن أوضاع القوات المصرية في سيناء ساعة بعد ساعة» وعندما كان السادات يتحدث عن حرب اكتوبر ٧٣، فانه قال في الصفحة ٣٤٦ من نفس المرجع السابق ما يلي: «ولكن القمر الصناعي الأمريكي والبنتاجون كانوا يوافون اسرائيل بالموقف ساعة بعد ساعة دون أن تطلب ذلك.. وأخطرهم بنقل الفرقة ٢١ المدرعة من الغرب الى الشرق.

- ومرة أخرى يذكر السادات في الصفحة رقم ٣٨٧ من كتابه «البحث عن الذات» عن لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي (كان هذا اللقاء يوم ٧ نوفمبر ٧٣) ومطالبته بضرورة انسحاب اسرائيل الى خط ٢٢ اكتوبر، فيقول ما يلي: «خط ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٣ وهو الخط الذي كان قائماً وقت وقف اطلاق النار، وتعرفه أمريكا وروسيا بأقمارهما الصناعية...»

وهذا يعني اعترافاً صريحاً آخر من رئيس الجمهورية بقدرة الأقمار الصناعية في اكتشاف وتوزيع مواقع القوات المتحاربة.

- وبعد هذا العرض لامكانيات الأقمار الصناعية.. وبعد اعتراف السادات بأن أمريكا كانت تمد اسرائيل بكل المعلومات التي كانت تحصل عليها عن تحركات قواتنا بواسطة أقمارها الصناعية.. فهل يمكن لعاقل أن يتصور أن المخابرات الاسرائيلية كانت في حاجة ماسة الى معرفة تحركات قواتنا من كتاب الفريق الشاذلي!! وبعد أن كان قد مضى أكثر من ٥ سنوات على تلك الحرب!!

العلم العسكري والسر العسكري

■ الحرب علم وفن.. وتزدحم المكتبات العامة بمئات الكتب والمجلات التي تعالج الحرب بجميع فروعها. ولعل أقدم هذه الكتب - والذي مازال يدرس في الكثير من الأكاديميات العسكرية - هو كتاب «فن الحرب» الذي ألفه الصيني Sun Tzu عام ٥٠٠ قبل الميلاد. أما أحدثها فهو الكتاب الذي نشره الجنرال شوارتز كويف عام ١٩٩٢ عن الحرب التي قادها ضد العراق عام ٩١/٩٠. وبين هذين الكتابين صدرت آلاف الكتب

التي تتحدث عن التكتيك، والاستراتيجية، والتحركات، ومباديء الحرب، والتنظيم، والخسائر البشرية والمادية لكل حرب، والخلافات بين القيادات السياسية والقيادات العسكرية... الخ. ولم يقل أحد قط - إلا في مصر وفي حالة الفريق الشاذلي بالذات - أن ما ورد في هذه الكتب يعتبر إفشاء للأسرار العسكرية.

- وبهذه المناسبة نذكر بما قاله الرئيس حسني مبارك يوم ٩٢/٨/١٢ أثناء توديعه للقوة المصرية المسافرة الى سيراييفو. فقد قال «إن حرب اكتوبر تدرس الآن في جميع المعاهد العسكرية وغير العسكرية» وانه لفخر لمصر أن تقوم كلية القيادة والأركان الأمريكية بتدريس حرب اكتوبر لطلبتها. وهنا علينا أن نتساءل من أين حصلت أمريكا على المعلومات التي تقوم بتدريسها للطلبة العسكريين.. إن كان المرجع هو كتاب الفريق الشاذلي فهذا فخر للعسكرية المصرية، إذ يصبح أحد أبنائها صاحب كتاب يصل به الى العالمية. أما اذا كانت معلومات التي تدرس في الأكاديميات العسكرية الأمريكية يصدرها شيء آخر، فان هذا يعني ويؤكد ان زمريكا حصلت على هذه المعلومات - اذا افترضنا سريتها - من مصادر أخرى، وبذلك تنتفى التهمة المنسوبة الى ا لفريق الشاذلي فيما يتعلق بافشاء أسرار عسكرية.

- وبالاضافة الى الكتب العسكرية فهناك مئات المجلات العسكرية التي تصدر بطريقة دورية... بعضها يصدر اسبوعياً وبعضها يصدر شهرياً أو سنوياً. ولعل أشهر هذه المجلات على المستوى العالمي هي تلك التي تصدر عن الجهات التالية:

أ ـ معهد الدراسات الاستراتيجية الدولي

Intarnational Institate for Stratagie Studies

ب ـ المعهد الملكي للأسلحة المشتركة لشئون الدفاع

Royal United Setvises for Defance Studies

حـ ـ مؤسسة جينز Jane's

- وعن طريق هذه المطبوعات يمكن معرفة ميزانية الدفاع في كل دولة. وما تملكه كل دولة من قوات مسلحة. ويشمل ذلك عدد الأفراد وعدد الأسلحة الرئيسية، وأسلوب تنظيم هذه الأسلحة في تشكيلات، ومواصفات وخصائص كل سلاح ومعدة. كما تتضمن دراسات وبحوث عن المشاكل التكتيكية والاستراتيجية الحاضرة والمستقبلية.

- إن تطور أجهزة الرصد وتنوعها. وأقدم الدول الغربية على نشر المعلومات الوفيرة عما تملكه من أسلحة وعما يملكه الآخرون من أسلحة وعتاد، قد جعل كافة الدول عارية تماماً من كل سر يتعلق بالقدرات القتالية. وأصبحت كل دولة على معرفة تامة بما

تملكه جاراتها من أسلحة وقدرات قتالية.

وأصبح على كل طرف أن يبني خططه على أساس ان عدوه المحتمل يعلم عنه كل شيء فيما عدا النوايا التي يخفيها في صدره. ومع ان هذه النوايا يمكن تخمينها بواسطة القادة العسكريين في الطرف الآخر، إلاّ أنها مع ذلك تبقى هي السر الوحيد الباقي الى أن تبدأ العمليات الحربية، وبمجرد بدء العمليات وتنفيذ النوايا على أرض المعركة تصبح الحرب تاريخاً وتصبح خططها جزءاً من هذا التاريخ. وعلى هذا الأساس خططنا لحرب اكتوبر. كنا نعلم عن اسرائيل كل شيء، وكنا نفترض طبعاً انها تعلم عنا كل شيء. وكما يقول السادات في اصفحة رقم ٣٣٢ من كتابه ابحث عن الذات «كانت كل من مصر واسرائيل تمتلك من أساليب الحرب الالكترونية ما يمكنها من رصد كل ما يحدث على الجانب الآخر».

☐ لمن يكون الولاء:

- نعم لمن يكون الولاء؟ للشعب والدولة؟ أم للحاكم والحكومة؟ الاجابة على هذا السؤال قد حسمت في الأنظمة الديموقراطية. فالشعب هو اذي يختار الحاكم والحكومة دون تدخل من الحكومة التي تشرف على الانتخابات. والشعب هو الذي يحدد

اختصاص الحاكم والحكومة. وهو الذي يسقطهم اذا وجد منهم انحرافاً عن الحدود والاختصاصات التي رسمها لهم. ولذلك فان الولاء الأول يكون للشعب، أما ولاء الشخص للحاكم والحكومة فهو ولاء مشروط. وفي بريطانيا التي تعتبر أعرق الديموقراطيات في العالم المعاصر، تأكد هذا المفهوم من خلال قضية بونتنج Ponting عام ٨٥، قضية رايت Wright عام ١٩٧٨ .

- أما القضية الأولى فقد كانت تتعلق بموقف حكومة المسز تاتشر من اخفائها لبعض المعلومات التي تتعلق بحرب افولكلاند التي جرت بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢. فقد أدلت حكومة تاتشر أمام مجلس العموم البريطاني بأن الغواصة البريطانية كونكرور Conqueror أغرقت البارجة الأرجنتينية بلجرانو يوم ٢ مايو ٨٢، لأنها كانت تشكل خطورة على أمن وسلامة الأسطول البريطاني في المنطقة... وأنه عندما صدر القرار السياسي باغراق البارجة الأرجنتينية لم تكن مسز تاتشر قد علمت بعد بمشروع الاتفاق الذي تقدمت به البيرو لحل النزاع بين بريطانيا والأجنتين. ولكن المستر بونتنج الذي كان يشغل منصباً كبيراً في وزارة الدفاع سرب الى حزب العمال المعارض للحكومة وثيقة تؤكد ان الحكومة قد كذبت على مجلس العموم في نقطتين هامتين، النقطة الأولى هي

ان القرار السياسي قد صدر باغراق البارجة بعد ٢٤ ساعة من ابلاغ الحكومة البريطانية بمشروع الحل السياسي. والنقطة الثانية هي أنه عندما صدر الأمر باغراقها، كانت بلجرانو على مسافة ٢٠٠ ميل من الاسطول ابريطاني، وبالتالي فانها لم تكن تشكل أي خطورة للأسطول البريطاني.

- قدمت الحكومة البريطانية المستر بونتنج للمحاكمة بتهمة افشاء أسرار عسكرية (محكمة عادية طبعاً حيث أنه في بريطانيا لا تقام الدعوى ضد المدنيين أمام محاكم عسكرية). وفي أثناء المحاكمة دار الحوار بين الادعاء والدفاع حول سؤال هام هو: لمن يكون الولاء؟ للشعب أم للحكومة؟

فالدفاع كان يقول ان اذاعة هذه الأسرار كان بناء على نداء الضمير نحو حق الشعب في معرفة الحقائق. وأنه اذا تعارضت مصلحة الشعب مع مصلحة الحكومة، فان ولاء الموظف يجب أن يكون للشعب.

أما الادعاء فكان يتمسك بأن المستر بونتنج قد انتهك القانون الخاص بالأسرار الرسمية عندما أذاع أسراراً كانت بعهدته الى أشخاص غير مسؤولين... وانه ليس هناك تناقض بين مصالح الدولة ومصالح الحكومة القائمة هي نفس مصالح الدولة.

- وفي ١١ فبراير ٨٥ صدر الحكم بتبرئة المستر بونتنج من تهمة

اذاعة أسرار الدولة. وجاء في حيثيات الحكم أن مصالح الحكومة ليست دائماً متطابقة مع مصالح ادولة... وأن الموظف العام لا يمكن إدانته اذا هو أذاع معلومات في حوزته لا تهدد أمن وسلامة الدولة. سيما اذا اتضح له أن الحكومة تحجب حقائق هامة عن الشعب. وقد هلل الشعب البريطاني لهذا الحم. وعلق عليه السكرتير العام لموظفي الدولة قائلا «ان هذا الحكم يعتبر انتصاراً عضيماً للحريات المدنية. وأرجو أن يدفع ذلك الحكومات الى التوقف عن ملاحقة موظفي الدولة الذين كل جريمتهم هي انهم يضعون ولاءهم للشعب في المقام الأول».

- أما القضية الثانية فهي قضية المستر رايت Wright. والمستر رايت كان يعمل ضابطاً بالمخابرات البرنيطانية، وبعد تقاعده هاجر الى استراليا وألف كتاباً عن الأعمال القذرة التي تقوم بها المخابرات البريطانية والتي كان من بينها التصنت غير القانوني على محادثات الأفراد وسرقة منازلهم.. وقتل المستر جيتسكيل Gaitskell زعيم حزب العمال بأن دسوا له ميكروب مرض استوائي قاتل في شراب من الويسكي... والتآمر لاغتيال الرئيس المصري جمال عبدالناصر والزعيم القبرصي اليوناني جريفاس... الخ. وقد قام رايت بنشر كتابه - الذي أسماه قناص الجواسيس Spycatcher في أمريكا ولكن القضاء البريطاني فرض حظر النشر في بريطانيا.

بأغلبية ثلاثة ضد اثنين. وقد وقف الشعب ابريطاني ضد هذا الحكم. ولجأت بعض الصحف الى نشر أجزاء من الكتاب. وذهب توني بن Tony Benn أحد زعماء حزب العمال الى حديقة هايد بارك ومعه نسخة من الطبعة الأمريكية للكتاب وأخذ يقرأ منه على الجماهير الشعبية التي وقفت تستمع اليه. وكتبت صحيفة الديلي ميرور في ٣١ يوليو ٨٧ تقول «لقد نشر كتاب رايت في أمريكا وتمت قراءته في كل مكان. والانجليز وحدهم هم الذين لا يستطيعون قراءته. إن القضاة الأغبياء قد أصدروا حكماً لا يمكن أن يحترم أو يعيش». أما صحيفة الديلي ميل فقد نشرت في ٨٧/٨/١ تقول «لو قبل الشعب ابريطاني بأن الحريات التي يتمتع بها هي تلك التي تسمح بها السلطات (يقصد السلطة التنفيذية والسلطة القضائية) فان ذلك يعني أننا بدأنا السير على طريق الشمولية.

- أما في الأنظمة الاوتوقراطية والشمولية. فان الأمور تسير في عكس هذا الاتجاه تماماً.. فالولاء للحاكم هو السبيل الوحيد لشغل المناصب العليا. وفي هذه الأنظمة يشيع النفاق ويتقدم الانتهازيون الصفوف. أما القلة الذين يرفضون السير في ركب المنافقين ويتمسكون بالقيم والمبادىء فانهم يتعرضون لحملات ظالمة من وسائل الاعلام التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها عن طريق وسائل أخرى متعددة. وفي ظل هذه الظروف

الصعبة فلا غرابة أن يسود في تلك البلاد شعار يطالب الفرد بأن يكون ولاؤه للحاكم والحكومة، حتى لو تعارض هذا الولاء مع ولائه لله وللأمة والوطن.

- أما المؤمنون والمؤمنات فولاؤهم الأول والأخير لله سبحانه وتعالى مهما سبب لهم ذلك من مشاكل ومتاعب. وأما الحاكم فطاعته مشروطة بما جاء في الآية الكريمة «ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كُنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر. وذلك خير وأحسن تأويلا» (النساء/ ٢٩).

وقد أجرى الخلفاء الراشدون على هذا النهج. فقد قال أبوبكر مخاطباً الناس بعد أن تمت له البيعة «إني وليت عليكم ولست بخيركم. فان أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني... أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فان عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» وعندما ولي عمر بن الخطاب ردد نفس ما قاله أبوبكر الصديق. فقال له رجل وهو شاهر سيفه «والله ياأمير المؤمنين لو رأيناك معوجاً لقومناك بسيوفنا» فرد عليه عمر «وحكم الله الذي جعل فيكم من يقوم عمر بسيفه». هذا هو الحاكم المسلم حقاً. وهذا هو الشعب المسلم الذي يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يخشى إلاّ الذي خلقه وخلق السماوات والأرض وما بينهما.

من الذي يحدد أسرار الدولة

■ **تعريف السر:** في الأنظمة الديمقراطية تقوم السلطة التشريعية بتعريف السر تعريفاً دقيقاً قبل تجريمه. وتصدر السلطة القضائية حكمها في الدعوى التي ترفعها السلطة التنفيذية أو أي جهة أخرى ضد من يرتكب جريمة إفشاء السر، وحيث انه لا يمكن لأي سر أن يبقى سراً الى الأبد... وحيث ان وسائل الرصد والحصول على المعلومات تتطور عاماً بعد عام، وأن ما كان يمكن أن تحافظ الدولة على سريته منذ مائة عام لم يعد من الممكن المحافظة على سريته بعد تقدم وسائل الرصد الجوي والتسمع منذ ٥٠ سنة، وان ما كان من الممكن المحافظة على سريته منذ ٥٠ سنة لم يعد من الممكن المحافظة على سريته في عصر الأقمار الصناعية. بل ان قدرات الأقمار الصناعية تتعاظم عاماً بعد عام بحيث أصبح اليوم في استطاعة القائد العسكري أن يشاهد حركة الدبابات والتشكيلات المعادية على شاشة تليفزيونية وهي على بعد مئات أو آلاف الكيلومترات وفي ظل هذه المتغيرات السريعة، فان أفضل تعريف للسر العسكري، هو ما جاء في منطوق حكم المحكمة البريطانية التي برأت المستر بونتنج من تهمة افشاء أسرار عسكرية، في ١١ فبراير ١٩٨٥، فقالت بأن «السر العسكرى أو سر الدولة هو ذلك السر الذى يترتب

على افشائه تهديد أمن وسلامة الدولة».

- ومع أن هذا التعريف البريطاني صدر عام ١٩٨٥.. ومع ان كتابي عن حرب اكتوبر نشر عام ١٩٧٩، إلا أن مفهومي للسر العسكري كان يتطابق تماماً مع مفهوم التعريف البريطاني. ويبدو ذلك من مراجعة ما نشرته عن مؤتمر انشاص في ١٩ نوفمبر ٧١ (صفحة ١٤٩). ففي خلال هذا المؤتمر تحدث الجنرال السوفيتي أوكينيف عن الصواريخ جو/ أرض التي، قرر الاتحاد السوفيتي امدادنا بها.

وتحدث الجنرال أوكينيف عن مواصفات تلك الصواريخ التي يمكن استخدامها بواسطة القاذفات Tu-16 . ولكنني لم أتطرق في كتابي لمواصفات تلك الصواريخ عندما تبين لي أن مواصفات تلك الصواريخ لم تظهر في كتب ومجلات جينس Janes . ويبين هذا التصرف العلاقة بين السر والزمن. فما كنت أعتبره سراً عام ٧٩، لا يمكن اعتباره اليوم سراً.. حيث ان مواصفات تلك الصواريخ نشرت بعد ذلك في مطبوعات جينس اللاحقة.

- واذا نحن قبلنا بما تدعيه السلطة التنفيذية في مصر - وتأخذ به المحاكم العسكرية - بأنها هي صاحبة الحق المطلق في تقدم ماهو سر وماهو غير سر... فان ذلك لابد وأن يؤدي الى إهدار العدالة. وذلك نتيجة تجميع السلطات الثلاث (التنفيذية

والتشريعية والقضائية) في يد شخص واحد هو الحاكم أو من يكلفه بذلك. فالكل يعلم أن وزير الحربية في مصر هو الذي يعين القضاة العسكريين ويعزلهم ويرقيهم ويحيلهم الى التقاعد، وبالتالي فانهم جزء من السلطة التنفيذية. فاذا قبلنا بأن وزير الحربية هو صاحب الحق في توصيف أي كتاب أو مقال ينشر بأنه يحوي أسراراً عسكرية... فان ذلك يعني أن الحكم قد صدر مسبقاً بمجرد تقديم المتهم للمحكمة العسكرية... حيث ان مهمة القاضي العسكري في هذه الحالة هو إصدار الحكم على المتهم بناء على شهادة مقدمة من وزارة الحربية بأن ما جاء في كتاب أو مقال المتهم هو إفشاء للأسرار العسكرية.

- ونتيجة لهذه السلطات الواسعة، وعدم وجود أي ضوابط لتعريف ماهو سر حدثت تناقضات مؤسفة. فمن كان بالأمس هو صاحب السلطة في اعطاء التصريح للضباط المتقاعدين بنشر كتبهم أو عدم نشرها على أساس أن هذا سر وهذا غير سر... اذا هو بعد تقاعده يجد من بين تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه من يرفض التصريح له بنشر مذكراته على أساس انها تحوي أسرار عسكرية. وفي كثير من الحالات كان رفض التصريح للقادة القدامى بنشر مذكراتهم يخضع لما يسمى بتصفية حسابات بين القادة القدامى والقادة الجدد. أو أن القادة الذين في السلطة يلجأون الى هذا التصرف ارضاء

للحاكم اذا استشعروا منه عدم الرضى عن القائد المتقاعد حتى وإن لم يطلب الحاكم منهم ذلك.

- ففي عام ١٩٧٠ قام اللواء متقاعد صلاح الحديدي بتأليف كتاب عن حرب اليمن. واتفق مع أحد الناشرين اللبنانيين على طبعه ونشره في بيروت، دون أخذ إذن بذلك من وزارة الدفاع. ولكن المخابرات الحربية علمت بذلك قبل أن يصدر الكتاب، فأبلغت الفريق أول فوزي وزير الحربية بذلك. فاستدعى الوزير صلاح الحديدي وطلب اليه الغاء التعاقد وعدم نشر الكتاب. وأذعن صلاح الحديدي لقرار الوزير لأن البديل لذلك كان هو تقديمه للمحاكمة بتهمة إفشاء أسرار عسكرية. فاذا علمنا أن صلاح الحديدي كان يشغل قبل ذلك بسنوات منصب مدير إدارة المخابرات الحربية، وأنه بحكم هذا المنصب لابد وأن يكون لديه القدرة للتمييز بين ماهو سر وما هو ليس بسر.. واذاعرفنا أن كتاب صلاح الحديدي نشر بعد ذلك بسنوات بعد أن تغير موقف القيادة السياسية من حرب اليمن.. اتضح لنا أن أصحاب السلطة في مصر تنظر الى السر على أساس أنه سر الحاكم وسر النظام ثم تدعي ظلماً وعدواناً أنه سراً من أسرار الدولة. وما حدث مع اللواء الحديدي حدث مع الفريق أول متقاعد محسن مرتجى عندما رفض الجمسي - عندما كان وزيراً للحربية - التصريح له بنشر مذكراته - ثم تكرر نفس الشيء

عام ١٩٨٣ عندما اتهمت وزارة الحربية الفريق أول متقاعد محمد فوزي بأن كتابه الذي نشره عن حرب الاستنزاف يحوي أسرار عسكرية.

- في ٨٣/٤/١٣، أرسل أمين وزارة الدفاع خطاباً الى المدعي العسكري العام يقول فيه ان ما نشره الفريق الشاذلي في كتابه عن حرب اكتوبر، وما نشره الفريق أول فوزي في كتابه عن حرب الاستنزاف يحوي معلومات سرية محظور نشرها إلا بتصديق مسبق من مدير المخابرات الحربية، وأن نشر هذين الكتابين يضر بأمن وسلامة البلاد. والذي يثير التعجب والسخرية هو ان الفريق الشاذلي قدم للمحاكمة في حين ان الفريق أول فوزي لم يقدم للمحاكمة!!

- إن افشاء أسرار الدولة هي جريمة بشعة تخل بشرف صاحبها وتوجب احتقار من يرتكبها من كل مواطن شريف، ولذلك فان تجميع كل ما يتعلق بتوصيفها واقامة الدعوى على من يتهم بها ثم الحكم عليه.. في يد شخص واحد هو إهدار للعدالة.. وحيث ان جميع هذه السلطات يملكها وزير الحربية.. وحيث أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين وزير الحربية ويعزله.. فان ذلك يعني ان رئيس الجمهورية يجمع في يده سلطات تشريعية وقضائية بالاضافة الى سلطاته التنفيذية - وهو ما يتنافى مع روح الدستور. ولاصلاح هذه الأوضاع فاني أطالب أن يكون

التعريف الدقيق لهذه الجريمة من اختصاص مجلس الشعب. وأن تنحصر مهمة السلطة التنفيذية في اقامة الدعوى ضد من تعتقد أنه أفشى أسراراً عسكرية، ثم يكون بعد ذلك القضاء الطبيعي هو الجهة المختصة بالحكم في الدعوى سواء بالادانة أو البراءة.

- وان الأخذ بهذا الاقتراح - وهو المتبع في الدول الديموقراطية - سوف يقضي على فوضى التفسيرات المتناقضة التي تصدر عن السلطة التنفيذية.. والتي تخضع في معظم الحالات لأهواء الحاكم، ولولا أن نظام حسني مبارك يعتبر امتداداً لنظام اسادات لقدم هذا النظام الحالي السادات للمحاكمة - رغم وفاته - بتهمة إفشاء أسرار عسكرية وأسرار دولة وردت في كتابه البحث عن الذات!!

الحرب مدرسة لأولي الألباب

■ الحرب عملية باهظة التكاليف وتكاليف الحرب لا تقاس بمجموع ما يتم انفاقه خلال فترة العمليات الحربية وما تتحمله الدولة من خسائر بشرية ومادية خلال تلك الفترة، بل يضاف اليها ما تنفقه ادولة على قواتها خلال سنوات اسلم التي يتم خلالها تجهيز وتدريب قواتها المسلحة، وما يتم انفاقه لتأمين

الشعب ضد أخطار الحرب عند اندلاعها. ونتائج كل حرب هي التي تحدد مدى نجاح الدولة في تبرير شئونها العسكرية، من حيث التسليح والتدريب وترشيد الانفاق الخ... ولذلك فان الدروس المستفادة من كل حرب تعتبر ثروة لا تقدر بثمن لانها تكون رصيدا للدولة اذا ما اشتركت في حرب أخرى. بل إن كل الدول تسعى للحصول على الدروس المستفادة من الحروب التي لم تشارك فيها.

- وهذه الدروس المستفادة لا يمكن التوصل اليها إلاّ اذا عُرفت الأخطاء التي ارتكبت بواسطة أحد الأطراف المتنازعة وأدت الى هزيمته أو أدت الى وضعه في موقف صعب. وان اكتفاعنا بذكر الأعمال المجيدة التي تمت خلال حرب اكتوبر وعدم ذكر الأخطاء التي ارتكبت يمكن ان يولد لدى قادة الأجيال التالية شعوراً بالتفوق الزائف، الذي قد يؤدي الى ارتكابهم نفس الأخطاء التي ارتكبها اباؤهم وأجدادهم.. ولذلك فانه يجب علينا أن نعترف بأنه رغم النجاح الباهر الذي حققناه بعبورنا قناة السويس وتدميرنا لخط بارليف في ١٨ ساعة... فقد ارتكبنا سلسلة من الأخطاء. فان تطوير الهجوم يوم ١٠/١٤ كان قراراً خاطئاً وهو الذي أدى الى وقوع الثغرة ليلة ١٦/١٥ اكتوبر. وان عدم المناورة بقواتنا المدرعة واستغلال خفة حركتها لكي تتصدى بها ضد القوات المدرعة الاسرائيلية التي عبرت الى

الغرب كانَ تصرفاً خاطئاً. فقد كان يجب علينا أن نناور بقواتنا حتى يمكننا حشد القوات بالحجم المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. و ان إصرار السادات ووسائل الاعلام الحكومية المصرية على وصف ثغرة الدفرسوار بأنها معركة تليفزيونية هو وصف ديماجوجي ومضلل.

- إن هذه الحرب المجيدة التي خاضتها قواتنا في اكتوبر ٧٣، أصبحت تدرس الآن في كثير من الأكاديميات العسكرية.. وانهم يشيدون في تلك المعاهد بعملية العبور العظيم يوم ٦ اكتوبر.. ولكنهم في نفس الوقت يوجهون اللوم للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية لأنها لم تطبق مبدأ المناورة بالقوات بالسرعة التي تتطلبها ظروف المعركة. وقد ذهب أحد الخبراء العسكريين الأجانب الذين دعتهم الحكومة المصرية عام ١٩٧٥ للمشاركة في ندوة اكتوبر الى أن يصف القيادة المصرية بالشلل، وانه لمن المؤسف حقاً أن الاعلام المصري وكُتّاب السلطة في مصر يعلنون ويؤكدون لأبنائنا بأنه لم يكن في الامكان أحسن مما كان. وأن ضربة الطيران - تزلفا الى الرئيس حسني مبارك - هي السبب الرئيسي لتحقيق النصر. مع ان الحقيقة المرة هي ان القوات الجوية كانت هي إحدى نقاط الضعف الرئيسية في قواتنا المسلحة. مع ان الاعتراف بهذه الحقيقة لا يعني هجوماً أو نقداً لرئيس الجمهورية الذي

كان يشغل حينئذ منصب قائد القوات الجوية. فلم يكن حسني مبارك في ذلك الوقت هو صاحب الكلمة العليا في اختيار الطائرة أو في تخصيص الميزانية الكافية للقوات الجوية.. وبالتالي فانه لا يمكن أن يكون مسؤولا عن ضعف القوات الجوية. ولكن بالرغم من ضعف قواتنا الجوية بالمقارنة للقوات الجوية الاسرائيلية، فقد أظهر بعض الطيارين بطولات وشجاعة.. ولكن هذه البطولات الفردية كانت تضيع في زخم أي معركة جوية بين طائراتنا وطائرات العدو.

- ومرة أخرى فاني أكرر المطالبة بتشكيل لجنة تقصي حقائق يكون هدفها تحديد الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها القيادة السياسية والقيادة العسكرية في هذه الحرب. هذا هو ما تتبعه الدول الديموقراطية التي تحرص على دماء أبنائها وتحرص على أموال شعبها. حدث ذلك في بريطانيا في أعقاب حرب الفولكلاند. وحدث نفس الشيء في اسرائيل.. مرة في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ومرة في أعقاب حرب اكتوبر ٧٣، وانني لا أبغي من وراء ذلك مغنماً أو أريد أن نشهر بأحد. وإنما أريد أن تظهر الحقائق لأبنائنا وأحفادنا. فان كانت القيادة السياسية تخشى ن تشكيل هذه الجنة قد يؤدي الى تشويه صورة السادات، فان أقل ما يمكن عمله حتى لا يتهم جيلنا بالتقصير في حق الوطن، هو أن نقوم باجراء

ندوة أو مناظرة يشترك فيها القادة الحاليون والأحياء من قادة حرب اكتوبر.. حيث تناقش فيها المواضيع الهامة والتي مازالت موضع خلاف حتى الآن رغم مرور ٢٠ سنة على تلك الحرب. ويأتي في مقدمة هذه المواضيع المطلوب مناقشتها: أولاً، قرار تطوير الهجوم يوم ١٤. ثانياً: أسلوب التعامل مع الثغرة.. ثالثاً: موضوع المناورة بالقوات.

أهل الكهف ومفهوم الأسرار

■ ان من يدعي بأن ما جاء في مذكرات الشاذلي عن حرب اكتوبر يعتبر إفشاء للأسرار العسكرية هو واحد من اثنين، إما منافق أو جاهل. فأما المنافق فالله وحده هو الذي يعلم ما في السرائر، وقد أمرنا ديننا الحنيف ألا نحكم على الناس إلاّ بظاهر ما يعملون. فقد قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم. ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً. أيحب أحدكُمْ أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه. واتقوا الله. إن الله تواب رحيم» (الحجرات/١٢). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أُمرت أن أحكم على الناس حسب الظواهر، وأن أترك السرائر لله» وانطلاقاً من هذه التشريعات الالهية فاننا نفترض أن الجهل هو الذي أوقع بعض الناس في خطأ الخلط بين ما يمكن أن يعتبر سراً وبين

ما ليس هو بسر.

- والجهل لا يعتبر نقيصة إذا كان نتيجة سبب خارج عن إرادة الانسان. وأذكر بهذه المناسبة حديث طريف دار بيني وبين أحد شيوخ القبائل في اليمن عام ١٩٦٥م. كنت في ذلك الوقت قائداً للواء الأول المشاة الذي يتمركز في منطقة الجوف التي أقع في الركن الشمالي الشرقي لليمن. ومنطقة الجوف هذه هي التي تلتقي حدودها مع حدود المملكة السعودية حيث تمتد الصحراء ذات الرمال الناعمة وحيث تنعدم الأمطار. ويعتمد الناس في هذه المنطقة على عدد محدود من الآبار. وعجبت لأمر هؤلاء الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة حيث لا زراعة ولا تجارة ولا صناعة ولا أي مصدر للرزق. وزارني في مركز قيادتي أحد شيوخ المنطقة، فسألته ما الذي يدفعكم للبقاء في هذه المنطقة القاحلة التي لا ماء فيها ولا زرع ولا حتى شجر تستظلون به.. وكانت المفاجأة عندما قال «نحن قطاع طرف. إن طريق قوافل الحج من الجنوب الى الحجاز يمر عبر أراضينا. واننا نفرض عليهم الاتاوات في مقابل السماح لهم بالمرور أو نستحل أموالهم اذا لم يدفعوا. وما تحصله في موسم الحج يكفينا طوال العام..» ثم تطرق الحديث بعد ذلك عن أحوالهم المعيشية فقال «والله اليمن كانت أفضل بلاد العالم الى أن جيتم أنتم يامصريين فخربتم الديار!!» فعجبت لهذا القول وسألته هل زرت

مصر قبل ذلك فأجاب بالنفي. فسألته وهل زرت أي بل آخر خارج اليمن فأجاب بالنفي أيضاً. فقلت له «وكيف تعرف إذن أنها أفضل بلاد العالم اذا كان اليمن هو كل العالم بالنسبة لك. لقد زرت بلاداً كثيرة وأقول لك إن اليمن هي أكثر البلاد تخلفاً من بين كل ما زرته من بلاد العالم». وعندما خلوت بنفسي تساءلت ما ذنب هذا الرجل. إن العالم بالنسبة إليه هو أكل الثريد واللحم ومعاشرة النساء ومضغ القات.. وكل ذلك ميسور لديه بفضل ما يحصل عليه من مال حرام. واذا كنا نحن نعتبر أن ما يحصل عليه من اتاوات بفرضها على الحجاج، فهو لا يعتبرها كذلك بل إنه يعتبرها حقه لحمايتهم أثناء عبورهم الديار!!

- والجهل لا يعتبر نقيضة اذا شب الانسان في مجتمع مغلق تسيطر فيه الدولة على وسائل الاعلام والثقافة. مجتمع لا يسمع فيه المرء إلاّ ما يريد له الحاكم أن يسمعه. ولا يقرأ فيه الفرد إلاّ ما يريد له الحاكم أن يقرأه... فينشأ كالانسان الآلي يتصرف طبقاً للبرنامج الذي وضعه الحاكم. فهو عندما يتكلم أو يتصرف فهو إنما يردد من حيث لا يدري صوت سيده وأوامر سيده الذي برمجه.

- الجهل لا يعتبر نقيصة بالنسبة لأهل الكهف الذين نامت عقولهم مائة عام أو أكثر أو أقل. فمنهم من لا يعرف السيارة ومنهم من

لم يعرف الطائرة ومنهم من لم يعرف التليفون. ومنهم من لم يعرف التليفزيون ومنهم من لم يعرف الأقمار الصناعية ومنهم من لم يسمع بالصواريخ أرض أرض التي تسبح في الفضاء قاطعة أكثر من ١٠٠٠٠ كيلومتر وأنه يتم توجيهها أثناء مسارها بواسطة الأقمار الصناعية لتصل في النهاية الى الهدف المحدد لها بدقة متناهية وأنه يحمل خلال هذه الرحلة قنبلة نووية قوة تفجيرها تعادل ٤٠٠٠٠٠طن من المتفجرات (حوالي ٦٠ مرة قوة تفجير القنبلة التي ألقيت على هيروشيما في أغسطس ١٩٤٥) وان أقصى خطأ محتمل بعد هذه الرحلة الطويلة هو ١٠٠ متر.. أي أن أقصى خطأ هو ١ سنتيمتر عن كل كيلومتر!! ومنهم من لم يسمع أن أقمار الانذار المبكر Early Warning Satellite الأمريكية كانت خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، ترصد عملية اطلاق الصواريخ أرض أرض العراقية من طراز الحسين فور اطلاقها وتبعث بها الى المحطة الأرضية الأمريكية في ناروتجار Narrungar في استراليا حيث تقوم هذه المحطة بارسالها الى مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الأمريكية باتريوت Patriot التي تتمركز في السعودية عبر أقمار الاتصال.. وأن كل ذلك يتم بطريقة أوتوماتيكية في أقل من ثانية!!

- ولكن الجهل يعتبر نقيصة اذا أصر أهل الكهف ـ الذين نامت

عـقـولهم طوال هذه السنين ـ على عـدم تصـديقـهم لما يرون بأعينهم ويسـمـعون بآذانـهم... ويصرون على أن هذا من عمل الشيطان. هؤلاء إذن هم الجاهلون حقاً بمفهوم العصر الذي نعيش فيه. فمن يتصور أن حجم القوات المسلحة ونوعية تسليحها هو سر من أسرار ادولة فهو جاهل. ومن يتصور أن الخطط التي قمنا بتنفيذها في حرب اكتوبر هي سر من أسرار الدولة فهو جاهل.. ومن يتصور أن ذكر مواصفات وخصائص بعض الأسلحة والمعدات التي استخدمناها خلال الحرب هي سر من أسرار الدولة، فهو جاهل. واذا كان كل ما ذكرته سابقاً عن قدرات الأقمار الصناعية في التجسس والرصد، وعن العلم العسكري والسر العسكري، وعن حق الشعب في المعـرفـة، وعن أن الولاء الأول يجب أن يكون لله ثم للأمة والشعب، وان الحرب مدرسة يجب الاستفادة من دروسها... اذا كان كل ذلك لم يقنع ذوي العقول المتحجرة بأنهم مازالوا يعيشون في الماضي... فاني سأبذل محاولة أخيرة عل وعسى أن يفيقوا من الغيبوبة التي مازالوا يعيشون فيها. فسوف أذكر لهم بعضاً مما يعرفه العالم عن قواتنا المسلحة اليوم. وذلك طبقاً لما جاء في كتاب التوازن العسكري

The Militarg Balance 1993 - 1994

- القوات البرية عددها ٣١٠٠٠٠ (من بينهم حوالي ٢٠٠٠٠٠ مجند)

٤ فرقة مدرعة (كل من ٢ لواء مدرع + لواء مشاه ميكانيكي).

٨ فرقة مشاة ميكانيكي (كل من ٢ لواء مشاه ميكانيكي + لواء مدرع).

١ لواء مدرع حرس جمهوري

٢ لواء مدرع مستقل.

٣ لواء مشاه مستقل

٤ لواء مشاه ميكانيكي مستقل

٢ لواء اقتحام جوي

١ لواء مظلات

٧ مجموعة صاعقة

١٥ لواء مدفعية

٢ لواء هادن ثقيل

١ لواء صواريخ أرض أرض سكود Scud - B

١ لواء صواريخ أرض أرض فروج Frog-7

- وتشمل معدات القوات البرية الأصناف الرئيسية التالية:

٣١٦٧ دبابة من الأصناف التالية"

(٨٤٠ ت ٥٤ ، ٥٥ + ٢٠٠ رمسيس وهي ٥٤ ، ٥٥ معدل + ٦٠٠ ت ٦٢ +

($\frac{٨٠}{\text{MIAI Abrams}}$ + $\frac{٧٤٧}{\text{M60/A3}}$ + $\frac{٧٠٠}{\text{M-60/A1}}$

٣٠٠ عربة استطلاع طراز BRDM-2

٤٧٠ عربة قتال مدرعة توزيعها كما يلي:

($\frac{٢٥٠}{\text{BMR-600P}}$ + $\frac{٢٢٠}{\text{BMP-1}}$).

٣٥٧٥ عربة مدرعة

($\frac{١٠٧٥}{\text{BTR - 05\OT 62}}$ + $\frac{١٦٥}{\text{فهد}}$ + $\frac{٦٥٠}{\text{وليد}}$)

($\frac{١٦٨٥}{\text{M-113A2}}$ +

١١٠٨ مدفع مجرور ($\frac{٦٦٨}{\text{عيار ١٢٢ ملليمتر}}$ + $\frac{٤٤٠}{\text{عيار ١٣٠ ملليمتر}}$)

١٩٦ مدفع ذاتي الحركة عيار ١٥٥ ملليمتر

٢٧٥ قاذف صواريخ متعددة (٧٥ / BM-11 + ٢٠٠ / BM-21)

٩٣٥ هاون ثقيل (٩٠٠ / ١٢٠ ملليمتر + ٣٥ / ١٦٠ ملليمتر)

٢١ منصة صواريخ أرض أرض (٩ / Scud-B + ١٢ / FROG-7)

١٧٠٢ مدفع مضاد للطائرات (٦٠٠ / ٥ر١٤ ملليمتر ثنائي/رباعي + ٥٥٠ / ٢٣ ملليمتر ثنائي

+ ١٦٢ / ٢٣ ملليمتر رباعي ذاتي الحركة + ١٥٠ / ٣٧ ملليمتر +

٢٠٠ / ٥٧ ملليمتر + ٤٠ / ٥٧ملليمتر ذاتي الحركة)

- أما قواتنا الجوية فهي طبقاً للمصدر السابق تضم ٥٤٦ طائرة قتال، ٧٤ هيلوكوبتر مسلحة، ويشمل تعداد القوات الجوية ٣٠٠٠٠ من بينهم حوالي ١٠٠٠٠ مجند. وفيما يلي بيان بنوعية ومهام طائرات القتال:

طائرات هجوم ارضي: ١٢٦

٤٠ طائرة ألفاجيت

٣٠ طائرة فانتوم F-4E

٤٠ طائرة صيني J-6 (ميج ١٩)

١٦ ميراج 5E2

طائرات مقاتلة:

١١٠ طائرة F-16 (٣٠ / طرز A + ٨٠ / طرز C)

٦٠ طائرة صيني J-7 (ميج ٢١)

١٠٠ ميج ٢١

٥٤ ميراج 5 DE

١٦ ميراج 2000-C

طائرات استطلاع:

٦ ميراج 5 SDR

١٤ ميج ٢١

طائرات تدريب: ٦٠

٦ F-16B

٦ F-16C

١٦ J - 6

٢٤ ميج ٢١

٥ ميراج 5 SDD

٣ ميراج 2000B

- ويستمر المصدر السابق في سرد المعلومات التفصيلية عن قوات الدفاع الجوي والقوات البحرية. ولكن ليس هناك ما يدعو الى ذكر ذلك حيث ان هدفي هو إعطاء عينة من المعلومات المتاحة لكافة البشر والتي لا يمكن اعتبارها من الأسرار. ولم يفت هذا المصدر الهام أن يذكر ان «غالبية المعدات السوفيتية بما في ذلك الطائرات والدبابات في التخزين.. نظراً لنقص قطع الغيار). واذا نحن استعرضنا أسلحة ومعدات القوات المسلحة الرئيسية عام ١٩٩٣ ـ وبعد حوالي ٢٠ سنة من انقطاع الامداد السوفيتي ـ فانه يتضح لنا أن الموقف الحالي طبقاً للمصدر السابق هو كما يلي:

	٪ سوفيتي	٪ غربي	٪ صيني
القــوات البــرية	٧٥	٢٠	-
القــوات الجــوية	٢٥	٥٤	٢١
قوات الدفاع الجوي	٩٥	٥	-

- ولعلي بعد كل هذه الايضاحات، أكون قد أيقظت أهل الكهف من الغيبوبة التي أصابتهم. فإن لم يكن كلهم فأمل أن يكون قد استيقظ أغلبهم من سباتهم. فاذا استمر البعض منهم في غيبوبته بعد كل ذلك فلا أمل مطلقاً في اعادتهم الى الحياة التي نعيشها. وليرحمهم الله.

☐ ماهو السر العسكري؟!

- وسوف يقودنا هذا التحليل الى السؤال الهام والأخير وهو «وهل يعني ذلك أنه ليس هناك أسرار عسكرية يتوجب المحافظة عليها». وأبادر بالاجابة بلى هناك أسرار عسكرية كثيرة يجب المحافظة عليها. ومن الأمثلة على ذلك انتاج سلاح جديد، أو خطة عسكرية لم تنفذ بعد.

- فمن المعروف أن انتاج سلاح جديد متطور Sophisticated

مثل الطائرة أو الدبابة أو المدفع يمر بعدة مراحل. المرحلة الأولى هي مرحلة الابتكار ووضع التصميمات الخاصة بهذا الابتكار على الورق. والمرحلة الثانية هي تصنيع عينة من هذا الابتكار واجراء اختيارات ميدانية عليها للتأكد من مطابقة المواصفات النظرية على امكانيات المنتج ميدانياً. ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانتاج المكثف. أما المرحلة الرابعة فهي توزيع هذا الانتاج على الوحدات والتشكيلات الميدانية. وهذه المراحل الأربعة تستغرق عادة حوالي ١٠ سنوات. فاذا كانت الدولة المنتجة للسلاح تعتمد علي نفسها اعتماداً كلياً في جميع مراحل الانتاج دون الحصول على أي مساعدات فنية من أي دولة أجنبية ـ وهذا لم يكن متيسراً إطلاقاً إلاّ بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ـ فانها يمكن أن تخفي عن الطرف الآخر المنافس المرحلة الأولى والثانية. وهذا يعني إحراز السبق في مجال الانتاج بحوالي ٥ سنوات. ولكن بمجرد بدء الانتاج ووصول أعداد قليلة من المنتج الى التشكيلات العسكرية للتدريب عليه، فان وسائل الرصد المعادية تصبح قادرة على تصويره وتحديد مواصفاته وأسلوب استخدامه. وتصل المعلومات عن السلاح ذروتها بعد أن يتم متابعته خلال المشاريع التدريبية والمناورات. وتبقى بعد ذلك حلقة واحدة وأخيرة وهي متابعة نتيجة اشتراك

هذا السلاح في الحرب أو الحصول على عينة من هذا السلاح سواء بالاستيلاء عليه في حرب، أو باغراء بعض العملاء على الهروب به، أو تهريب الوثائق السرية التي تتعلق بالتصنيع والصيانة والاستخدام والقيود التي تتعلق بالسلاح.

- وتحرص الدول المنتجة للسلاح على ألاّ تبيع الأجيال الحديثة من سلاحها الى الدول الأجنبية إلاّ اذا كانت متأكدة من صداقة هذه الدول.. وكانت على قناعة تامة بأن هذه الدولة الأجنبية لن تفشي أسرار هذه الأسلحة الى أي طرف ثالث... حيث ان إفشاء الأسرار التي تكون مازالت غير معروفة عن هذا السلاح، يمكن أن تسبب أضراراً كبيرة، ليس بالنسبة للدولة المنتجة للسلاح فحسب.. بل لجميع الدول الصديقة التي تكون قد حصلت على هذا السلاح من الدولة المنتجة.

- كذلك فان الخطط الهجومية والدفاعية التي تقوم الدولة باعدادها قبل الحرب، تعتبر من أسرار الدولة. ولكن هذه الخطط تفقد سريتها عندما يتم تنفيذها على أرض المعركة. واذا كانت وسائل الرصد الحديثة لا تستطيع أن ترصد النوايا التي يحتفظ بها القائد في صدره، فهناك بعض التصرفات التي يمكن أن توحي بهذه النوايا، وهنا تبرز أهمية القيام بعمليات الخداع والتضليل التي ترمي الى إيهام الخصم بالنية الى عمل شيء ثم القيام بعمل شيء آخر. وإن ما قامت به قواتنا

المسلحة من عمليات خداع وتضليل قبل أن تشن هجومها يوم ٦ اكتوبر، يعتبر مثلا رائعاً لذلك.

- أما دول العالم الثالث التي تستورد التكنولوجيا أو بعضها من الخارج، والتي تعتمد على تشغيل الخبراء الأجانب في انتاج الأسلحة، فانها تجد صعوبة كبيرة في المحافظة على سرية انتاج الأسلحة المتطورة. ولعل العراق هو البلد الوحيد من بين تلك الدول الذي نجح في تحقيق ذلك بدرجة تثير الاعجاب. فقد نجح قبل عام ١٩٩٠، في انشاء مصانع لانتاج الغازات، وانتاج صواريخ أرض أرض (صاروخ الحسين ٦٥٠كم وصاروخ العباس ٨٥٠كم) وانتاج مدافع مختلفة الأعيرة. وكان قاب قوسين أو أدنى من انتاج القنبلة النووية... وانتاج أضخم مدفع في العالم. وقد تم كل ذلك في سرية تامة. ولكن يجب أن نعترف بأن الظروف الدولية كانت مواتية، وأن العراق أحسن استغلال تلك الظروف الدولية. فمن المؤكد أن وسائل الرصد الأمريكي كانت تعلم بمراحل انتاج العراق للغازات السامة في أوائل الثمانينات، ولكنها كانت تغض الطرف عن ذلك حتى يتمكن العراق من صد المد الاسلامي الذي ينبعث من ايران، والذي كان يهدد بسقوط الأنظمة العربية الموالية للغرب. وبعد توقف الحرب الايرانية عام ١٩٨٨... واندلاع حرب الخليج عام ١٩٩٠، انتهزت الولايات المتحدة الفرصة، لكي تقوم بتدمير الترسانة

العسكرية العراقية. فكانت المنشآت النووية ومصانع الغازات وانتاج الصواريخ هي الأهداف ذات الأسبقية الأولى لقصف القوات الجوية الأمريكية.

- وخلاصة القول فان مساحة المعلومات التي يمكن للدولة أن تحيطها بسياج من السرية أصبحت تضيق عاماً بعد عام. كما أن الأفعال ليست كلها ذات طبيعة واحدة فمنها ما يعتبر سراً وهو في مرحلة التحضير ثم يفقد الفعل سريته بمجرد التنفيذ. مثال ذلك استعانة مصر بطيارين سوفيت في الدفاع الجوي عن مصر عام ٧٠ والاستعانة بطيارين كوريين في الدفاع الجوي عام ٧٣... فقد تمت المفاوضات لتحقيق ذلك في الحالتين في سرية تامة... ولكن بمجرد اقلاع الطيارين بطائراتهم من القواعد الجوية المصرية التي يتمركزون فيها، وتبادلهم الحديث باللغة الروسية أو الكورية، فان هذا الفعل يفقد سريته. وبالتالي فان القاضي الذي يوكل اليه الحكم في قضية إفشاء أسرار يجب أن يكون متفتحاً ذو أفق واسع وعلى دراية تامة بتطور امكانيات الرصد في العالم. وأن يفرق بين ما اذا كان هذا السر هو سر الحاكم والحكومة، أم أنه يعتبر سراً من أسرار الدولة.. وإن إفشاء هذا السر يعرض أمن وسلامة الدولة للخطر.

ماذا يقول رجال القانون
في أسرار الدولة وأسرار الحكومة؟

■ التعريف الاستراتيجي والقانوني لتحديد مفهوم أسرار الدولة في القضايا الشائكة والمعقدة نظراً لتعدد الآراء في تفسير وتحليل ما يمكن أن يكون سراً من أسرار الدولة وما يدخل في دائرة استغلال فكرة السرية للالتفاف حول الحقائق.. واخفاء المخالفات الدستورية وبالتالي كان ولابد من أهمية الوصول للخط الفاصل قانوناً بين الأسرار التي من حق رجل الدولة أن ينشرها وبعض الأسرار التي تتعلق بسيادة الدولة ولا يجوز الاقتراب منها.

الدكتور محمد فتحي سرور

■ يرى أن قانون العقوبات شمل اذاعة الأسرار من عدمها ـ وقسمها الى عدة أنواع :

* النوع الأول: إما أن تكون شخصية تتعلق بالحياة الخاصة ـ فهي إذن محمية ولايجوز نشرها إلاّ بموافقة صاحب الشأن.

* النوع الثاني: الأسرار المهنية والمتعلقة بالمهنة والتي لايجوز نشرها أو إفشائها.

* النوع الثالث: أسرار الدفاع والتي تتعلق بمصلحة الدولة في الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي سواء كانت هذه الأسرار في شكل وثائق أو معلومات أو أخبار ـ بيانات ـ

وبالتالي تلحق صفة السرية «الأسرار» وتلازمها بغض النظر عن بقاء الشخص في وظيفته أم تقاعد عنها ـ لأن صفة السرية هنا موضوعية وليست شخصية ومرتبطة بالشخص القائم بالعمل الذي قام باذاعة «السر» ـ وبمعنى أدق ـ أنه اذا تقاعد العامل من عمله فإن هذا لا يمنع من الالتزام بحماية السرية اذا كانت متعلقة بأسرار المهنة، اضافة لذلك هناك قوانين أخرى تحظر كتابة أية مذكرات تتعلق بمهنة الشخص إلاّ بعد مضي فترة زمنية محددة، وهنا يكون الحظر مختلفاً عما ورد في قانون العقوبات ـ بمعنى أنه حتى لو سقطت صفة السرية ـ عن «السر» يظل الحظر الوارد في القانون الآخر بعدم النشر للمذكرات قائماً ـ إلاّ بعد مضي عشرين عاماً ـ بالنسبة للموضوعات العسكرية وهناك دول تختلف فيها مدد تداول الأسرار طبقاً لقوانينها الدستورية ـ ومع ذلك لا بأس من كتابة المذكرات بشرط عدم التطرف الى الأسرار.

*** إذن ماهو الحد الفاصل بين أسرار الحكومة وبين حق الشعب في معرفة الحقائق على أساس أن الشعب هو صاحب السيادة العليا ؟**

ـ اذا كان نشر الأسرار يؤدي الى الإضرار بمصالح الشعب ـ فمن واجب الشعب نفسه أن يطالب بعدم نشرها ـ لأنه صاحب

السيادة العليا والمصلحة العامة - أما اذا كانت هناك قضايا سياسية معينة ويريد الشعب معرفتها، فهذه تتعلق بمصداقية المسئول في قراراته ومصارحة الشعب بالحقائق لا تدخل في باب الأسرار.

كما اننا نرى أن إفشاء قضايا الانحراف والفساد ليست بأسرار - إلاّ اذا كانت هذه القضايا قد تم وضعها أمام القضاء وصدر قرار من النائب العام بحظر النشر فيها وعدم تداولها.

إلاّ أن هناك قضايا أخرى تقع تحت محارم القانون - وهي الأسرار الخاصة - التي تتعلق بحياة الشخصيات العامة - لكن اذا أراد الشعب معرفة بعض من هذه الأسرار حتى يوليه ثقته طالما أنه يتولي منصباً عاماً - هنا يجوز نشر بعض من الأسرار بشرط أن تكون الغاية منها تحقيق الصالح العام وليس بقصد التشهير.

أما اذا كانت الأسرار تتعلق بالدفاع والصالح العام فهذه لا يجوز نشرها على الاطلاق ولا يمكن أن ينجو الناشر من العقاب إلاّ بشرط واحد هو: إنتفاء القصد الجنائي - أي إنتفاء العلم بأنها أسرار - وهذه تتطلب اثبات وقائع وشهود قبل أن تكون خاضعة للقانون.

■ **ماهو الأسلوب المتبع في النظم الديمقراطية لتحديد مفهوم أسرار الدولة ؟**

- تحديد مفهوم أسرار الدولة من الموضوعات الدقيقة التي تتطلب وضعها في ميزان التوازن بين حق الانسان في المعرفة وفقاً لمبدأ الحريات وبين الحفاظ على النظام العام والمصلحة العامة - وبالتالي نحن لا نرى أي تعارض أو تناقض بين حماية النظام العام عن طريق الحفاظ على الأسرار وبين الديمقراطية والحق في الاعلان - ولكن نرى من يقول بأن الحريات محدودة - وهذا يمكن الرد عليه في حدود أن النظام يحد من بعض الحريات لعدم المساس بحريات الآخرين - فمثلاً - اذا كان نشر أسرار الدفاع سيؤدي الى الفوضى والاضطراب في المجتمع فإنه ليس من الحرية أن تنشر هذه الأسرار وكما سبق وأن أسلفت فإن كل حرية لها مجالها وهذه هي فكرة التوازن التي يقوم عليها القانون في الدول الديمقراطية والتي لا تطلق الحريات بغير حساب - وإنما تنظمها بشرط عدم التأثير على وضع الآخرين أي حماية النظام العام والحفاظ على الأسرار.

تعقيب :

- الدكتور محمد فتحي سرور.. رئيس مجلس الشعب حاول بحكم موقعه أن يتحدث عن تعريفات عامة لأسرار الدولة وكيفية حمايتها دون أن يحدثنا عن أمثلة واضحة ونماذج واقعية تحدث تحت قبة البرلمان - ربما ألمس له العذر لأن ذلك قد يحدث له نوعاً من الحساسية في إدارة جلسات مجلس الشعب.

- كما أن فكرة توازن المصالح والحريات وحماية الأسرار التي تحدث عنها في معرض حديثه معي - تختلف تماماً عما ذكره في كتابه - الشرعية الجنائية - وأن الحق الدستوري - هو حق مكفول لابد من تحقيقه لأن القانون لا يتعارض وحق الشعوب في المعرفة.

ويعلق الدكتور محمد عصفور... على الدكتور «سرور» ويقول له - لا يوجد في القانون - ما يسمى بفكرة التوازنات وإنما هناك نصوص واضحة لا يمكن مخالفتها بأية حال - وأن مصلحة الشعب الأساسية تكون في حصوله على حق الحرية والمعرفة. كما أنه لا يوجد أي تطابق بين مصالح الشعب ومصلحة النظام.

الدكتورة سعاد الشرقاوي

■ تقول الدكتورة سعاد الشرقاوي استاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق جامعة القاهرة: إنه من المعروف ان جميع أسرار الدولة يتم مناقشتها في المؤسسات البرلمانية لانه من المفروض ان اعضاء الشعب محل ثقة الشعب والدولة في الحفاظ على الأسرار والمصالح، لنفترض مثلا اذا قررت أي دولة اعلان حالة الحرب أو الدفاع أو حتى عقد اتفاقية سلام، يجب ان يتم مناقشة أدق التفاصيل الخاصة لاستعداد الدولة على المستويين المدني والعسكري لانه من المفروض ان الشعب سيشارك بالرأي والفعل.

- ولكن في مصر نحن نرى ان كل جلسات مجلس الشعب تذاع على شاشات التليفزيون دون الاعلان عن أية جلسات سرية، وبالتالي فأسرار الدولة أو الحكومة لايتم مناقشتها وانما هي حق مكفول لاعضاء الحكومة فقط دون اعضاء الشعب أو حق الشعب في معرفة الاتجاهات السياسية للبلاد.

- مع ذلك لابد من الحفاظ على الأسرار ومعرفتها في نفس الوقت حتى لايستفاد منها خارج حدود الدولة، ولكن اخفاء الحقائق

والأسرار على الشعب يعد انتهاكا دستوريا، لان حق المعرفة والاطلاع مكفول للجميع في كافة القوانين الدستورية على المستوى الدولي.

- وأمامنا مثال واضح، حدث مع الرئيس الامريكي السابق «نيكسون» عندما رفض تسليم وثائق قضية «واترجيت» للجنة التحقيق بحجة انها ضمن اسرار الدولة، صدر الحكم من المحكمة العليا، بضرورة تسليمه وثائق القضية، إلا انه رفض الحكم واستقال، وهذا يؤكد حق الشعب والرأي العام في معرفة الحقائق.

- وهناك أمثلة اخرى يقرها القضاء، منها أنه يعطي الحق للجان تقصي الحقائق في مناطق عسكرية ومؤسسات مدنية مهما كانت الحجج في منطقة السرية، ووسط كل هذه الامثلة فان تحديد مفهوم أسرار الدولة يظل من المسائل المعقدة والتي تخضع لاعتبارات كثيرة واجتهادات تتعدد وتتلون مع نظام كل مؤسسة في الدولة حيث فقدان نسبة التساوي وكذلك درجات السرية تتعدد ضمن مفاهيم وأساليب يتم تعديلها وتطويرها طبقا للمصالح التي يريدها النظام.

الدكتور محمود عاطف البنا

■ بينما يرى الدكتور محمود عاطف البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة: ان الاسلوب المتبع في النظم الديمقراطية لتحد مفهوم اسرار الدولة يقوم على أساس فكرة التوازن بين مصالح السلطة وحق حرية المعرفة لافراد الشعب والاطلاع على كافة الأسرار، لكن في حدود عدم الاضرار بالنظام العام ومصالح الآخرين، وقد تستدعي هذه الحدود الدخول في تقييد الحق في المعرفة فيما يتعلق بالأسرار العسكرية، وبالتالي فانه كلما توسعت قضايا حظر النشر وحق المعرفة في هذا البند بالذات يكون ذلك على حساب الحق السالف الذكر.

- اذن، فتحديد مفهوم أسرار الدولة يحكمه عدة مبادىء وتوجهات من الصعب تحديدها، فهي تخضع لحالات متعددة منها تفسير كل قانون لمفهوم «السرية» والذي يتأثر بدوره بالنظام السياسي لكل دولة ومدى احترامها للحقوق والحريات أو اغفالها نظرا لاهتمامها بالسلطة وحمايتها وعدم معارضتها أو التشكيك في دورها.

- ففي النظم الديمقراطية الحرة والأكثر ليبرالية وتسامحا، مع حق النشر والمعرفة يختلف تحديد مفهوم السرية عنه في النظم

الشمولية والتي تتوسع في ا عتبار أشياء كيرة جدا على انها من أسرار الدولة، وهي في حقيقة الأمر ليست من الأسرار في شيء، وعليه، أي أن تقتصر أسرار الدولة على ماهية الأسرار العسكرية على ألا يكون ليس كل ما يتصل بالنواحي العسكرية داخل في دائرة السرية، أي يقتصر «السر» على ما تلتزم به المحاكم هو القانون وليس تقدير أي سلطة اخرى، ويجب تنفيذ القانون بنصه وروحه اذا كان واضحا ومحددا في الحالة المعروضة وسلطة القاضي هنا تكون في حدود تطبيق القانون، ولكن الواقع في أغلب حالاته ليس كذلك، لان القوانين في أغلبها تحتاج الى التفسير، وهنا يأتي دور القاضي للقيام بتفسيرها طبقا للوقائع المرفوعة أمام المحكمة، وقد يحدث خلاف بين التفسير والوقائع المنسوبة للمتهم، في تحديد اذا ما كانت هذه الوقائع قد تشكل أسرارا أم لا وقد يصل الأمر الى صعوبة الحسم واعطاءها صفة السرية، وهنا يتكون للقاضي سلطة تقديرية وهذا التقدير هو الذي يجب اطلاق الحكم على أساسه مع تجنب الالتزام بجهات أخرى خارجية بما في ذلك النيابة العامة، واذا كان التقدير خطأ من حق المتهم الطعن في صحة الحكم والأخذ بمبدأ تعدد درجات التقاضي، حتى يصل الحكم لمراحله النهائية والتقدير الصحيح، ويكون الحكم نهائي وله حجيته.

شهادة رئيس المخابرات

■ حصلت علي شهادة رئيس المخابرات المصرية السابق الفريق سعيد الماحي، والذى سبق وان شغل منصب مدير قوات المدفعية اثناء حرب اكتوبر تفيد بأن الرئيس السادات كلفه بقراءة مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلى «حرب اكتوبر» النسخة المكتوبة باللغة الانجليزية، علي ان يكتب له تقريرا شاملا عما اذا كان الكتاب يتضمن معلومات عسكرية هامة تدخل دائرة الأسرار وتضر بأمن الدولة، إلا ان الفريق الماحى أكد فى تقريره للرئيس السادات ان الكتاب يخلو تماما من أية أسرار عسكرية تستحق أن يحاكم عليها الشاذلى، ومع ذلك صدر الحكم ضده بسجنه ثلاث سنوات مع الاشغال الشاقة.. كيف تفسر لنا ذلك.. بصفتك رجل قانون؟

- الحكم صدر من محكمة عسكرية وأنا لا استطيع تقدير هذا الحكم او حتى التعليق عليه، ولكن مايمكن قوله في هذا الموضوع ان شهادة الفريق الماحي ربما لم تعرض وقتها علي المحكمة وحتما تمَ تشكيل لجنة خبراء لتقييم الموضوع بالاضافة

لشهادات مسؤولين لتحديد سرية المعلومات من عدمها، وأنا لا اداقع هنا عن حكم المحكمة العسكرية وانما هي بالقطع قامت بتفسير القانون طبقا للوقائع التي قدمت اليها وقدرته من الناحية القانونية وصدر الحكم على هذا الاساس، لكن يظل غير نهائي ومن حق المتهم ان يطعن في عدم صحته، وعلى أية حال انا لم اطلع على حيثيات الحكم الذي صدر ضد الفريق الشاذلي، لذلك عندما اتحدث كرجل قانون عن مبادىء عامة، أهمها انه عندما يكتب أي شخص عن وقائع سبق نشرها فان هذا لايعتبر افشاء لأسرار، بل بالعكس الذي بادر من البداية هو الذي يقع تحت طائلة القانون خاصة اذا كانت الوقائع التي كتبها تضر بأمن وسلامة البلاد.

* تقصد انه طالما بادر الرئيس السادات باتهام الفريق الشاذلى فى كتابه البحث عن الذات بالتقصير فى اداء واجبه العسكرى ورد الشاذلى فى كتابه حرب اكتوبر ببعض الوقائع التى تؤكد مسؤولية القيادة عن القرارات التى تمت تقع مسؤولية مبادرة النشر فى البداية علي الرئيس السادات ؟

- أنا لا أريد تحديد اسماء، وسبق وان علقت بالقول ان الذي بادر في الكتابة أولا تقع المسؤولية على عاتقه، وعلى أية حال فقانون العقوبات هو الذي يقوم بتحديد المحاكمات وعلى من

تقع، وقد نص القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ على كل القضايا التي تتعلق بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، ومع ذلك فهو في حاجة لتشكيل لجان قانونية لتقييم المعلومات خاصة ان المادة ٨٥ والمكونة من ثلاث بنود لم تعتبره سرا من أسرار الدفاع!

- المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي بحكم طبيعتها لايعلمها إلا الاشخاص الذين لهم صفة في ذلك، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد ان تبقى سرا على من عدا هؤلاء الاشخاص.

- الأشياء والمكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها والتي يجب ان تبقى سرا على من عداهم خشية أن تؤدي الى افشاء المعلومات مما اشير اليه في الفقرة السابقة.

- الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وافرادها وبصفة عامة كل ما له مساس بالشؤون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر اذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو اذاعته.

- اذن من الصعب ان تطبق هذه النصوص دون لجنة تقييم

للأسرار والمعلومات وتقدير القاضي وكل ذلك يخضع لادارة القضاء العسكري شرط الحفاظ عليها وعدم تمكن العدو من معرفتها والاستفادة منها أو الاضرار بأمن وسلامة الدولة.

- أما اذا كانت المسألة عبارة عن موضوعات عسكرية معروفة ومعلنة في الخارج فلا داعي لاخفائها عن الشعب خاصة فيما يتعلق بالتسليح وصفقات الاسلحة، التي تحصل عليها الدولة، لانها ليست اسرار لانها لم تقم بتصنيعها في الداخل، وانما تم شرائها بعقود محددة ومعروفة في البلاد التي تعاقدت معها، ووفقا لمبدأ الديمقراطية المتبعة في هذه الدول نجدها تنشر احيانا هذه التعاقدات، بالتالي من العبث ان نقول عنها نحن بأنها أسرار عسكرية.

تداول وثائق الحروب

■ ماهى المدد الزمنية التى حددها القانون للسماح بتداول ونشر وثائق ومذكرات الحروب ؟

- المدد الزمنية متعددة طبقا لقوانين الدول المختلفة والتي تبدأ عادة بعد مضي عشرين عاما، وتصل في بعض الاحيان الى خمسين عاما، ولكن القانون العسكري المصري متشدد أكثر من اللازم في تحديد المدد الزمنية الخاصة بالنشر من عدمه لانه قد

تطلق لتصل عدم التداول مدى الحياة. وعادة نجد نشر المذكرات سواء السياسية او العسكرية تخضع لأزمنة يحددها أصحاب المذكرات خاصة بعد احالتهم الى التقاعد.

الفصل بين السلطات

■ هل يجب علي السلطة القضائية أن تلتزم بتوقيع العقوبة علي من تتهمهم السلطة التنفيذية بنشر معلومات تعتبرها السلطة التنفيذية افشاء لأسرار الدولة، أم أن ذلك يخضع لتقدير القاضى واقتناعهه بأن ما نشره المتهم يعتبر افشاء لأسرار الدولة من عدمه؟

الدكتور محمد عصفور

■ وثائق الحروب والأسرار العسكرية

* فى تقديرك ماهى الوقائع التى تعتبرها القوات المسلحة افشاء لأسرارها العسكرية؟

- الاسرار العسكرية الحقيقية هي خطة الحرب والاجراءات والتشكيلات والوسائل الدفاعية، التي لم يتم تنفيذها بالفعل، ويعتبر افشاؤها جريمة تستحق الاعدام، أما اذا كانت هذه الوقائع العسكرية قد تداولها البعض في معركة تمت وانتهت سواء كانت نتائجها الفشل أو النجاح، من المستحيل بل ومن العبث ان نقول عنها بأنها أسرار، ومثال ذلك واضح في جميع الدول التي خاضت أكثر من معركة، فلابد وان تقدم وزارة الدفاع تقريرا تفصيليا عن التحقيقات التي تمت لتحديد المسؤوليات، وبالتالي كيف نعتبر ذلك من الأسرار!

- ان جميع الحروب التي حدثت بما في ذلك حرب ١٩٦٧ كتب عنها وقائع وتفاصيل كثيرة من ضمنها المطالبة بمحاكمة شخصيات اتهمت ظلما في هزيمة ٦٧ واكدت بحق الشعب في معرفة حقائق واخطاء وجرائم حقيقية ارتكبتها القيادتين السياسية والعسكرية.

- الامر الذي يترتب عليه التزام الحكومة ان تقدم لنا الحقائق الكاملة لتفسير احداث معينة لايمكن ان تمضي بهذه البساطة، كما اننا نرى ان المسألة ليست مجرد التزام وانما واجب دستوري لابد من تنفيذه، ولايمكن ابدا ان تلتزم الصمت حيال هذه الوقائع. كما انني ارى ان اسرار الدولة هي الأسرار المتعلقة بسياستها الخارجية، دون اقحام السياسة الداخلية في

هذه الدائرة، لانه ليس من الصحة في شيء عندما نقول انه من أسرار الدولة ميزانية الرئاسة والدفاع والخارجية والداخلية.

* عفوا، قد يكون الافصاح عن ميزانية الرئاسة والخارجية، يضر ببعض مصالح الدولة؟

- أنا لا اتفق معك، خطط إيه واهداف ايه ومصالح ايه، اذا كانت كل الاسلحة التي نحصل عليها بدءا من الاسلحة الخفيفة حتى الثقيلة وإلا وكل من امريكا واسرائيل على علم بها، اذن لماذا نخدع أنفسنا ونضحك على بعضنا البعض هذا التلاعب في الالفاظ مجرد «هراء».

- وهنا لابد من الاشارة الى انه في الدول الديمقراطية لايمكن ابدا ان تستغل بند السرية بنفس الطريقة التي نوظف بها هذا البند، لان ما يحدث في مصر بالذات هو الكثير من المخالفات الصارخة التي يرتكبها نظام الحكم، تحت غطاء كلمة «السرية» كوسيلة لحماية عوراته اما في الدول الديمقراطية فلايمكن ان نجد هذه النماذج على الاطلاق حتى في الولايات المتحدة الامريكية، الشعب الامريكي يرفض تماما القضايا المحاطة بالسرية وينفر منها، ومثال ذلك في التاريخ الخاص برؤسائها، مثل ريجان ونيكسون وبوش، وكل الاتهامات التي صدرت ضدهم من الحكومة عن ملاحقها السرية العديدة وهذه جريمة

كبرى. نعود للرئيس السادات لانه لو كان مجلس الشعب قد اطلع الشعب عليها قبل الموافقة عليها من المؤكد انه كان سيرفضها نظرا لما تحتويه من حقائق خطيرة كان من حق الشعب معرفتها، وبالتالي فالرئيس السادات خدع الشعب ولم يصارحه بالحقائق الكاملة في اتفاقية كامب دايفيد وهذا هو الفرق بين أسرار الدولة وأسرار الحكومة، خاصة ان ملاحق الاتفاقية فيها قدر كبير من الانتقاص لسيادة الدولة وحريتها، ومع ذلك نأتي لامكانية نشر هذه الملاحق، نفترض اذا استطاع أي شخص الحصول عليها ونشرها.. هل تعتبر هذه الوقائع افشاء لأسرار الدولة؟.. بكل تأكيد لا، وان من يخفيها عن الشعب هو الذي يقع تحت طائلة القانون ويعاقب عليها بتهمة الخداع والغش.

مجالس المحاكم العسكرية

■ فى تقديرك ماهى الفقرات أو الوقائع التى وردت فى كتاب الشاذلى واعتبرتها المحكمة افشاء أسرار عسكرية ؟

- أولا، محاكمة الفريق الشاذلي كانت خطأ كبيرا لان المحاكمة

تمت على أسس غير قانونية ولم تكتمل اركانها. كما انه لاتوجد أية وقائع في كتابه تثبت انه افشى اسرار عسكرية، وهل يعقل ان نحاكمه على وقائع لم يرتكبها، ان كل ما كتبه الفريق الشاذلي لم يتجاوز وقائع الدفاع عن النفس وفي مرحلة انتهت ولم يعد ما ذكره له قيمة عسكرية يستفيد منها العدو، لذلك فهو برىء تماما من تهمة افشاء الاسرار العسكرية، ولا اتصور ابدا انه عندما ينتقض تصرفات بعض القادة، كوصفه لوزير الحربية «الدفاع» احمد اسماعيل، بأنه ضعيف الشخصية ومتردد، ان تكون هذه ضمن الاسرار العسكرية.

- وجريمة الفريق الشاذلي انه لم يحصل على اذن مسبق لكتابة مذكراته، وفي رأيي ان الاذن المسبق على النشر يعد مخالفة دستورية، وان الفريق الشاذلي سلك حقه في حرية الفكر والرأي المكفول له قانونيا وهذا هو الطريق الذي يجب ان يلتزم به الجميع في كتابة مذكراته، واذا رأت وزارة الدفاع ان ما كتب يضر بمصالحها وأمن وسلامة الدولة ان تلجأ للقضاء المستقل ليكون بمثابة الحد الفاصل بين أسرار الدولة وأسرار الحكومة.

- ولابد وان نصحح مرة أخرى لمن لايعرف ان افشاء السرية يجب ان يكون قاصرا على اعطاء معلومات للعدو، عن معركة قادمة، ومن الممكن ان يستفيد بهذه المعلومات ويضر بأمن

وسلامة البلاد، اما المعارك التي تمت فمن العبث القول بأن العدو سوف يستفيد منها.

*** هل يجب علي السلطة القضائية ان تلتزم بتوقيع العقوبة على من تتهمهم السلطة التنفيذية بنشر معلومات تعتبرها السلطة التنفيذية افشاء لأسرار الدولة أم ان ذلك يخضع لتقدير القاضى واقتناعه بأن ما نشره المتهم يعتبر افشاء لأسرار الدولة من عدمه ؟**

- المفروض ان يحدد القضاء ماهو السر.. وما طبيعته.. وهل يترتب على افشائه الاضرار بمصلحة الدولة أم لا؟.. ومن الطبيعي ان يعود ذلك لتقدير القاضي، لكن عندما تعرض هذه القضايا أمام المجالس العسكرية الميزان يختل، لماذا؟، لان السلطة للقائد الذي يأمر بتشكيل المجلس ويعطي الاوامر والتعليمات ولايوجد بالمجلس قضاة بالمعنى الصحيح، لان القضاء العسكري يلجأ عادة الى الالتزام بأوامر السلطة التنفيذية وليس لتقدير القاضي.

*** اذن أنت تتهم المحاكم العسكرية بعدم الحيدة فى أحكامها ؟**

- نعم، لان الضابط في المجلس العسكري ليس لديه تقدير

مستقل عن السلطة التنفيذية، ولنتذكر ما قاله الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، انه لايتدخل في استقلال القضاء، ولكن عندما يريد محاكمة أي شخص محاكمة سياسية، يشكل له محاكمة، نفس الامر بالنسبة للمجالس العسكرية، عندما تكون هناك قضية معينة لها اهمية خاصة عند النظام يتم في الحال وتصدر الاوامر بتشكيل مجلس عسكري من ضباط يأتمرون بالاوامر، باصدار مدد الحكم، وتأكيدا لذلك نعود ايضا لما كتبه عبد اللطيف البغدادي كرئيس لمحكمة الثورة، انه كانت تعطى له التعليمات بأن يحاكم «فلان» بكذا سنة سجن مع الشغل والنفاذ.

شهادة رئيس المخابرات

■ الفريق سعيد الماحي رئيس المخابرات السابق يؤكد في شهادة جديدة بأن الرئيس السادات استدعاه في استراحة القناطر وكان يجلس تحت شجرة شمطاء «عجوز» وقال له.. هل قرأت كتاب الفريق سعد الدين الشاذلي «حرب اكتوبر».. قال له: لا سيادة الرئيس .. فما كان إلا واعطاه النسخة الصادرة باللغة الانجليزية وقال له.. انا «عايزك» تقرأ هذا الكتاب

«كويس» وتقدم لي عنه تقرير وافي.. وهل يتضمن على اسرار عسكرية أم لا، لانه اذا كان الامر كذلك حتما سنقدمه للمحاكمة العسكرية.

- وبعد يومين عاد الفريق الماحي للرئيس السادات وقال له.. ان ألكتاب يخلو تماما من أية أسرار عسكرية ولا داعي للمحاكمة، لان تقديم القادة للمحاكم العسكرية قد يؤدي في النهاية الى اضافة صفة الأبطال وانتهى الامر على ذلك.

- وبالفعل انا كنت صادق تماما مع الرئيس السادات فلم أجامل الفريق الشاذلي وقتها في هذه الشهادة الى ان علمت بأنه تم استدعاء قادة اكتوبر للشهادة في قضية اتهامه بافشاء اسرار عسكرية في كتابه «حرب اكتوبر».

* فى تقديرك ماهى الاسرار العسكرية التى يجب الحفاظ عليها ؟

- الاسرار العسكرية العامة هي كل ما يمكن ان يحصل عليه العدو ويستفيد منه ليستخدمه في الحفاظ على أمنه والاضرار بمصالح وأمن بلادنا، لذلك فأنا ارى من الاهمية ان تأخذ بعض الوقائع العسكرية طابع الاحتفاظ بطابع السرية لمدد طويلة، حتى لانعطي فرصة الاستفادة للعدو خاصة في القضايا الاستراتيجية الهامة، وفي الوقت نفسه نتمكن من كتابة الحقيقة

الكاملة دون تخوف من محاذير استفادة العدو والتأثير على مصالح الدولة.

- من ناحية أخرى لايجب على الاطلاق ان نحجب الحقائق عن الشعب لان من حقه ان يعرف كل ما يريد معرفته خاصة وان العالم من حولنا اصبح قرية صغيرة وان ما لم يعرفه عن بلاده في الداخل من الممكن ان يحصل عليه من خارجها، وهو الأمر الذي يحدث فجوة كبيرة في فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويدفع الأخير الى الاستجابة مع الشائعات الكاذبة التي لاتتصل والحقيقة في شيء وقد تسيء هذه الشائعات أيضا بأمن وسلامة البلاد.

الخاتمة

■ ماهو راي القارىء:

لاشك أن القارىء قد أصبح لديه فكرة واضحة عن نقاط الخلاف الرئيسية بين قادة حرب اكتوبر، والقارىء هو القاضي الذي يحكم طبقا لما يعرض عليه من أقوال وبينة. وأن كل ما قمت به هو أنني حاولت قدر استطاعتي أن أضع أمام عيني القاضي آراء القادة في النقاط التي ثار حولها الجدل الكثير، ومع اعترافي بحق كل قارىء في التوصل الى الحكم الذي يرضيه ويرضي ضميره، إلا أنني استأذنه - بصفتي مواطنة عادية - والتي تغلبت عليها الصفة الصحفية، بذلت ثلاثة أشهر في جهد شاق ومتواصل لكي تقدم له آراء نخبة من القادة العسكريين ورجال القانون بطريقة غير مسبوقة في أي كتاب صدر في مصر ان ادلي بانطباعاتي بعد أن انتهيت من كتابة آخر سطر من هذا الكتاب.

★ تطوير الهجوم:

هناك اجماع بين القادة بأن قرار تطوير هجوم قواتنا نحو

المضايقة يوم ١٠/٤ كان قرارا خاطئا، ولكن هناك من يقول أن القرار لم يكن خطأ من ناحية المبدأ، ولكنه كان خطأ من ناحية التوقيت وأنه لو تم يوم ٩ و١٠ اكتوبر لكانت فرصته في النجاح أفضل، وهناك أيضا من يقول ان هذا القرار كان ضرورة سياسية لتخفيف الضغط عن سوريا، ولكن هؤلاء المدافعين عن هذا القرار لم يستطيعوا أن يقدموا المبررات المقنعة لتدعيم حجتهم. وقد تحاشى الفريق الأول منهم أن يقارن بين حجم قوات العدو وقدراته القتالية يومي ٩ و١٠ وبين حجمها وقدراتها يومي ١٣ و١٤، وكذلك المقارنة بين حجم وقدرات قواتنا القتالية يوم ٩ و١٠ وبين حجمها وقدراتها يومي ١٣ و١٤، كذلك تحاشى الفريق الثاني الذي يدافع عن القرار على أساس انه كان لتخفيف الضغط عن سوريا، ان يقارن بين حجم القوات العربية في الجبهة السورية وبين حجم قوات العدو في يوم ١١ اكتوبر والايام التالية.

☐ ثغرة الدفرسوار:

ان الاستهانة باختراق العدو لقواتنا يوم ١٠/١٦ وعدم التصدي لها بقوة منذ اللحظات الأولى قد أدى الى اتساعها يوما بعد يوم حتى تمكن العدو يوم ١٠/٢٣ من حصار الجيش

الثالث ومدينة السويس، وقد وقع خلاف شديد بين الشاذلي بصفته رئيس الاركان وبين احمد اسماعيل بصفته القائد العام للقوات المسلحة، كان رأي الشاذلي يوم ١٦ اكتوبر وهو أن نقوم بسحب بعض وحداتنا المدرعة المتواجدة في الشرق لكي يتصدى بها لقوات العدو في الغرب. وكانت حجته لذلك هي عدم كفاية قواتنا في الغرب لكي تتصدى لقوات العدو المدرعة. ولكن احمد اسماعيل كان يخشى أن سحب تلك القوات يمكن ان يؤثر على الروح المعنوية، وانحياز الرئيس السادات الى رأي القائد العام. وكان نتيجة ذلك ان قامت قواتنا بضربات ضعيفة ضد قوات العدو غرب القناة في يومي ١٧ و١٨، ثم تحولت قواتنا يومي ١٩ و٢٠ الى مجرد الدفاع ضد الهجمات التي يشنها العدو ضد قواتنا في غرب القناة.

❑ المناورة بالقوات المدرعة:

عاد الشاذلي من الجبهة بعد أن قضى يومين في قيادة الجيش الثاني، من بعد ظهر يوم ١٠/١٨ الى بعد ظهر ١٠/٢٠، وطالب بسحب ٤ ألوية مدرعة من الشرق لكي نتصدى بها للعدو في الغرب الذي كان قد أصبح له ٥ ألوية مدرعة في مواجهة لوائين مدرعين من قواتنا، ولكن احمد اسماعيل رفض

الاقتراح مما دفع الشاذلي الى المطالبة بضرورة حضور رئيس الجمهورية، وفعلا حضر رئيس الجمهورية ولكنه انحاز مرة أخرى الى رأي احمد اسماعيل، واصدر السادات قراره حوالي منتصف ليلة ٢٠/٢١ بألا تسحب أية دبابة أو أي بندقية من الشرق.

- ويدعي بعض القادة بأن موقف قواتنا غرب القناة يوم ٢١، لم يكن يستدعي سحب هذه الألوية المدرعة الاربعة، وانه لو تم سحب هذه الألوية المدرعة لأصبح ذلك يشكل خطورة كبيرة على سلامة قواتنا في الشرق، ويرفض الشاذلي ذلك ويقول ان كل ما كان للعدو بالجبهة المصرية هو ٩ ألوية مدرعة كان ٦ منها غرب القناة في مواجهة ٢ لواء مدرع، اما في شرق القناة فلم يكن له سوى ٣ ألوية مدرعة في مواجهة ٥ فرق مشاة، وبالتالي فلم يكن هناك أي تهديد لقواتنا في الشرق، ولكن التهديد الحقيقي كان موجه الينا غرب القناة، ولكن الفريق الذي يعارض رأي الشاذلي تحاشى أن يذكر حجم قواتنا وقوات العدو شرق وغرب القناة ساعة اتخاذ هذا القرار مما يجعلني أميل الى تصديق رواية الشاذلي، الى ان يقدم الفريق المعارض مايثبت عكس مايقوله الشاذلي.

- فاذا أضفنا الى ذلك أن السادات اتصل بسفير الاتحاد السوفيتي بعد خروجه مباشرة من مؤتمر القيادة بعد منتصف

الليل، وأبلغه بأنه يوافق على وقف اطلاق النار، فان ذلك يعني ان السادات كان مقتنعا في قرارة نفسه بأن الموقف خطير.. ولكنه اختار أن يبحث عن حل سياسي في حين أن اقتراح الشاذلي كان يهدف الى مجابهة الموقف عسكريا ونتيجة لقرار السادات بعدم سحب أي دبابة أو جندي أو بندقية من الشرق، واعتماده الكلي على ما يمكن أن يأتي به الحل السياسي ازدادت ثغرة الدفرسوار اتساعا وانتهى الأمر بحصار الجيش الثالث ومدينة السويس يوم ٢٣ اكتوبر وهنا يبرز سؤال هام وهو «ماذا كان يمكن أن يحدث لو قبل السادات اقتراح الشاذلي بسحب ٤ ألوية مدرعة يوم ٢١»؟

- وقد اختلف القادة مرة أخرى حول الاجابة على هذا السؤال الافتراضي.. يقول الشاذلي انه كان من الممكن، بل من المؤكد منع العدو من حصار الجيش الثالث ومدينة السويس. ويقول الفريق المعارض ان ذلك كان من الممكن ان يؤثر على الروح المعنوية، وقد يتحول الانسحاب الى ذعر. ولكن الشاذلي يرفض هذا المنطق ويقول.. لماذا لم يتحول سحب الفرقة الرابعة المدرعة الى ذعر عندما تقرر سحبها يوم «١٨» ولماذا وافق السادات على سحب كل الألوية المدرعة التي كانت شرق القناة بعد وقف القتال يوم ٢٨ ؟.. ألا يعني ذلك أن موضوع الروح المعنوية هو البرافان الذي يختفي وراءه أصحاب هذا الرأي؟، فعندما يكون

اقتراح الشاذلي بسحب قوات يكون التعلل بأن ذلك يؤثر على الروح المعنوية.. وعندما يكون السحب بقرار من السادات فإن ذلك لايؤثر على الروح المعنوية.

- ولحسم هذا الموضوع فإن الشاذلي يقترح اجراء مناظرة يشترك فيها فريقان أحدهما يؤيد اقتراح الشاذلي والآخر يعارضه، ويشترك في المناظرة كل من الفريقين من قادة حرب اكتوبر، ومن يتفق معهم في الرأي من القادة الحاليين وعن طريق هذه المناظرة يمكن التوصل الى اجابة شافية لهذا السؤال المحير.

☐ أسرار الدولة وأسرار الحكومة:

لعل هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها كاتب أو صحفي في مصر هذا الموضوع.. يقول الشاذلي ويؤكد انه لم يفش أي سر من أسرار الدولة، وأن ما نشره واذاعه هي اخطاء جسيمة ارتكبها كل من السادات واحمد اسماعيل، وان هذه الاخطاء الجسيمة هي التي تسببت في فقدان آلاف من أرواح ابنائنا كان من الممكن تفاديها، وان هذه الاخطاء الجسيمة هي التي سمحت للعدو بأن يتوسع في انتشار قواته غرب القناة، الى ان تم حصار الجيش الثالث ومدينة السويس، وأن هذه الاخطاء

الجسيمة هي التي سمحت للعدو أن يدمر جميع المنشآت المدنية والعسكرية التي كانت تنتشر غرب القناة وحتى ٢٠ كيلو متر، تلك المنشآت التي دفع الشعب ثمنها من قوته، والتي تقدر بمليارات الجنيهات.. ويتساءل الشاذلي.. هل ذكر تلك الاخطاء يعتبر افشاء للأسرار العسكرية، وهو لاينتظر الاجابة على سؤاله، بل يضيف قائلا: «لو لم أفعل ذلك لكنت خائنا في حق ديني وحق وطني».

- وبالاضافة الى ما قاله الشاذلي، فقد لجأت الى عدد من فقهاء القانون لكي استطلع رأيهم في هذا الموضوع، وقد اختلف هؤلاء أيضا في تفسيراتهم.

واني أترك للقارىء حرية الحكم على ماجاء على لسان كل منهم، ولكن الذي أريد التأكيد عليه، هو أن القانون المصري الخاص بتوصيف أسرار الدفاع كما جاء في المادة (٨٥) من قانون العقوبات، قد صيغت بطريقة فضفاضة، بحيث تسمح لمن في السلطة أن يذيع مايشاء من أسرار حقيقية دون أن يحاسبه أحد، حيث انه هو الذي يحدد ماهو سر وماهو غير سر. كما تبيح لمن في السلطة أن يوجه تهمة افشاء أسرار عسكرية ضد من هم خارج السلطة، حتى ولو كان ذلك من خلال قصة يرويها جد لحفيده عن ذكرياته في حرب مضى عليها خمسون عاما.

ويعتبر ذلك سيفا موجها ضد كل موظف حكومي سواء كان متقاعدا أو مازال في الخدمة.. حيث أن هؤلاء الذين مازالوا في الخدمة سوف يحالون الى التقاعد يوما.

- وهناك رأي للدكتور عصفور: يؤكد فيه ان طلب الاذن من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشر أي مقال أو كتاب يعالج القضايا العسكرية يتعارض مع حرية التعبير التي كفلها الدستور. ويقول ان من حق الفرد أن ينشر ما يراه، ومن حق القيادة العامة أن تقيم الدعوى ضد من تعتقد انه أذاع أسرار عسكرية، ويكون الحكم بعد ذلك للقضاء الطبيعي، وهو يرفض رفضا باتا ان تنظر مثل هذه القضايا أمام محاكم عسكرية، وذلك على أساس أن المحاكم العسكرية هي جزء من السلطة التنفيذية وتنفذ أوامر قياداتها العسكرية.

- وفي النهاية فاني أطالب مجلس الشعب بضرورة اعادة النظر في المادة رقم ٨٥ عقوبات التي تقوم بتوصيف أسرار الدفاع تفسيرا فضفاضا، وأن تقتصر مسؤولية السلطة التنفيذية بما في ذلك القيادة العامة للقوات المسلحة على اقامة الدعوى ضد من ينتهك أسرار الدفاع، وأن يكون القضاء الطبيعي وليس القضاء العسكري، هو الجهة المختصة للحكم. ولكن مرة أخرى أقول للقارىء ان هذا هو اجتهاد مني بعد أن عشت هذه المشكلة حوالي ثلاثة أشهر، ولكن ليس من حقي ان أفرض هذا

الرأي على أحد، بل أن لكل قارىء الحق المطلق في أن يتوصل بنفسه الى القناعات التي ترضي عقله وضميره..

□ المؤلفة □

عربية للطباعة والنشر

٧ ، ١٠ شارع السلام - أرض اللواء المهندسين

تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ - ٣٠٣٦٠٩٨